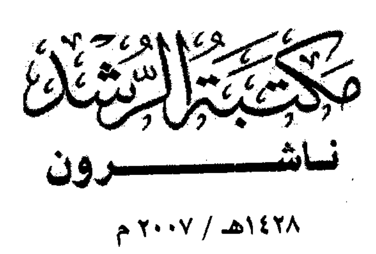
دراسة الأسانيد

نظرية وتطبيق

دكتور
توفيق أحمد سالمان
أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه
ووكيل كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية . جامعة الأزهر بمصر
وأستاذ الحديث وعلومه بجامعة البنات بالرياض

الطبعة الثالثة
(مزيدة ومنقحة)



١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١
E-mail: alrushd@alrushdryh.com
Website:www. rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

★ الرياض: فرع طريق الملك فهد هاتف :٢٠٥١٥٠٠ فاكس: ٢٠٥٢٣٠١
★ فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف :٥٥٨٤٠١ فاكس:٥٥٨٣٥٠٦
★ فرع المدينة المنورة :شارع أبي ذر الغفاري :هاتف:٨٣٤٠٦٠٠ فاكس: ٨٣٨٣٤٢٧
★ فرع جدة :مقابل ميدان الطائرة : هاتف :٦٧٧٦٣٣١ فاكس. ٦٧٧٦٣٥٤
★ فرع القصيم :. بريدة - طريق المدينة :هاتف :٣٢٤٢٢١٤ فاكس: ٣٢٤١٣٥٨
★ فرع أبها :شارع الملك فيصل : تلفاكس :٢٣١٧٣٠٧
★ فرع .الدمام :. شارع الخزان :هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس: ٤٨١٨٤٧٣
★ فرع حائل:هاتف: ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس:٥٦٦٢٢٤٦
★ فرع الإحساء: هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ فاكس: ٥٨١٣١١٥

مكاتبنا بالخارج

★ القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
★ بيروت:بئر حسن: هاتف : ٨٥٨٥٠١ /٠١ موبايل: ٥٥٤٢٥٣ /٠٣ - فاكس ٨٥٨٥٠٢ /٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

" إلى رحمـة الله للعـالمين ، وسـيِّد ولـد آدم أجمعـين ، أسـوتنا ورسـولنا محمد ﷺ ، خَاتَم النبيِّين، عسَى أَن أكونَ لسنته ﷺ من العاملين الملتزمين ، والإرشاد إليها من الصادقين الناصحين ، والدفاع عنها من الجُنْدِ المُخلَصين " .

المؤلِّف .

دعاء من القرآن الكريم

﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾ ﴾

[إبراهيم/٤٠- ٤١]

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الأحقاف/١٥]

دعاء من السُّنَّةِ الْمُشَرَّفَةِ

" الحَمْـدُ للهِ ، اللَّهُـمَّ رَبَّنَـا لَـكَ الحَمْـدُ بِمَـا خَلَقْتَنَـا وَرَزَقْتَنَـا وَهَـدَيْتَنا وَعَلَّمْتَنَـا وَأَنْقَـذْتَنَا وَفَرَّجْـتَ عَنَّـا ، لَـكَ الحَمْـدُ بِالإِسْـلامِ وَالقُـرْآنِ ، وَلَـكَ الحَمْـدُ بِالأَهْـلِ وَالمَـالِ وَالمُعَافَـاةِ، كَبَـتَّ عَـدُوَّنَا ، وَبَـسَطْتَ رِزْقَنَـا ، وَأَظْهَـرْتَ أُمَّتَنَـا ، وَجَمَعْـتَ فُرْقَتَنَـا ، وَأَحْـسَنْتَ مُعَافَاتَنَا ، وَمِنْ كُلٍّ - وَاللهِ - مَا سَأَلْنَاكَ رَبَّنَا أَعْطَيْتَنَا ؛ فَلَكَ الحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ حَمْداً كَثِيراً ، وَلَكَ الحَمْدُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيْنَا ، فِـي قَـدِيمٍ أَوْ حَـدِيثٍ ، أَوْ سِـرٍّ أَوْ عَلانِيَـةٍ ، أَوْ خَاصَّـةٍ أَوْ عَامَّـةٍ ، أَوْ حَـيٍّ، أَوْ مَيِّـتٍ أَوْ شَـاهِدٍ أَوْ غَـائِبٍ ، لَـكَ الحَمْـدُ حَتَّـى تَرْضَـى ، وَلَـكَ الحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ . " (١)

---

(١) أخرجه الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا في كتاب الشكر ص٩ طبعة هدية مجلة الأزهر الشريف بمصر، شهر صفر سنة ١٤٠٤هـ .

بسنده عن أبي عبيدة السَّدوسي قال : كان الحسن البصري يبدأ بهذا الدعاء حديثه . وينظر عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين ١٢٨، ١٢٩ ، ونضرة النعيم ٥/ ١٧٧٩ .

ويستحب البدء بهذا الدعاء في مجلس العلم أو التحديث ، ومذاكرة الطالب ، أو الطالبة .

والله أعلم .

حمد وتقديم



الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونؤمن به ونتوكل عليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

مَنْ يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، هادي المؤمنين إلى الصراط المستقيم

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين ﷺ .

ورضي الله عن أصحابه الذين بلغوا سنته وحفظوها وحافظوا عليها متثبتين .

ورحم الله أتباعه الذي اقتدوا بسنته وكانوا بها عاملين ، وعاشوا لها حافظين مُدَوِّنين ، وإلى من بعدهم راوين مؤدِّين ومرشدين ومخرجين ، ولأسانيدها ورواتها مجرِّحين ومعدِّلين .

أما بعد

أخي القارئ الكريم ، ها هي صفحات في علم دراسة أسانيد حديث رسول الله ﷺ ، قد جَمعتُ بين ثناياها : مقدمات لهذا العلم وفوائده ، وذكر كيفية دراسة أسانيده .

وهذا العلم شريف ؛ بشرف ما يدل عليه ، وهو : حديث رسول الله ﷺ وبيان درجته .

وهو علم دقيق عميق من أهم أنواع العلوم ، كذا قال الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) .[١]

---

(١) هو الإمام الأوحد : القدوة ، شيخ الإسلام : محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسن النووي ، وُلد بنوى " من مدن سوريا قديما " ، في شهر الله المحرم سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة (٣٣١ هـ) ، كان شديد الزهد ، قدوة في الورع ، عديم المِثْل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قانعاً باليسير ، راضياً عن الله ، والله عنه راض ، مقتصداً في ملبسه ومطعمه وإنائه ، من مصنفاته : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، والمجموع شرح المهذب ، وتهذيب الأسماء واللغات ، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في علوم الحديث ، وما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري وغيرهم ، توفي بدمشق سنة ست وسبعين وستمائة (٦٧٦ هـ) . ينظر : تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠ .

" ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أعني معرفةَ متونِها ـ صحيحِها وحسنها وضعيفها ، متصلِها ومُرسلِها ومنقطعِها ومعضلِها ـ ومعرفةَ علم الأسانيد : **أعني معرفة حال رواتِها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفَيَاتهم وجرحِهم وتعديلهم وغير ذلك** ". [١]

وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة علم الجرح والتعديل وعلم الرجال وكيفية دراسة أسانيده .

وذلك ما يشمله هذا الكتاب ، الذي يتضمن مقرر مادة: " دراسة الأسانيد"، حسب المنهج الجديد لطالبات الفرقة الثانية بجامعة البنات بالمملكة العربية السعودية، دامت برضى الله وهُداه، وسائر بلاد المسلمين محمية.

لذا استخرت الله ـ عز وجل ـ سائلَه العونَ والتوفيقَ بتيسير غوص هذا البحر العميق والكشف عن أسراره مع قلة الزاد العلمي وكثرة المشاق .

إلا أن ترقب الثمرة المرجوة الوليدة قُرَّة عين المكافح الجَهِد .

والحصول على اللآلئ الفريدة سرورَ قلب الغواص التَّعِب .

والفوز بثواب رضا الله ورسوله غايةَ ما قصده الكاتبُ المرتقب .

فاللهَ أسأل أن ينفع بما كُتب وأن يبارك فيما أنعم ورزق ، وأن يعم النفع به طلاب وطالبات العلم في كل مكان كما نفع بسابقه ـ علم علمائنا السابقين ـ رحمهم الله ـ وشيوخنا المعاصرين ـ حفظهم الله ـ .

وأن يجعل عملَنا هذا بالقبول ـ من الله ـ مقروناً وبالثواب موصولاً ، وأن يجزي أخاً كريماً نظر فيه ووجد عيباً أن يغض الطرف عنه ويستره ويرشدنا إليه لنكمله ، فإن الكمال لله وحده ـ خير الجزاء .

---

(١) ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري ، للإمام الحافظ النووي ص ١٦ ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

كما أسأله أن يدعو لي ولوالديَّ ولذريتي ومن له حق عليَّ بظهر الغيب ، ولجميع المسلمين والمسلمات بالمغفرة والتسديد والرشاد ولا حُرم الثواب من رب العباد .

﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ۝٤١ ﴾ [إبراهيم].

و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف/٤٣] .

المؤلِّف : أبو أحمد

د/ توفيق أحمد سالمان

جمهورية مصر العربية ـ الجيزة

فجر الجمعة الثالث من شهر ربيع الثاني ١٤٢٨هـ

الموافق العشرين من شهر أبريل ٢٠٠٧م



تمهيد في :

دراسة الأسانيد



تمهيد في دراسة الأسانيد

(١) المقصود بدراسة الأسانيد ، وثمرته .

(٢) الحكم على الحديث، وأقسامه .

[١] دراسة الأسانيد

لدراسة الأسانيد مقدمات تسبقها لا تقل أهمية عنها ؛ وذلك لأنها مفتاح إلى هذه الدراسات التي لا يستغني عنها الباحث في هذا العلم ، وهذه المقدمات هي :

(أ) المقصود بدراسة الأسانيد :

هو النظر والتأمل في سلسلة رواة الإسناد بالترجمة لكل واحد منهم وتحديد القوى والضعيف منهم بشكل إجمالي ، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بالتفصيل وتمييز الاتصال من الانقطاع بين رواة الإسناد وذلك عن طريق معرفة تاريخ الرواة من ميلادهم ووفاتهم ، ومعرفة تدليس بعض الرواة لاسيما إذا رَووا بالعنعنة ، ومن الوقوف على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان أو أن فلاناً لم يسمع من فلان .

وبالنظر في خبايا الإسناد للكشف عن العلل الخفية التي لا تبدوا لكل أحد وتمييز الحديث المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع والوقوف على الأنواع الأخرى من علوم الحديث كالكنى والألقاب ، والاتفاق والافتراق (المتفق والمفترق) ومختلف الحديث وغير ذلك .[١]

---

(١) ينظر : أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، د/ محمود الطحان ص ٢٠٧ .

وقيل : هو تتبع السند والنظر في أحوال رجاله جرحاً وتعديلاً ، وبيان ما في السند من اتصال أو انقطاع أو تدليس أو شذوذ أو علة أو غير ذلك بغرض الحكم على الحديث بالقبول او الرد .[١]

(ب) ثمرته :

وثمرة دراسة الأسانيد هي :

[٢] الحكم على الحديث

وهو نوعان :

(أ) حكم على الإسناد ب ـ حكم على المتن .

(أ) الحكم على الإسناد :

تعريفه : هو إثبات النتيجة التي توصل إليها الباحث من دراسته لرواة الإسناد .

صيغته : وفيها يقول الباحث (هذا إسناد صحيح) أو (هذا إسناد حسن) أو (هذا إسناد ضعيف) أو هذا (إسناد موضوع) وهذا حسب قواعد دقيقة وأصول محددة لا يطبقها إلا من مهر في بحث الأسانيد وعرف مناهج أهل هذا الفن .

(ب) الحكم على متن الحديث :

وفيه يعتمد الباحث على الأمور السابقة من دراسة الإسناد ومعرفة درجات الرواة ويزاد عليه النظر في فن الحديث هل فيه شذوذ أو علة قادحة ؟ أو هل روى هذا المتن بإسناد آخر أو أسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم على الحديث بسببها أو لا ؟

---

(١) موسوعة علوم الحديث الشريف طبعة وزارة الأوقاف بمصر ٥٣٤ .

وعليه فيكون **تعريف الحكم على المتن** : هو النتيجة النهائية لدراسة سند الحديث ومتنه .

وصيغته : هذا حديث صحيح ، أو هذا حديث ضعيف ؛ لذا فلا يقوم به إلا الأئمة الجهابذة والأفذاذ في هذا العلم .[١]

وهما أي سند الحديث ومتنه صنوان لا يفترقان ولكل منهما أهمية ولهما منزلة ؛ لذا روى ابن أبي حاتم بسنده عن البخاري - رحمه الله - قال : سمعت علي بن المديني يقول : التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم .[٢]

وروي عن محمد بن عمار الموصلي قال : يحيى بن سعيد : لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد .[٣]

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ١/١٦٤ .

(٢) المصدر السابق ١/١٦٤ .

(٣) المرجع السابق ١/١٦٥ وينظر : كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل للشيخ / صالح اللحيدان ص ٣٤ طبعة دار طويق بالرياض .

الفصل الأول

أُسُّ دراسة الأسانيد



الفصل الأول

أُسُّ[1] دراسة الأسانيد

وهو أمران :

(١) الأمر الأول : علم الجرح والتعديل .

(٢) الأمر الثاني : علم الرِّجال .

أولاً : علم الجرح و التعديل

تعريف الجرح في اللغة :

" الجرح " (بفتح الجيم والراء) مصدر (جرح) وقد يكون حسياً بآلة أو سلاح . أو معنوياً باللسان. وهو المقصود والمستخدم في الحديث.

قال ابن منظور : جَرَّح الرجلُ الرجلَ إذا عابه وتَنَقَّصَه ... وجُرِّح الراوي : إذا وُجد فيه ما به ترد روايته أو تسقط عدالته .[2]

وعليه فالجرح في اللغة : وجود عيب في الراوي به تسقط عدالته وترد روايته .

تعريف الجرح في الاصطلاح :

عُرِّف بتعريفات متعددة من أشهرها :

(١) هو: رد الحافظ المتقن روايةَ الراوي لعلة قادحة فيه أو في روايته : من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ ونحوها .[3]

---

(١) أُس (بضم الهمزة) يُقال : أس الأمر : أساسه وقاعدته . ينظر : المعجم الوجيز ص ١٦ طبعة وزارة التربية والتعليم بمصر .

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة "جرح"٢٨٣٩ط دار المعارف، والنهاية في غريب الحديث ١٤٦.

(٣) دراسات في علوم الحديث ، د. محمد خضر ٢٤٣/١ .

(٢) أو هو : الطعن في الراوي بما يثلم عدالته - أي يكسرها ويردها أو ينقصها ، أو وصفه بما يخل بضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها.[١]

(٣) وقيل : هو بيان عيوب بعض رواة الحديث التي بها يعرف أسباب رد رواياتهم من اختلاف في العدالة أو في الضبط .

تعريف التعديل في اللغة :

وهو مأخوذ من العدل : وهو القصد في الأمور وهو ضد الجَوْر، وما قام في النفوس أنه مستقيم .

وقيل : من عدل في الحكم بمعنى أقامه ، وعَدَّل الرجلَ أو الشاهدَ : نسبه إلى العدالة ووصفه بها أو زكاه ، وعَّدل الميزان : أي سواه .[٢]

وتعديل الرواة أن تقول : إنهم ثقات .

وعليه فالتعديل في اللغة : هو تزكية الرواة ووصفهم بأنهم ثقات .

والتعديل في الاصطلاح :

هو وصف الراوي بصفات توجب قَبول خبره .[٣]

وقيل : هو وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته .[٤]

---

(١) أصول منهج النقد عند أهل الحديث ، د. عصام أحمد البشير ص ١٦ ط الثانية مؤسسة الريان " بيروت " .

(٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور ٢٨٣٩ ط دار المعارف .

(٣) ينظر : جامع الأصول لابن الأثير ١٢٦/١ .

(٤) عناية المسلمين بالسنة ، للمرحوم أ٠د/ محمد حسين الذهبي ص

وهذه الصفات هي :

أ ـ العدالة : وتتحقق بكون الراوي مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

ب ـ الضبط : أي أن يكون الراوي ضابطاً لما يحفظ وذلك بأن لا يكون سئ الحفظ ، ولا فاحش الغلطَ ، ولا مخالفاً في روايته لما يرويه الثقات ، ولا مغفلاً .

وعليه فيُعَرَّف الجرح والتعديل بأنه : علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ .[1]

وقيل : هو علم يعني بتوثيق وتجريح الرواة بألفاظ مخصوصة وهي دقيقة الصياغة ، محددة الدلالة .[2]

ثمرته وفائدته :

لعلم الجرح والتعديل ثمرات وفوائد متعددة منها :

١ـ أن به تحفظ السنة والأحكام الصادرة منها من أي دخيل أو تحريف ، وتتضح هذه الفائدة عند تعارض الروايات واختلافها .

٢ـ بيان مراتب رواة الحديث ودرجاتهم من حيث الجرح والتعديل .

٣ـ حفظ السنة المشرفة من روايات الكذابين والوضاعين .

٤ـ نقد أسانيد الروايات التاريخية والأحداث التي اهتم مصنفوها بوقائع الأيام .

ثبوت جرح الراوي :

يثبت جرح الراوي بأحد أمرين وهما :

---

(١) ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٥٨٢ .

(٢) أصول منهج النقد عند أهل الحديث ص ١٨ .

١ـ الشهادة على أن الراوي مجروح : وذلك بشهادة عدل واحد أو اثنين من أهل هذا الشأن ـ وقيل يكتفي بقول عدل واحد حراً كان أم عبداً ، ويدخل معه ـ أيضاً ـ جرح الأنثى حرة كانت أم أمة.

٢ـ الشهرة والاستفاضة بين أهل هذا العلم أن فلاناً مجروح ، أو قد جُرِّح .

قال أحد علمائنا : فمن اشتهر بين الأئمة جرحه ، فهو مجروح بل جرحه أكثر ثبوتاً ممن شهد عدل أو عدلان بجرحه .[1]

بمَ يتحقق جرح الراوي ؟ :

إن جرح الراوي وعدم قبول روايته يتحقق بفقد شرطين من شروط صحة الحديث وهما : العدالة ، والضبط .

فبفقد العدالة يجرح الراوي بالأمور الآتية وهي :

(١) الكذب على الرسول ﷺ .

(٢) تهمة الراوي بالكذب : بأن يعرف ذلك في كلامه وإن لم يظهر ذلك في الحديث .

(٣) الفسق بالفعل أو القول الذي لا يصل إلى الكفر .

(٤) الجهالة : عيناً ، أو حالاً .

(٥) البدعة شرط أن يكون داعياً إليها .

(٦) خوارم المروءة : أي ما يذهب مروءة الراوي من بول في الطريق أمام الناس، أو أكل فيه ، أو المشي حافياً لغير ضرورة .

---

(١) علم الجرح والتعديل أ . د عبد المهدي عبد القادر ص ٥٦ .

ويفقد الضبط يجرح الراوي بالأمور الآتية :

(١) شدة الغلط .

(٢) سوء الحفظ .

(٣) كثرة الاختلاط والوهم من الراوي .

شروط قبول رواية الراوي

تمهيد : أجمع علماء الحديث على أن الذي تُقبل روايته هو الراوي .

والمقصود به هو : من تلقى الحديث وأداه بصيغة من صيغ الأداء .

وحديث رسول الله ﷺ أتى إلينا وتلقيناه بطريق هؤلاء الرواة ـ رضي الله عن الصحابة منهم ورحم الله من بعدهم ، فهم القاعدة الأساس لوصول الحديث إلينا ـ ولبيان درجته من الصحة والضعف أو القبول والرد؛ لذا اشترط العلماء لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بُعد نظرهم وسداد فكرهم وجودة طريقتهم .

منزلة هذه الشروط : وتتضح أهمية هذه الشروط ومنزلتها بما يلي:

(١) دقتها ودلالتها على صدق الراوي وعدم كذبه .

(٢) أنها لم توجد ـ على تلك الصورة ـ في أي دين غير الإسلام .

(٣) حاجة العصر الحديث الذي يتصف أهله ـ المنصفون ـ بالدقة والمنهجية الموضوعية في كتاباتهم .

(٤) حاجة العلوم الأخرى كالتاريخ ـ مثلاً ـ الماسة والملحّة إلى تلك الشروط

(٥) الدقة في النقل والتوثيق خصوصاً في الأخبار المنقولة والتي يشترط في ناقليها مثل هذه الشروط ، وإلا فقدت صدقها وانتفى أثر النفع بها ، وكما قيل : " ما آفة الأخبار إلا رواتها" .

لذا حدد علماء الحديث والفقه والأصول " صفة الراوي " الذي يُقبل حديثه بما يلي :

صفة قبول الراوي

اشترط العلماء لقبول رواية الراوي أن توجد فيه صفتان أساسيتان وهما :

١. العدالة ٢. الضبط .

(١) العدالة

(أ) **تعريفها** : **في اللغة** : هي صفة يوصف بها من لا يميل بحكمه لهواه أو يظلم فيه ، أو هي : الحكم بالحق وعدم الظلم .[١]

وفي الاصطلاح : هي مَلَكَةٌ [٢] تحمل صاحبها على التقوى واجتناب الأدناس [٣] ، وما يخل بالمروءة عند الناس .

وعليه فالعدل هو : المسلم البالغ ـ العاقل ـ السالم من ارتكاب الفسق وخوارم المروءة .[٤]

(ب) **شروطها** : وتتحق العدالة وتثبت في الراوي بالشروط التالية :

(١) **الإسلام** : فلا تُقبل رواية الكافر بالإجماع سواء أعلم من دينه الاحتراز عن الكذب ، أم لم يعلم ، ولا يعقل أن تقبل روايته لما يلي :

(أ) لأنه يكيد للإسلام وكيف تقبل رواية من كان كذلك .[٥]

---

(١) النهاية في غريب الحديث ص٥٩٦ طبعة دار ابن الجوزي .

(٢) هي الصفة الأصيلة في الإنسان .

(٣) الدنس في الأصل : الوسخ والقذر ، والمقصود به قذر المعصية وسوءها .

(٤) ينظر المنهج الحديث في علوم الحديث للمرحوم أ د/ محمد محمد السماحي ص٥ ومنهج النقد في علوم الحديث ص٧٩ .

(٥) ينظر : أصول الحديث علومه ومصطلحه للمرحوم د. محمد عجاج الخطيب ص٢٣٠ ، ٢٣١ ط. دار الفكر. بيروت .

(ب) أن غير المسلم ليس عدلاً ؛ لأن الروايات تتعلق بالدين ، ولذا أثر عن ابن سيرين قوله:"**إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم**".[١]

(جـ) ثم إنه - غير المسلم - لا يكون مأموناً ؛ لما في اختلاف الدين من دواعي التحامل وترك الإنصاف ، فإذا أسلم الكافر زال هذا المانع - وجاز له أن يحدث بما كان سمعه وقت كفره ، وقد حَدَّث الصحابةُ بأحاديث كانوا قد تحملوها قبل إسلامهم [٢] ، ثم أدوها بعده .

ومن أمثلة ذلك حديث جُبَيرُ بن مُطَعم "المتفق عليه" وهو أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة "الطور" وكان جاء في فداء أسرى بدر[٣] - قبل أن يسلم[٤] ، وفي إحدى روايات البخاري للحديث "... وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي ". [٥]

(٢) **العقل** : والعقل في اللغة : هو المنع ، وسمي عقلاً ؛ لأنه قوة تعقل تصرفات الإنسان وتمنعه من فعل القبيح والسيء ، والعقل مصدر التمييز والإدراك والضبط ، وبداية العقل : التمييز الذي يبدأ مع الطفل ويمكنه من التفريق بين الصدق والكذب أو بين حيوان وحيوان .. مثلاً ، ثم يتكامل العقل خلال فترة البلوغ والشباب والكهولة . .. ويبدأ بالتناقص في فترة الشيخوخة والهرم ، وقد يصل إلى إنعدام التمييز بالمرة في حالة الهرم .

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه : باب بيان أن الإسناد من الدين ١٤/١.

(٢) ينظر : الفكر المنهجي عند المحدثين . أ.د/ همام عبد الرحيم ص٨٤ ط كتاب الأمة سنة ١٤٠٨هـ.

(٣) كانت في ١٧ رمضان سنة ٢هـ ، ينظر عيون الأثر لابن سيد الناس ٢٩٠/١ .

(٤) قيل : أن جبيراً أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح ، وقيل : أسلم في الفتح سنة ٨هـ . ينظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٢٤/١ ط . الشعب .

(٥) والحديث أخرجه : البخاري : في كتاب الأذان باب الجهر في المغرب ٢٨٩/٢ فتح الباري طبعة السلفية . والرواية المشار إليها في كتاب المغازي باب "١٢" ٣٧٥/٧ ، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب القراءة حديث رقم

حكم تحمل الصبي : وقد اتفق العلماء على أن الصبي يتحمل الحديث شرط ألا يؤديه إلا بعد البلوغ .

السن الذي يُعتد فيه بسماع الصبي : تعددت آراء العلماء في السن الذي يُعتد بسماع الصبي فيه إلى ما يلي :

(أ) فمنهم من قال : أربع سنين .

(ب) ومنهم من قال : إذا فرق بين حيوان وآخر كالبقرة والحمار مثلاً.

(ج) ومنهم من قال : إذا بلغ خمس سنين ؛ لما رواه البخاري بسنده عن محمود بن الربيع ، قال : "عَقَلْتُ من النبيِّ ﷺ مَجَّة - بفتح أوله - مَجَّها في وجهي ، وأنا ابن خمسِ سنينَ ، مِنْ دَلْوٍ " .[1]

فقول محمود بن الربيع ﷺ : " عقلت ... وأنا ابن خمس سنين" يفيد أنه كان مميزاً في تلك السن .. وهذا ما نميل إليه .

أمور تخل بعقل الراوي :

هذا وقد يختل عقل الراوي بأمور ، وهي :

(أ) الاختلاط :

وهو في اللغة : فساد العقل .[2]

وفي الاصطلاح : هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ، إما بخرف أو مرض أو عَرَض : موت ابن ، سرقة مال ، أو ضياع كتب ، أو احتراقها .[3]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب متى يصح سماع الصغير ٢٠٧/١ .

(٢) لسان العرب مادة "خلط" .

(٣) فتح المغيث ٣٦٦/٣، وينظر : مقدمة كتاب الاغتباط بمعرفة مَنْ رُمي بالاختلاط للإمام "سبط ابن العجمي" المتوفى "٨٤هـ" تحقيق فوز أحمد ط بيروت ص٢١ .

وقيل : حالة من الاضطراب في الأقوال والاختلال في الاتقان ، والنسيان الفاحش ، وفي هذه الحالة لا يعود الثقة "الراوي" أهلاً للرواية عنه ولا للأخذ منه .

(ب) **الجنون** : وهو ذهاب العقل ذهاباً طبيعياً ، أو بتعاطي شيء لإفساده كمن يشرب مسكراً وغيره .

(جـ) **الغفلة** : وهي بَلادة في الذهن وقبول للأمور من غير تمحيص ، والمغفَّل لا يُميِّز الصحيحَ من السَّقيم ، ومن باب الغفلة يدخل عليه الكذب والغرائب ، وقد ذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية" باباً نعته بقوله: " باب رد حديث أهل الغفلة" .

وذكر بسنده عن ابن عباس قال : " لا يُكتب عن الشيخ المغفل " .[١]

(د) **التلقين** : هو أن يقبل الراوي نوعاً من الإيحاء بأن حديثاً ما من روايته وليس كذلك في الحقيقة ، وقد ذكر الخطيب في كتابه المذكور باباً سماه " رد حديث من عُرف بقبول التلقين " .

وروى بسنده عن الحميدي قوله : ومن قبل التلقين تُرك حديثُه الذي لُقِّن فيه ، وأُخذ عنه ما أتقنَ حفظه إذا عُلم أن ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً ، وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه ، فلا يُقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن " .[٢]

(٣) **البلوغ** : وهو صفة جسمية يترتب عليها ابتداء التكليف الشرعي بالأحكام وهو سن المسؤولية والثواب والعقاب ، والبلوغ شرط من شروط

---

(١) الكفاية في علم الرواية لأبي بكر : أحمد بن علي بن ثابت "الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ" ص٢٣٣ .

(٢) المرجع السابق ص٢٣٥ .

توفر العدالة في المؤدي " الراوي " لما يتضمن من مسئولية ، فالصبي معفي من المسئولية الأُخروية وبعض أنواع المسئولية الدنيوية .[1]

لما رواه أبو داود بسنده عن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ قال : " **رُفع القلمُ عن ثلاثةٍ : عن النَّائمِ حتى يستيقظَ ، وعن المُبتَلى حتى يَبْرأ ، وعن الصبيِّ حتى يكبُر** " .[2]

ومن هنا كانت رواية الصبي للحديث موضع شبهة وموطن ظن ، فقد يكذب وإن كان ظاهره التقوى والصلاح فاحتياطاً للدين وصيانة للحديث من العبث ودفعاً لأدنى الاحتمالات اشترط البلوغ ، أما إذا تحمل الصبي في صغره فلا يؤديه إلا بعد البلوغ وروايته صحيحة ـ على القول الأصح ـ ومن أمثلة الصحابة الذين تحملوا في صغرهم : الحسن والحسين وعبد الله بن الزبير ، والنعمان بن بشير وغيرهم ، وقد قبل الحفاظ أحاديثهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده .[3]

(٤) السلامة من أسباب الفسق :

والفسق هو الخروج عن أحكام الله تعالى بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر ، فالكذب المُتَعَمَّد ، وترك الصلاة والربا والزنا من الكبائر . وترك السُّنن والدوام على ذلك ، وإدامة النظر إلى المحارم من الصغائر المفسقة ، إذا أصر فاعل ذلك عليه ، ومن ارتكب مفسقاً من هذه المفسقات

---

(١) بتصرف يسير من : الفكر المنهجي عند المحدثين ص٨٥ ، ٨٦ .

(٢) أخرجه : أبو داود في كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ٤/٥٥٨ .
وابن ماجه في كتاب الطلاق /باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ١/٦٥٨ .
وذكر نحو الحديث البخاري "معلقاً وموقوفاً على علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجه ورضي عنه ـ في كتاب الطلاق ٩/٣٠٠ وفي كتاب الحدود ١٢/١٢٣٤

(٣) تدريب الراوي ٢/٤ ، والفكر المنهجي ص٨٦ .

لا يكون أهلا لرواية الحديث ولا يحكم له بالعدالة حتى يتوب ويقلع عن ذلك المفسق ويثبت له التعديل، وعندئذ يقبل حديثه، واستثنى العلماء من ذلك التائب من الكذب على النبي ﷺ فقد ردوا روايته حتى ولو تاب ؛ وذلك لعظم جنايته ، وصيانة للحديث من أن يتطرق إليه شبهة أو احتمال .[١]

(٥) السلامة من خوارم المروءة :

والخوارم جمع خارمة : وهي ما تثقبُ الشيء وتُعيبه .[٢]

والمروءة : هي الكرامة والشخصية والاعتبار ، وعليه فخوارم المروءة هي : الأمور القادحة التي تعيب الراوي ، وتكون سبباً في احتقاره وعدم اعتباره ، واشترط المحدثون هذا الشرط ؛ لأنه إذا احتقر شخصه وفقد هيبته لارتكابه مفسق شرعي فمن باب أولى لا يؤبه بنقله ، ولا يُعتد بروايته .

أمثلة خوارم المروءة :

والأمور التي تخرم المروءة كثيرة منها : الأكل في الطريق ، أو البول فيه ، وكثرة المزاح والضَّحك ، فإن شخصية المحدث لابد أن تكون على درجة من الوقار والهيبة ، والمزاح والضحك يسقطان الهيبة إذا كثرا ، روى الحافظ الخطيب البغدادي بسنده عن أبي عبيد : محمد بن علي قال: سمعت أبا داود "يقول كان أبو عاصم[٣] : يحفظ قدر ألف ألف حديث ، وكان فيه مِزاح ، وكان أبو داود يَميلُ إليه ، فلما بلغهُ مزاحه كان لا يعبأ به " .[٤]

---

(١) بتصرف من الفكر المنهجي عند المحدثين ص٨٧ .

(٢) لسان العرب : مادة خرم .

(٣) وهو الضحاك بن مخلد الشيباني : أبو عاصم النبيل : وثقه ابن معين والعجلي ، وقال ابن سعد : كان ثقة فقيها ، ينظر : طبقات ابن سعد ٤٩/٢/٧ وتهذيب التهذيب ٤٥٠/٤ : ٤٥٣ .

(٤) الكفاية ص٢٤٦ ، والفكر المنهجي ص٨٧ .

(٦) أن يكون المؤدي معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه :

يشترط في المؤدي : أن يكون معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث والعناية به ؛ واشترط بعض المحدِّثين ذلك لأن شهرة الراوي بطلب الحديث والسعي إليه أدعى إلى الوثوق بروايته والاطمئنان في نقله وأدائه ، إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه .

روى الخطيب بسنده عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : " لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث " .

وروى بسنده عن شعبة أيضاً قال : " خذوا العلم من المشتهرين" . [1]

بم تثبت العدالة :

وتثبت عدالة الراوي بأمور وهي :

١ـ النص أو الشهادة عليها من عالِميْن عَدْلَيْن ، وقيل : يكفي النص عليها من عالم عدل واحد ، وهو الصواب ، وذلك لأن العدد لا يشترط في قبول الخبر فكذلك لا يشترط في جرح الراوي وتعديله .

قال الخطيب : والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط ، فان اقتصر على تزكية واحد أجزأ . [2]

٢ـ شهرة الراوي بين أهل العلم بالعدالة، كـ : مالك بن أنس، والإمام أحمد ، وسفيان الثوري وغيرهم ، فهؤلاء لا يجوز أن يسأل عنهم .

---

(١) الكفاية ص٢٥١ .

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٦١ / ط دار الكتب الحديثة .

وذكر الخطيب باباً تحت عنوان "المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدِّل ، ذكر فيه أن مثل الأئمة المذكورين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر ، واستقامة الأمر ، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفَهم لا يسأل عن عدالتهم ، فقد سُئل أحمد عن إسحاق بن راهويه ، فقال : مثل إسحاق يُسأل عنه !! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين " .[1]

٣ـ توسع ابن عبد البر في ذلك فحمل العدالة على كل من اشتهر بمعرفته للعلم ، والعناية به ما لم يتبين جرحه ، فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه .

وهذا الرأي وافقه عليه بعض العلماء إلا أَنَّ أكثرهم لم يرتضوه كابن الصلاح، حيث قال معقباً على ابن عبد البر: وفيما قاله اتساع غير مرضي .[2]

٤ـ رواية الْجُلَّةِ ـ بضم الجيم ـ أي : الكثرة من العلماء عنه، قال بذلك البزار ، وابن القطان والذهبي ، بل ذكر الذهبي أنه رأْيُ الجمهور حيث قال: إن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه ، إن حديثه صحيح .[3]

---

(١) المرجع السابق ١٤٧ ، ١٤٨ ، وينظر : تدريب الراوي ١/٣٠١ وأصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٢٦٨ الطبعة الرابعة ، طبعة دار الفكر سنة ١٤٠١ هجرية.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٨ ط المكتبة السلفية ، وتدريب الراوي ١ / ٣٠٢ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣ / ٥ .

(٢) الضبط

(أ) **تعريفه** : في اللغة : حفظ الشيء وحزمه .

وفي الاصطلاح: هو تيقظ الراوي حين التحمل وحفظه إلى وقت الأداء.

(ب) **أقسامه** : ينقسم الضبط إلى قسمين :

(١) **ضبط صدر** : وهو أن يعي الراوي ما تحمله ويحفظه في صدره كما سمعه حتى يؤديه لتلاميذه بلفظه : أي بنفس حروفه التي سمعها من شيوخه .

(٢) **ضبط كتاب** : وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه من شيوخه في كتابه ويصونه من الضياع أو أن يعتدي عليه معتد : ابن سيئ أو جار كاذب أو كاتب أو غيره ، ليغير في الكتاب ، أو يزيد على ما فيه ، ويبقى هذا الحفظ إلى أن يؤديه لتلاميذه كما سمعه .

تلك هي الشروط التي اشترطها المحدثون فيمن يؤدي الحديث ، وقد استنبطوها مما ذكره الإمام الشافعي في قوله : " ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها :

أن يكون من حدَّث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يُحدث به ، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالتُه الحديث حافظاً إن حدَّث به من حفظه حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شارك أهل الحفظ للحديث وافق حديثهم بريأً من أن يكون مدلساً بحديث عمن لقي ما لم يسمع منه ، أو يحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ .

ويكون هكذا من فوقه ممن حدَّثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ ، أو إلى من انتُهي به إليه دونه ؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن

حدثه، ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفتُ".[١]

فإذا اجتمع في الراوي ركنا الرواية : العدالة والضبط فهو حجة يلزم العمل بحديثه ويطلق عليه ثقة ؛ لأنه تحقق فيه الاتصاف بالصدق وقوة الحفظ التي تمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمع فصار حجة يحتج به.[٢]

شروط المتحمِّل " الطالب : وهما اثنان :

١ـ التمييز . ٢ـ الضبط

وذلك بأن يفهم الخطاب وأن يرد الجواب ، فإن كان كذلك فهو :

جامع لشرط التمييز ، مؤهل لتحمل الحديث .

ولا عبرة بالسن كما اشترط البعض ، فالصواب أن العبرة بالتمييز والضبط فقد يكون صغيراً كابن أربع سنين وهو مميز ضابط ، وقد يكون ابن سبع ، وهو غير مميز ولا ضابط ، فمتى تحقق الشرط في شخص كان تحمله صحيحاً معتدا به .[٣]

كيف يعرف ضبط الراوي :

يعرف ضبط الراوي بموافقته للرواة الثقات المتقنين في الرواية ، فإن وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ، ولم يُحتج به .

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي . ص ٣٧٢ : ٣٧٠ تحقيق وشرح المرحوم أ.أحمد محمد شاكر .

(٢) بتصرف يسير من منهج النقد في علوم الحديث د. نور عتر ص٨١ .

(٣) تيسير مصطلح الحديث ص١٤٦ .

هل يُقبل الجرح والتعديل من غير ذكر سببه ؟

اختلف العلماء في أسباب الجرح والتعديل ، هل تُقبل بالإجمال من غير ذكر الأسباب فيهما ، أم لابد من التفصيل بذكر السبب في كل منهما؟

ويتضح ذلك من الآراء الآتية :

[١] قال الإمام النووي : يُقبل التعديل من غير ذكر سببه ـ على الصحيح المشهور ـ ولا يُقبل الجرح إلا مُبيَّن السبب .

وحجتهم في ذلك ما يلي :

١ـ أن التعديل أسبابه كثيرة فيثقل ويشق ذكرها ، وهذا يُلجئ المعدِّل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً .

أما الجرح : فلابد فيه من ذكر السبب ؛ لما يلي :

(أ) أنه يحصل بأمر واحد ولا يشق ذكره .

(ب) أن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر ، فلابد من بيان سببه لينظر هل هو قادح أو لا ؟

وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما ؛ ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ، كعكرمة ، وعمرو بن مرزوق ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم .

وهكذا فعل أبو داود ، وذلك على أنهم ذهبوا : إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببُه .

٢- ويدل على ذلك أيضاً أنه ربما استفسر الجارح فذكر ما ليس بجرح ، وقد عقد الخطيب لذلك باباً تحت عنوان "ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر مالا يسقط العدالة" روى فيه عن محمد بن أبي جعفر المدائني قال : قيل لشعبة : لم تركت حديثَ فلان ؟ قال : رأيته يركض على برذون (ما يؤدي ذلك إلى الخيلاء والتكبر ، والعُجب بالنفس ، وهذا سبب لا يجرح عند كثير من العلماء) فتركت حديثه[١] ، وروي عن مسلم بن إبراهيم أنه سُئل عن حديث صالح المِرِّي ، فقال : وما تصنع بصالح ؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة ، فامتخط حَمَّاد .

قلت : وهذا الفعل من حماد قد يكون أتى صدفة من غير تعمد أثناء ذكر اسم صالح ، ولكن فهم البعض أن حماداً يجرحه بهذا ، وكأنه قال : إن صالحاً لا يساوي إلا هذا .

قال الخطيب : امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب ردُّ خبره .[٢]

وروي عن وهب بن جرير قال : قال شعبة : أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعتُ صوت الطنبور فرجعت ، فقيل له : فهلا سألت عنه ؟ إذ لا يعلم هو[٣]، وروينا عن شعبة قال : قلت للحكم بن عتيبة : لم لم ترو عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام وأشباه ذلك .[٤]

---

(١) ينظر الكفاية ص١٨١ .
الرَّكض : استحثاث الدابة بالرِّجل للعَدْو ، أي للسير بسرعة .
والبرذون : بكسر الباء وبالذال المعجمة : الجافي الخلقة الجلد على السير في الشِّعاب والوَعْر من الخيل غير العربية ، والمقصود به الخيل القوية الغالية الثمن ، التي تجعل لراكبها قدرا ومنزلة عند الناس في زعمه وعُجباً وكِبراً في نفسه . كذا ذكره السخاوي في فتح المغيث ٣٠٢/١ ط دار الكتب العلمية .

(٢) الكفاية ص١٨٥ ، ودراسات في علوم الحديث ٢٦١/١ أ.د/ محمد شوقي خضر .

(٣) الكفاية ص١٨٢ ، والطنبور (بالضم) فارسي معرب آلة من آلات اللهو "الموسيقى" مختار الصحاح ص٣٩٨ .

(٤) المرجع السابق ص١٨٣ .

ولعل الحكم فهم أن كثرة الكلام تفصح عن عدم التحرز ، ومَنْ كثر كلامه كثر سقطه .

[٢] الرأي الثاني : وهو رأى إمام الحرمين والرازي والغزالي فقد قالوا: يُقبل الجرح غير مفسر ، ولا يُقبل التعديل إلا بذكر سببه .

وحجتهم: أن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبني المعدل على الظاهر.

[٣] الرأي الثالث : رأي الخطيب البغدادي وجماعة من الأصوليين حيث قالوا : لا يُقبلان إلا مفسرين ؛ لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح ، فكذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة ، كما روى يعقوب الفسوي[١] في تاريخه ، قال سمعت إنساناً يقول : لأحمد بن يونس : عبد الله العمري ضعيف، قال : إنما يضعفه رافضيٌّ مُبغض لآبائه ، لو رأيتَ لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة ، فاستدل على ثقته بما ليس بحجة ؛ لأن حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره .[٢]

[٤] وقيل : لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالِمين بأسباب الجرح والتعديل والخلاف في ذلك ، بصيراً مرضياً في اعتقاده وأفعاله ، وهذا اختيار القاضي أبي بكر ونقله عن الجمهور ، واختاره إمام الحرمين والغزالي والرازي والخطيب البغدادي ، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح .

---

(١) منسوب إلى " فسا" بفتح الفاء والسين ، مدينة من بلاد فارس ، بينها وبين شيراز أربع مراحل حوالي ٢٠ كم . معجم البلدان ٤/٢٦٠ ، ٢٦١ . وهو يعقوب بن سفيان العالم الكبير ، سمع ورحل وصنف ، توفي سنة "٢٧٧هـ" وقيل : سنة "٢٨١هـ" . تذكرة الحفاظ ١/٥٨٢ .

(٢) تدريب الراوي ١/٣٠٧ .

[٥] واختار شيخ الإسلام : الحافظ ابن حجر من هذه الآراء ، تفصيلاً حسناً ، حيث قال : إن كان من جُرح مجملاً ، قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم يُقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسَّراً ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل فيقبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله .

- وقد قال الحافظ الذهبي - وهو من أهل هذا الشأن ومن ذوي الاستقراء التام في نقد الرجال - لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة .

ولهذا كان مذهب الإمام النسائي : أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه .[١]

---

(١) ينظر : تدريب الراوي جـ١ ص٣٠٨ .

اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد

تمهيد :

قد تتعارض أقوال العلماء في الراوي فيعدله بعضهم،ويجرحه آخرون، هذا حكم التعارض بين قولين لعالمين في راو واحد بأن جرحه أحدهم جرحاً مفسراً وعدله آخر .

أما إذا كان القول من عالم واحد، كما كان يفعل يحيى بن معين، وابن حبان ، فالعمل على آخر القولين ، إن علم المتأخر ، وإن لم يُعلم فالوقف في حال الراوي أفضل .

وللعلماء في ذلك أقوال أربعة :

١. القول الأول :

مذهب الجمهور وهو صحيح قول الفقهاء : إن الجرح مقدم على التعديل ، ولو كان عدد الجارح أقل من المعدل .

٢. القول الثاني :

وقيل : إن زاد المعدِّلون في العدد على المجرِّحين قُدم التعديل؛ لأن كثرتهم تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم ، وقلة عدد المجرحين تضعف خبرهم .

٣. القول الثالث :

وقيل : يرجَّح قول الأحفظ لخبرهم ، فإذا كان المُعدِّلون أحفظ قُدِّم قولهم ، وإذا كان المجرِّحون أحفظ قُدِّم قولهم في الراوي .

٤. القول الرابع :

وقيل : يتعارضان فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح .[1]

---

(١) يراجع : المنهل الحديث ٢/٦٤ – ٦٦ .

[١] ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

١- مراتب ألفاظ التعديل

تعريف مراتب التعديل :

المراتب : جمع مرتبة ، والمقصود : بها درجة الراوي من الجرح أو التعديل ، بأن يقال في الراوي : أوثق الناس ، أو ثقة ثقة ، أو متقن، أو يقال فيه : ضعيف ، أو يخطئ ، أو سئ الحفظ ، أو غير ذلك .[١]

وقد صنف العلماء كثيراً من بين ما كتبوا في علوم الحديث هذه المراتب ، وبالغ كثير منهم في تقسيمها وترتيبها وتوضيح معانيها ، وكان من أوائل من صنفوا في تلك المراتب الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) في مقدمة كتابه " الجرح والتعديل " وتابعه على ذلك الحافظ ابن الصلاح (ت ٤٦٣ هـ) في بعضها وزاد عليه في البعض الآخر، وعليه فألفاظ مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح أربع مراتب وهي :

(١) المرتبة الأولى :

وصف الراوي بما يقتضي ثقته ، مثل قولهم : إنه " ثقة " ، أو "متقن" ، وزاد ابن الصلاح " ثبت " أو " حجة " ، أو قيل في العدل : إنه " حافظ " أو "ضابط " ، فمن وصف بأحد هذه الأوصاف فهو ممن يُحتج بحديثهم .

وألحق بها السيوطي: لا أحد أثبت منه ، ومَنْ مثل فلان !! وفلان لا يُسأل عنه.[٢]

---

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ، د / فاروق حمادة ص ٦٨ ، ط الأولى ، الدار البيضاء. المغرب .

(٢) ينظر : تدريب الراوي ١ / ٣٤٣ .

(٢) المرتبة الثانية :

وصف الراوي بقولهم : " صدوق " أو " محله الصدق " أو " لا بأس به " "مأمون " أو " خيار" .[١]

قال ابن أبي حاتم : فمن وُصف بأحد هذه الأوصاف فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه .

وعقب ابن الصلاح على ذلك فقال : وهو كما قال : لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط ، فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين .[٢]

(٣) المرتبة الثالثة :

وصف الراوي بقولهم " شيخ " فهذا يكتب حديثه ، وينظر فيه ، غير أنه دون المرتبة الثانية .

(٤) المرتبة الرابعة :

وصف الراوي بقولهم: " صالح الحديث"، فهذا يكتب حديثه للاعتبار.[٣]

٢- مراتب ألفاظ التجريح وحكمها

وقد رتبها أيضاً الحافظان ابن أبي حاتم وابن الصلاح - رحمهما الله - في أربع مراتب وهي :

(١) المرتبة الأولى :

قولهم في الراوي : " لين الحديث " ، فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار.

---

(١) المرجع السابق ٣٤٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٣٨ .

(٣) ينظر: مقدمة الجرح والتعديل ٢ / ٣٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ١٥٧ - ١٥٩ .

مثالها : ما ذكره ابن الصلاح ، قال سأل حمزةُ بنُ يوسُف السَّهْمِيُّ (المتوفَّى ٤٢٧هـ) أبَا الحسنَ الدارقطنيَّ الإمامَ ، صاحبَ السُّنن والعِلل والأَفْراد، المتوفي (سنة ٣٨٥ هـ) فقال له : إذا قلت : فلان ليِّنٌ إيش تُريد؟ والمعنى : " أي شئ تقصد بهذا القول ؟ " .

قال: لا يكون ساقطاً متروكَ الحديث، ولكن مجروحاً لا يسقط العدالة.

(٢) المرتبة الثانية :

وصف الراوي بقولهم : " ليس بقوي " ، فحكمه في كتب الحديث كالمرتبة الأولى أي يكتب حديثه للاعتبار ، إلا أنه أقل منها في الاحتجاج بحديثه .

(٣) المرتبة الثالثة :

وصف الراوي بقولهم: " ضعيف الحديث"، فهذا لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

(٤) المرتبة الرابعة :

وصف الراوي بقولهم : " متروك الحديث " أو " ذاهب الحديث" أو "كذاب" ، فهذا ساقط الحديث لا يكتب حديثه .[1]

وكما كتب المتقدمون هذه المراتب وصنفوها ، كذلك اعتنى بها المتأخرون ، فمنهم من وافق السابقين على الترتيب والتبويب ، مع زيادة بعض التفاصيل التي تستجد مما أثر عن العلماء ونقل عنهم في هذا الشأن من آراء وأقاويل ، ومن أشهر هؤلاء العلماء والأئمة الفضلاء الحافِظَيْنِ الجليلَيْنِ :

---

(١) ينظر: مقدمة الجرح والتعديل ٢ / ٣٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ١٥٩ - ١٦٠ .

الذهبيِّ ، والعراقيِّ ، ثم تلاهما ممن سار على سيرهما واهتدى بعلمهما مَنْ أتى بعدهما ، الحافظَ ابنَ حجر ، والحافظَ السخاويَّ رضوان الله عليهم أجمعين .

مراتب التعديل والتجريح عند الحافظ ابن حجر :

وكان أشمل وأتم ما ذكر من جمع هذه المراتب ما ذكره الحافظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري المتوفى (سنة ٨٥٢ هـ) ، فقد جعل المراتب عنده ست مراتب لكل من التعديل ، وست أخرى للتجريح ، فمجموعهما اثنتا عشرة مرتبة ، مبتدئاً بأعلى مراتب التعديل ، ومنتهياً بأقل مراتب التجريح .

وهذه المراتب : كما ذكرها في مقدمة كتابه تقريب التهذيب[١] هي:

(١) **المرتبة الأولى** : الصحابة فقال : فأُصرح بذلك لشرفهم .[٢]

(٢) **المرتبة الثانية** : من أُكد مدحه إما بأفعل ، كأَوثق الناس ، أو بتكرير الصفة لفظاً " ثقة ، ثقة " أو معنى " كثقة ، حافظ " .[٣]

(٣) **المرتبة الثالثة** : من أُفرد بصفة : كثقة ، أو متقن ، أو "ثبت" ، أو " عدل " .

(٤) **المرتبة الرابعة** : من قصُر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة " بصدوق " أو " لا بأس به " أو " ليس به بأس" .

---

(١) ج١ ص ٥٠٤ تحقيق / المرحوم الأستاذ الشيخ : عبد الوهاب عبد اللطيف ط الثانية ١٣٩٥ هـ دار المعرفة ، بيروت .

(٢) الظاهر أن الحافظ ابن حجر عَدَّ الصحابة في أولى المراتب تبركاً بهم وذلك لأنهم معدلون ، فقد عدلهم الله ورسوله وليس بعد ذلك تعديل ؛ ولذلك يعتبر كثير من العلماء أن المرتبة الأولى عند ابن حجر هي الثانية في كلامه ، ولا يعتدون بالأولى في العد عنده .

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٣٤٣ .

(٥) **المرتبة الخامسة** : من قصر عن درجة الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة " بصدوق سيئ الحفظ " أو " صدوق يَهِم " أو " صدوق له أوهام " أو " يخطئ " أو " تغير بآَخَرَةٍ " . [(١)]

ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع [(٢)] ، والقدرية [(٣)] ، والنَّصَب [(٤)] ، والإرجاء [(٥)] ، والتَّجَهُّم [(٦)] ، مع بيان الداعية من غيره .

(٦) **المرتبة السادسة** : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ " مقبول ، حيث يتابع ، وإلا " فلين الحديث " .

---

(١) أي : اختلط ضبطه آخر عمره ، فينظر في روايته ، فإن كانت قبل الاختلاط قُبلت ، وإن كانت بعده رُدت .

(٢) الشيعة : هم أتباع سيدنا علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . وبنيه وقت الثورات المتلاحقة عليهم من الأمويين وكانوا يرون أن علياً أحق بالخلافة ؛ لأن بني هاشم هم أهل النبي وعشيرته الأقربيين .
والتشيع بدعة ، وينقسم إلى قسمين : تشيع بلا غلو ولا انتقاص لأحد من الصحابة ، وهذا ما كان من كثير من التابعين مع الصدق والورع وصلاح الدين ، وهؤلاء تقبل رواياتهم ولا تُرد، والثاني : الغلو في التشيع كالرافضة ، وهؤلاء كانوا ينتقصون الصحابة ويحطون من شأنهم ؛ لذا لم تُقبل رواياتهم .

(٣) القدرية : هم أصحاب معبد الجهني الذين يقولون : لا قدر وأن الأمر أنف ، أي لا قدر على العبد ، وأن الله يعلم الأشياء بعد وقوعها ، ووقت وقوعها .

(٤) النصب : هو إظهار العداء لعلي بن أبي طالب . رضي الله عنه . .

(٥) المرجئة : هم المؤخرة ، وهم الذين يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد ، أو أنهم كانوا يؤثرون الرجاء ، فإنهم كانوا يقولون : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة . ينظر الملل والنحل للشهرستاني ١٢٥/١ .

(٦) التجهم : نسبة إلى رأي جهم بن صفوان ، وهم الذين ينفون صفات الله تعالى .

مراتب ألفاظ التجريح عند ابن حجر وحكمها :

(١) المرتبة الأولى :

من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ " مستور " أو " مجهول الحال " .

(٢) المرتبة الثانية :

من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ " ضعيف " .

(٣) المرتبة الثالثة :

من لم يرو عنه غير واحد ، ولو لم يوثق وإليه الإشارة بلفظ " مجهول".

(٤) المرتبة الرابعة :

من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بلفظ "متروك"، أو " متروك الحديث " ، أو "واهي الحديث " ، أو " ساقط الحديث " .

(٥) المرتبة الخامسة :

من اتهم بالكذب .

(٦) المرتبة السادسة :

من أطلق عليه اسم الكذب والوضع .

وتلك هي مراتب التعديل والتجريح عند الحافظ ابن حجر جمعها في اثنتي عشرة مرتبة ، وقد حاولنا الفصل بين مراتب التعديل ومراتب التجريح اجتهاداً ، وتعتبر هذه المراتب هي الفصل في هذا الموضوع ؛ وذلك لأن ابن حجر استوعب أقوال سابقيه ؟؟ قبل لاحقيه، وساعده على ذلك خبرته بهذا العلم وكثرة تمرسه فيه ، وتآليفه الغزيرة في فوائده ومراميه - أي مقاصده - فرحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الأجر والمثوبة ... آميـن .

[٢] كيفية الحكم على إسناد الحديث

من واقع مراتب التعديل والتجريح

مما سبق يتبين لنا أن الحكم على إسناد الحديث يدور بين ثلاثة أنواع :

(١) الصحيح .

(٢) الحسن .

(٣) الضعيف .

فالحديث الصحيح : يُعَرَّف بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطاً تاماً عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة قادحة .

والحديث الحسن : يُعَرَّف بأنه ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط مع السلامة من الشذوذ والعلة القادحة .

فالفرق بينهما : تمام الضبط في الصحيح وخفة الضبط في الحسن .

والحديث الضعيف : يُعَرَّف بأنه ما لم تجتمع فيه شروط الصحيح أو الحسن .

متى يرتقي الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره ؟

ويرتقي الحسن لذاته إلى درجة " الصحيح لغيره " إذا روى من طريق آخر مثل طريقه أو عدة طرق أدنى من طريقه بشرط كثرتها ؛ لأن كثرة الطرق يقوي بعضها بعضا .

ويرتقي الضعيف إلى الحسن لغيره إذا روى من وجه آخر يجبر ضعفه ، أو عدة وجوه بشرط أن لا يكون ضعفه في ذلك لفسق راويه أو كذبه، فإن ذلك لا يجبر بحال ، بل الذي يجبر بتعدد الطرق هو: ما كان ضعفه لسوء حفظ

راويه الصدوق الأمين ، كأن يروى الحديث من وجه آخر ، أو وجوه أخرى بما يفيد ضبطه ويزيل عن الراوي ما كان يُخشى عليه من سوء حفظه أو تخليطه مثلاً .

وبتطبيق منهج الحافظ ابن حجر المذكور في مراتب الجرح والتعديل على هذه الألفاظ يظهر لنا ما يلي :

١- ما كان من الرواة من أهل المرتبة الثانية ، أو الثالثة فإسناد حديثه " صحيح " بشرط اتصال سنده وهو المراد بـ " الصحيح عند الإطلاق " .

٢- ما كان من الرواة من المرتبة الرابعة أو الخامسة فإسناد حديثه " حسن لذاته " بشرط اتصال سنده ، وهو المراد بـ " الحسن عند الإطلاق " .

٣- ما كان من الرواة من أهل المرتبة السادسة فإسناد حديثه "حسن لغيره "إذا عُضد بطريق آخر مثل طريقه ، أو عدة طرق وإلا فهو " ضعيف".

٤- ما كان من الرواة موصوفاً بأحد أوصاف المرتبة السابعة أو الثامنة فإسناد حديثه " ضعيف " .

٥- ما كان من الرواة موصوفاً بأحد أوصاف المرتبة التاسعة أو ما بعدها إلى آخرها فإسناد حديثه " أشد ضعفاً " من سابقه فيُقال " ضعيف جداً " ، بل قد يصل حديثه إلى درجة " الموضوع" أحياناً .[1]

---

(١) ينظر : الباعث الحثيث ، تعليق المرحوم الشيخ أحمد شاكر ص ٨٨ — ٨٩ ط الثالثة ، والدر النفيس في مصطلح الحديث ٢٤٨/١، وعلم الجرح والتعديل ص ٢٣ — ٢٤، والمنهل الحديث في علوم الحديث للمؤلف ٥٥/٢ — ٦٤ ، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد ٢١٤ — ٢١٧ ، ودراسة أسانيد الحديث الشريف ١٢٣ — ١٢٤ .

الفصل الثاني

علم الرجال



الفصل الثاني

علمُ الرِّجال

١- تعريف علم الرجال :

تمهيد :

اهتم علماء الحديث ـ رحمهم الله ـ بحفظه وضبطه تدويناً وتصنيفاً وترتيباً ، وكان جُل اعتمادهم في ذلك على سند الحديث ، أي رواته الذين سمعه كل واحد منهم من شيخه وأداه لتلاميذه .

لذلك كانت الحاجة ماسة لمعرفة هؤلاء الرواة الذين عُرف الحديث من طريقهم ، وعليه فنقول :

تعريف علم الرجال : هو معرفة رواة الإسناد ، معرفةً تُبين عن أسمائهم وأنسابهم وشيوخهم وتلاميذهم ومنزلتهم في الرواية والسماع ، بل معرفة تُبين المقصود بمواقعهم من الجرح والتعديل هل هم عدول ضابطون أم غير ذلك ؟

٢- أهميته :

هذا ومعرفة علم الرجال يُبتغى ويُطلب بغرض الوصول إلى درجة الحديث المروي هل هو من المقبول فيُعمل به ، أو من المردود فيُهمل ويترك؛ لذا اهتم علماء الحديث الشريف بالتصنيف في : تراجم الرجال " الرواة " وتاريخهم ومراتبهم جرحاً وتعديلاً ، وكان الهدف الأسمى من ذلك هو :

(١) خدمة السنة المطهرة،وذب الافتراء عنها وإظهار كذب الكذابين لتجتنب روايتهم .

(٢) تبيين درجات الرواة ليُعرف العدل من الفاسق ، والمتقن الضابط من الضعيف الخامل ، ويعرف من انفرد بالرواية عمن اشتهرت من طريقه وعَلَتْ .

(٣) تمييز الحديث المتواتر من الآحاد .

(٤) تمييز الحديث المتصل من المنقطع ، والمرفوع من الموقوف ، والصحيح من الضعيف ، وغير ذلك .

وكتب الرواة هي كتب محددة ، ولدراستها فوائد متعددة ، ولها أنواع كثيرة ، ويتضح ذلك ـ إن شاء الله ـ فيما يلي :

٣ـ المقصود بكتب الرجال :

هي التي تميز الرجال عن غيرهم وتبين منزلتهم في ميزان الجرح والتعديل ـ إذا كانوا من غير الصحابة ـ وتحدد طبقاتهم وشيوخهم وتلاميذهم ومواليدهم وَوَفَياتهم ، وقبل ذلك أسماءهم وأنسابهم وألقابهم وكناهم .[١]

٤ـ فوائد دراسة علم الرجال :

للبحث في علم الرجال فوائد مهمة يتضح بعضها فيما يلي :

(١) خدمة السنة الشريفة بهذه المصنفات ، وذَبِّ الكذب عنها .

(٢) رد شبه المشككين في السنة ودحض المفترين عليها .

(٣) معرفة حال رواة الحديث وتمييز القوي من الضعيف والصحيح في الرواية من السقيم .

(٤) تنبيه الناس على الرواة الكذّابين والوضّاعين للتحذير منهم وللبعد عن مرويا تهم .

(٥) تمييز الأحاديث المرسلة من المتصلة والمنقطعة من الموصولة .

(٦) تمييز الصحابي من غيره من التابعين ومن بعدهم .

---

(١) ينظر : دراسة أسانيد الحديث الشريف ص ٢٤ .

(٧) معرفة تاريخ الرواة من مولد ووفاة وطبقة .

(٨) معرفة شيوخ الرواة وتلاميذهم وكيفية التحمل والأداء بينهم.

(٩) معرفة رحلات الرواة وجهودهم في جمع السنة والمحافظة عليها .

إلى غير ذلك من الفوائد التي تتضح لمن قرأ في هذه الكتب ونظر فيها .

المصنفات في علم الرجال

والمصنفات فيه كثيرة ، وتطلب لمعرفة **تراجم**[(١)] **الرجال** :

وسأخص بالذكر منها المشهور بين العلماء والمطبوع ؛ ليعم النفع وتكثر الفوائد .

---

(١) الترجمة في اللغة : هي التفسير والتوضيح ، أو النقل من لغة قوم إلى لغة قوم آخرين ، قال ابن منظور : ترجم التُّرجمان " بضم التاء وفتحها " المفسر للسان ، وهو الذي يترجم الكلام ، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى ، والجمع : التراجم... لسان العرب٢/٢٦ .

وعليه فالترجمة في اللغة : هي توضيح وتفسير ما يتعلق بالراوي ونقله بلغة الكتابة إلى من لم يره أو يلقه .

وفي الاصطلاح : وأعني به اصطلاح العلماء . من محدِّثين وإخباريِّين وغيرهم :

هي : إيراد حياة الراوي رجلاً كان أو امرأة مما يريد القارئ الوقوف عليه بتفصيل مفيد يأخذ منها ما يحكم به له أو عليه ، مع الوقوف على اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه ومولده ووفاته غالباً .

ينظر : كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل ، تأليف صالح اللحيدان ط الأولى دار طويق بالرياض ١٤١٥هـ ص ٢١ .

شروط المترجم :

ويشترط في المترجم ما يشترط في المعدل والمجرح وهي :

١- أن يكون عادلاً أميناً تقياً ورعاً .

٢- أن يكون منصفاً فلا يتعصب للراوي أو عليه .

٣- أن يطرح من نفسه الحقد والحسد ؛ لأن لحوم العلماء تورد مواقع التلف ، وهي ليست كغيرها ؛ لما يسببه القول فيهم من ترك لهم وابتعاد عنهم فيسود الجهل وترتفع العصبية ، ويرى التعالم والتفاخر المضيع للعمل والمحبط للأجر .

٤- أن يكون الجرح بقدره فلا يبالغ فيه ، وكذا لا يزيد في التعديل .

٥- أن يكون الجرح والتعديل بما تقتضيه الحاجة وما تلزمه الضرورة . ينظر : المرجع السابق ص ٢١- ٢٢ ، والمنهل الحديث في علوم الحديث للمؤلف ٢/٦٦ ، ٦٧ .

أنواع المصنفات في الرجال :

والمصنفات في كتب الرجال متنوعة ، فمنها مصنفات خاصة بالصحابة ، ومنها كتب مصنفة في طبقات الرواة ومرتبة على الطبقات أيضاً ، ومنها كتب مرتبة على حسب أسماء الرواة ، ومنها مصنفات خاصة برواة بعض البلدان ، ومنها مؤلفات خاصة بالثقات ، وأخرى خاصة بالضعفاء ، وثالثة عامة جمعت بين الثقات والضعفاء ، أو مصنفات خاصة برواة بعض كتب الحديث ، أو كتب في معرفة الكنىْ والألقاب ، ويتضح ذلك فيما يلي :

أولاً : المصنفات في معرفة الصحابة

ومن أشهرها :

[١] كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لابن عبد البر الأندلسي (٣٦٨ – ٤٦٣ هـ) .

(أ) **مؤلفه** : ابن عبد البر الأندلسي : وهو الإمام المحدث المجتهد أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي.

(ب) **منزلة الكتاب ومنهجه** : وكتاب الاستيعاب هو من أجل الكتب التي صُنفت في تراجم الصحابة والتعريف بهم ، وترجم فيه مصنفه لثلاثة آلاف وخمسمائة صحابي وصحابية (٣٥٠٠) ، وقد استوعب في تلك التراجم أخبارهم ؛ لذا فليس له من اسمه إلا هذا القدر ، أما استيعاب جل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فلم يحالفه التوفيق في ذلك .

(ج) **ترتيب الكتاب :**

١- رتبه مصنفه على حسب موقع اسم الصحابي من حروف الهجاء ، لكنه لم يهتم في ترتيبه إلا بالاسم الأول من المترجم له مهملاً ترتيب اسم أبيه ومن بعده مخالفاً نهج المؤلفين في ذلك .

٢ـ بعد أن ذكر أسماء مَنْ ترجم لهم مبتدئاً بحرف الهمزة منتهيا بالياء، ذكر من اشتهر بكنيته مرتباً للكُنىْ على الحروف أيضاً.

٣ـ بعد أن انتهى من آخر الكُنىْ ترجم للنساء الصحابيات ـ رضي الله عنهن ـ مبتدئاً بالأسماء مرتباً لها على الحروف ثم بعد ذلك ذكر الكنىْ لهن على ترتيب الحروف أيضاً .[١]

(د) ما يؤخذ على الكتاب :

وقد أخذ بعض العلماء على الكتاب ما يلي :

١- أنه كَدَّره ، أي : خلطه وشوبه بما شجر. أي : وقع بين بعض الصحابة من اختلاف أو تنازع واختلاط وغير ذلك بما لا يضر الدين .[٢]

غير أني أقول إن المصنف اجتهد ، فهو يريد أن يستوعب في الترجمة للصحابي فيحيط القارئ العلم بشخص المترجم وما حدث منه أو له ، ولعل له العذر في ذلك .

ولم يقصد من ذكر هذه الأمور التنقيص منهم أو الحط من أفعالهم، وإنما ليضع صورة واضحة لهم معقباً بالنتائج السيئة المترتبة على الخلاف والنزاع حتى يحذر منه مَنْ يأتي بعده ويقرأ تلك التراجم.

٢ـ المؤلف لم يستوعب تراجم الصحابة ، وقد فاته أن يترجم لكثير منهم مع أنه خالف نهج مسماه : الكتاب " بالاستيعاب " ونحن نسلم القول لمن يقول بذلك ، ودليلنا ما ذكره الحافظ الكتّاني أن أبا بكر: محمد بن أبي القاسم : خلف بن فتحون الأندلسي (ت ٥١٩ هـ وقيل (٥١٧ هـ) ذكر ذيلاً

وهو مناقض للمعنى المباشر للكتاب فلم يذكر جميع أسماء الصحابة

(١) ينظر : بستان المحدثين ٢٢٠ –٢٢٢ .

(٢) ينظر : أصول التخريج ، د/ محمود الطحان ص ٢٢١، والنهاية في غريب الحديث ص ٤٦٦.

لكتاب الاستيعاب استدرك فيه علي ابن عبد البر ممن هو على شرطه من تراجم للصحابة لم تذكر في الكتاب بلغ عددها قريباً من العدد الذي ذكره.[١]

٣- عدم مراعاته لحروف المعجم إلا بالاسم الأول للصحابي ولا يراعي ذلك في اسم أبيه أو جده.

(هـ) طبعة الكتاب :

وقد طبع كتاب الاستيعاب عدة طبعات منها :

١- ما طبع وحده أو مضافاً على هامش كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر .

٢- ومن أشهرها طبعة مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩ م .

٣- وطبعة مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .

٤- وطبعة دار الغد العربي بمصر على هامش الإصابة ، بتحقيق المرحوم أ/ طه عبد الرءوف سعد ، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٩م .

---

(١) ينظر : الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة ص ٢٠٤ ، وكتب تراجم الرجال ص ٣٣٦ .

[٢] أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة

(أ) **مؤلفه** : هو الإمام الحافظ: عِزُّ الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزرى (ت ٦٣٠ هـ) .

(ب) **اسم الكتاب ومنزلته** : أُسد الغابة " جمع أسد " تشبيهاً للصحابة في القوة في الدين والعزة به والأنفة والغلظة لمن خالفه أو حاد عنه.

وهو نفيس - أي جيد - في بابه من معرفة الصحابة والإحاطة بتراجمهم وأحوالهم ، بذل فيه مؤلفه - رحمه الله - جهداً كثيراً في جمعه وترتيبه وتهذيبه .

(ج) **عدد الصحابة فيه** : اشتمل الكتاب على ترجمة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين صحابياً وصحابية (٧٥٥٤) رضي الله عنهم .

(د) **ترتيبه** : رتب ابن الأثير كتابه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من : اسم الصحابي واسم أبيه ونسبه إلى آخر نسب الصحابي ، مراعياً الترتيب في اسم الأب والجد والقبائل أيضاً ، وذلك مما يسَّر الاستفادة من الكتاب ، ويضع أيدي الكاتبين المعاصرين على نظم وإبداع سلفنا السابقين مما يؤهلنا للإقتداء بهم في ترتيبهم وتنظيمهم.

وقد ذكر في ترتيبه للكتاب حيث قال - رحمه الله - في مقدمته له :

" وأما ترتيبه ووضعه فإنني جعلته على حروف " أ ، ب ، ت، ث " ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث، وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما والقبائل أيضا . "[1]

---

(١) مقدمة الكتاب " أسد الغابة " ص ١٢ ، طبعة كتاب الشعب بمصر وهي محققة ومرقمة ، الطبعة الأولى ١٩٧٠م .

وبعد أن ذكر آخر اسم في حرف الياء من الصحابة المترجم لهم ذكر الكنى من الرجال مرتباً لها على الحروف ، وفي آخر الكنى ذكر أسماء النساء من الصحابيات مرتباً لها على الحروف أيضا ، وبعد أن ذكر أسماءهن وتراجمهن ذكر من اشتهرت منهن بكنية مبتدئا بحرف الألف منتهيا بالياء .

(هـ) مصادر الكتاب :

وقد اعتمد ابن الأثير في كتابه على من سبقه في التصنيف للصحابة مترجماً لهم أو ذاكراً لهم في مصنفاته ، ومن أشهر هؤلاء أربعة وقد ذكرهم في الكتاب رامزاً من باب الاختصار لأسمائهم وهم:

١. [د] رمز للحافظ ابن مَنْدَة : وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى ، المتوفى (٣٠١ هـ) إحدى وثلاثمائة من الهجرة ، وكتابه يسمى " معرفة الصحابة " .

٢. [ع] رمز للإمام الحافظ : أبو نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني بالفاء وتنطق بالباء أيضاً (ت٤٣٠هـ) وكتابه يسمى " معرفة الصحابة" . [(١)]

٣. [ب] رمز لابن عبد البر و هو الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (٤٦٣ هـ) وكتابه " الاستيعاب " الذي سبق أن تحدثنا عنه .

٤. [س] رمز لأبي موسى المديني، وهو الحافظ : محمد بن أبي بكر عمر المديني الأصبهاني العابد الزاهد المتوفى (٥٨١ هـ) [(٢)]وكتابه : "معرفة الصحابة " واستدرك فيه علي أبي نعيم في كتابه . [(٣)]

ولم يقتصر المصنف ـ رحمه الله ـ على ذكر هذه الرموز في أول الترجمة وإنما ذكر في آخر الترجمة المصنفين الذين ترجموا للصحابي المترجم له

---

(١) ينظر : بستان المحدثين ص ٢٢٦ .

(٢) وقد طبع كتابه بتحقيق محمد راضي عثمان ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، وتنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥٢/٢١ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٨/٤ .

(٣) ينظر : بستان المحدثين ٢١١ — ٢١٢ .

بأسمائهم ؛ وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف بأيدي الناسخين أو على مر العصور ، فرحم الله المؤلف وجزاه على خدمة العلم والسنة خير الجزاء .

(و) طبعة الكتاب :

وقد طُبع الكتاب طبعات عديدة من أشهرها وأفضلها : طبعة دار كتاب الشعب بمصر ١٩٧٠م وهي طبعة محققة ومرقمة .

[٣] الإصابة في تمييز الصحابة

للحافظ ابن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ)

(أ) مؤلفه : هو قاضي القضاة خاتمة الحفاظ أبو الفضل شهاب الدين: أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكناني [١] العسقلاني [٢] أصلاً المصري مولداً ووفاة الشافعي مذهباً .

(ب) منزلة الكتاب ومنهجه :

يعتبر كتاب الإصابة يعتبر أجمع كتاب صُنِّف في بابه وتميز بشموله لتراجم الصحابة: كما أنه استفاد صاحبه ممن سبقه في هذا التصنيف كابن عبد البر وابن الأثير وغيرهما فهذب كتبهم ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات حصلها من قراءته الذاتية في الحديث وتتبع طرقه أو المصنفات التاريخية وغيرها التي اشتهرت في عصره ، فجاء كتابه حافلاً بخير التراجم نافعاً في بابه . [٣]

(ج) ترتيبه : رتب الحافظ ابن حجر الكتاب ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما يلي :

١- بادئاً بأسماء الصحابة مرتباً لهم ولآبائهم مبتدئاً بالألف منتهياً بمن بدأ اسمه بحرف الياء ، ثم ذكر بعد ذلك الكُنى من الرجال.

---

(١) الكناني : نسبة إلى قبيلة كنانة ، وهي بطن من مُضر من القحطانية ، موطنهم الأصلي اليمن. نهاية الأرب ص ٣٣٦ .

(٢) العسقلاني: نسبة إلى عسقلان الشام وهي مدينة من أعمال فلسطين على ساحل البحرين، بين غزة وبيت جبرين ، ويُقال لها عروس الشام ، نقلهم منها صلاح الدين الأيوبي لما ضربها خشية عليها من الصليبيين . الأنساب ١٩٠/٤ ، معجم البلدان ١٢٢/٤ .

(٣) أصول التخريج ص ٢٢٣ بتصرف يسير .

٢- ثم ذكر النساء الصحابيات مبتدئاً بمن بدأ اسمهن بالألف منتهيا بالياء ثم ذكر الكُنى من النساء .

٣- غير أنه أتى بتقسيم دقيق عجيب في داخل هذا الترتيب فقسم كل حرف (سواء في الاسم أو الكُنى) إلى أربعة أقسام [1] ، وهي:

أ- القسم الأول : وهم كبار الصحابة : وهم الصحابة المتفق على صحبتهم بين العلماء ، وهم من وردت صحبتهم بطريق الرواية عنه أو عن غيره أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

ب - القسم الثاني : وهم صغار الصحابة : وهم من ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يروه لأنه - صلى الله عليه وسلم - مات وهم دون سن التمييز " التكليف " .

ج - القسم الثالث : وهم المخضرمون : الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - أو رأوه ، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق ، وإنما ذكروا في كتب الصحابة لمقاربتهم لطبقة الصحابة .

د - القسم الرابع : وهم الذين ذكرهم بعض المترجمين للصحابة في كتبهم على سبيل الوهم والغلط ، وقد بين ابن حجر هذا الوهم والغلط مع رده .

وقد أتى القسم الأول في المرتبة الأولى كثرة واتفاق صحبة عند العلماء ؛ لذا فهو الهدف الأسمى في الكتاب ، فعلى الباحث في كتاب الإصابة أن يتنبه فيمن يبحث عن ترجمته ليتأكد من أي الأقسام هو حتى يثبت له

---

(١) ينظر : البيان في علم التخريج ودراسة الأسانيد للأخ الزميل أ٠د/ محروس حسين ص ١٨٤- ١٨٨ مطبعة الخلود بمصر .

الصحبة من عدمها ، ولا يتعلل لإثباتها محتجاً بأن الحافظ ابن حجر ترجم له في الإصابة .[1]

(د) عدد المترجم لهم في الكتاب :

وقد بلغ عدد التراجم في كتاب الإصابة اثنى عشر ألفاً ومائتين وسبع وستين ترجمة (١٢٢٦٧) مقسمة إلى :

(أ) تسعة آلاف وأربعمائة وسبع وسبعين ترجمة لمن عُرفوا : بأسمائهم من الرجال (٩٤٧٧) .

(ب) ثمان وستين ومائتين وألف ترجمة (١٢٦٨) لمن عُرفوا : بكُناهم من الرجال .

(ج) أسماء وكُني النساء وقد بلغ عدد تراجمهن اثنتين وعشرين وخمسمائة وألف ترجمة (١٥٢٢) .

(هـ) طبعة الكتاب :

وقد طُبع الكتاب طبعات عديدة :

١- من أشهرها طبعة مصطفى محمد بمصر (١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩م) في أربعة مجلدات كبار على هامشه كتاب الاستيعاب لابن عبد البر .

٢- وطُبع طبعة جديدة وحده بتحقيق أ/ علي محمد البجاوي . طبعة دار نهضة مصر ١٩٧٢م .

٣- وطُبع طبعة جديدة وبهامشه الاستيعاب بتحقيق المرحوم أ/ طه عبد الرءوف سعد ، بمطابع دار الغد العربي بمصر ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٩م وتقع في ثمانية أجزاء .

---

(١) ينظر : مقدمة الحافظ ابن حجر لكتاب الإصابة ٤٥/١ — ٥٠ ، طبعة دار الغد العربي ، والمرجع السابق ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

ثانياً : كتب في طبقات الرواة [(١)]

(أ) المقصود بها : وهي الكتب التي تشمل علي تراجم الرواة طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر من أول السند من جهة الصحابي إلي زمن المصنِّف كالبخاري أو مسلمٌ مثلاً .

(ب) أنواعها : كتب الطبقات أنواع متعددة منها :

أ - ما صنف في طبقات الرجال عامة .

ب - ما صنف في طبقات أناس مخصوصين :

كالصحابة والتابعين ، ومن أمثلته طبقات الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، فقد اقتصر فيها علي الصحابة والتابعين ، مبتدئاً في كل قسم بالمدنيين ثم بالمكيين . [(٢)]

أو الحفاظ : كطبقات الحفاظ للذهبي .

أو القراء : كطبقات القراء لأبي عمرو الداني .

أو الفقهاء : كطبقات الشافعية للسبكي وغيرهم .

(ج) فوائدها : وفوائد كتب الطبقات هامة يحتاج إليها المحدث والمؤرخ وغيرهما لما يلي:

(١) أنها تنبه الدارس إلي عدم الوقوع في الخلط بين اسمين متشابهين ومتفقين في الاسم والنسبة ، فبمعرفة طبقة كل واحد منهما يتضح له الفرق بينهما .

---

(١) الطبقات : جمع طبقة وهي في اللغة : القوم المتشابهون .

وفي الإصطلاح : قوم تقاربوا في السنّ والإسناد ، أو : في الإسناد فقط ، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر ، أو يقاربون شيوخه . المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص ٦٨ .

(٢) مخطوطه بمكتبة أحمد الثالث . تركيا رقم ٦٢٤، وينظر : تاريخ التراث العربي ، تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٠ ، وفهرست ابن خير الإشبيلي ٢٢٥ .

(٢) معرفة الرواة المدلّسين من غيرهم ، بل تحديد طبقة المدلس وهل تقبل روايته أم ترد ؟ [١]

(٣) تنبه الدارس إلي معرفة الفاضل ـ كأهل بدر أو أهل بيعة الرِّضوان ـ رضي الله عنهم ـ من المفضول ـ كالذين أسلموا يوم فتح مكة أو غيرهم .

(٤) معرفة شيوخ الراوي وأقرانه .

(٥) معرفة تراجم الرواة وحصر عددهم في بلدهم : المكيين أو المدنيين أو البصريين وغيرهم . [٢]

وسنتناول إن شاء الله أشهر كتب الطبقات في تراجم رجال الحديث ، وأهم المؤلفات المطبوعة في ذلك فيما يلي :

كتاب الطبقات الكبرى

للحافظ محمد بن سعد الهاشمي المعروف بكاتب الواقدي (١٦٨–٢٣٠هـ)

(أ) مؤلفه : هو محمد بن سعد بن منيع الزهري الهاشمي البصري ، ولد بالبصرة سنة ثمان وستين ومائة .

ويعرف بكاتب الواقدي [٣] ، لتتلمذه عليه وأخذه منه .

---

(١) ينظر : طبقات المدلسين ، لابن حجر ، تحقيق د/ أحمد بن علي المباركي ، طُبع ضمن مجلة كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية بالرياض العدد الثالث ١٤٠٠ هـ من ص ١١٧ : ٢٤٣ ، والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ٦٨ د/ فاروق حماده ، طبعة مكتبة المعارف الرباط ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م .

(٢) ينظر : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ٦٨ .

(٣) الواقدي : محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، مولى الأسلميين .

قال الذهبي : أبو عبد الله المدني الحافظ البحر ... من أوعية العلم ، لكنه لا يتقن الحديث ، وهو رأس في المغازي والسير ، ويروي عن كل حزب (أي من المحدثين المتقنين منهم والمخَلطين، أو الإخباريين : الصادقين منهم والكاذبين وهكذا) مات سنة سبع ومائتين .

تذكرة الحفاظ ٣٤٨/١ ، كتب تراجم رجال الحديث ٤٩ ، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٥٤: ٤٧١ .

(ب) منزلة الكتاب ومنهجه :

هذا الكتاب جمع فيه مؤلفه : تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم من تابع التابعين والفقهاء والنسَّابين وغيرهم إلي زمن المؤلف ، وقد قسمه إلي ثمانية طبقات حاول طابعوه أن يكون كل قسم : في مجلد من مجلداته الثمان .

١- المجلد الأول : وقد جعله خاصاً بالسيرة النبوية الشريفة .

٢- المجلد الثاني : وخصه لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، وذكر المفتين بالمدينة من الصحابة والجامعين للقرآن منهم في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعد وفاته، ثم ذكر من كان يُفتي بالمدينة بعد الصحابة - رضي الله عنهم -.

٣- المجلد الثالث: وقد ذكر فيه تراجم أهل بدر من المهاجرين والأنصار.

٤- المجلد الرابع : وقد ذكر فيه تراجم الصحابة الذين لم يشهدوا بدراً وكانوا مسلمين قبلها ، والصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

٥- المجلد الخامس : وترجم فيه للتابعين من أهل المدينة ، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين ، وقد نزلوا هذه الأماكن لتفقيه أهلها بالدين أو للقضاء فيها ، أو غير ذلك ، ثم ترجم للتابعين الذين كانوا في هذه البلدان بعد هؤلاء الصحابة .

٦- المجلد السادس : وترجم فيه للكوفيين من الصحابة ثم مَنْ كان بالكوفة من التابعين فمن بعدهم من الفقهاء والعلماء إلي زمن ابن سعد.

٧- المجلد السابع : وخصه لتراجم الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وغيرهم الذين ارتحلوا في البلاد ونزلوا في أماكن كثيرة منها ، وأكثرَ من

تراجم من نزل البصرة ، والشام ، ومصر ، وأما الذين نزلوا في غيرهم فذكر تراجم لعدد قليل منهم .

٨- المجلد الثامن : وخصه لتراجم النساء الصحابيات ـ رضي الله عنهن ـ ولم يترجم فيه لغيرهن .

(ج) منزلة الكتاب :

هذا وكتاب الطبقات الكبرى كتاب عظيم النفع شامل في بابه جعله مؤلفه لتراجم كثير من الطبقات وذكر فيه قدراً كبيراً من سيرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغزواته ، وترجم فيه للمحدثين وغيرهم من النسابين والقراء ، والمؤرخين ؛ لذا تعددت وجوه النفع به وقد قسم ذلك كله على طبقات ، وهو مصدر أصيل من مصادر تراجم رواة الحديث لثقة مصنفه وثناء أهل العلم عليه ، وهو من أُولى كتب التراجم التي تعتبر مصدراً أصيلاً لكل من أتى بعده كابن عساكر والذهبي وابن حجر وغيرهم ، فلم يسبق ابن سعد في عمله إلا بشيخه الواقدي وقد فاقه تحريراً ودقة وتوثيقاً .[(١)]

(د) طبعة الكتاب :

وقد طُبع الكتاب طبعة أصيلة بمكتبة ليدن " بهولندا "سنة ١٣٢٢هـ.

وطبعته دار التحرير علي طبعته الأصيلة ١٩٦٨ م ، ثم صورته دور النشر المتعددة بعد ذلك .

وأفضل طبعاته الموجودة هي طبعة مكتبة الخانجي بتحقيق د/علي محمد عمر في أحد عشر جزءاً .[(٢)]

---

(١) تراجم الرجال بين الجرح والتعديل من ص ٤٩:٦١ .

(٢) مقدمة تذكرة الحفاظ ١ / ١ .

ثالثاً : المصنفات في تراجم رواة الحديث عامة

ومن أشهرها ما يلي :

[١] التاريخ الكبير

لأمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري (١٩٤ – ٢٥٦هـ).

(أ) مؤلفه : هو الإمام علم الأعلام أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله : محمد بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة البخاري ، صاحب الصحيح الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله ، والتاريخ الكبير والصغير والأوسط والأدب المفرد وغيرهم .

(ب) منزلة الكتاب :

١- هذا الكتاب تاريخ كبير فعلاً ؛ لأن مؤلفه جمع فيه أكثر من اثنى عشر ألف (١٢٠٠٠) ترجمة فقد اشتمل كما ذكر أحد العلماء علي خمسة وثلاثمائة واثنى عشر ألف (١٢٣٠٥) ترجمة ، وقد ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة أن عدد التراجم قريباً من أربعين ألفاً .[1]

٢- هو أول كتاب صنفه البخاري في علم الرجال واهتم فيه بسماع الرواة من شيوخهم ولقياهم ، واستفاد منه في كتابه الجامع الصحيح .

٣- جمع له إلي جانب الدقة الجانب الروحي حيث ألفه في الليالي المقمرة عند قبر الرسول ﷺ حيث قال : وصنفت كتاب التاريخ عند قبر

---

(١) سيأتي الكلام عن ذلك مفصلاً في عدد التراجم ، ينظر : زوائد رجال التاريخ علي تهذيب التهذيب ٢٣م رسالة دكتوراه في الحديث وعلومه للباحثة أمل الشلهوب كلية الآداب للبنات بالرياض ، وقد شاركتُ بحمد الله في تقييم الرسالة ومناقشتها والحكم عليها سنة ١٤٢٤ هـ : ٢٠٠٤م .

الرسول ﷺ في الليالي المقمرة ، وقَلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب ". [١]

٤- إن الإمام البخاري لم يكتف بتصنيفه مرة وإنما نظر فيه مرة وأخرى ليضيف إليه أسماءً نسيها ، أو خبراً في الترجمة للراوي أو قولاً لأحد العلماء فيه ربما تركه ، وهكذا .

قال البخاري : " هؤلاء - يقصد بعض أهل عصره - لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه ، صنفته ثلاث مرات وصنفت جميع كتبي ثلاث مرات . " [٢]

(ج) منهج البخاري في الكتاب :

وقد اتسم منهجه في كتابه بالدقة والتنظيم فبدأه بمقدمة تبين عن موضوع الكتاب وهو التاريخ ، فذكر سيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعضاً من صفاته ، وذكر فيها ترتيبه للكتاب وتراجمه ، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

(أ) **مقدمة الكتاب** : بدأ البخاري - رحمه الله - بمقدمه تناسب الموضوع الأساسي لكتابه وهو التاريخ فذكر شيئاً من سيرة النبي ﷺ ، ونسبه وبعض صفاته الخِلْقية ، ومدة بقائه في مكة والمدينة ، ووفاته بها ، وذكر الروايات التي تدل علي بدء كتابة التاريخ بهجرته إلي المدينة وذلك في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٧ .

(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للإمام البخاري ١/١٠ -١١ تحقيق أ/ يحيى المعلمي .

(ب) ترتيبه للكتاب :

١- رتب الإمام البخاري تراجم الرواة في كتابه على حروف المعجم مبتدأ باسم الراوي واسم أبيه .

٢- بدأ كتابه بحرف الميم من اسمه محمد لشرف هذا الاسم ؛ لأنه اسم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

٣- قدم في كل اسم من التراجم أسماء الصحابة أولاً بدون النظر إلي أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحِظاً ترتيب أسماء آبائهم .

وقد ذكر الإمام ذلك في مقدمته حيث قال :

" هذه الأسامي وُضعت علي (أ ، ب ، ت ، ث ، ...) ؛ وإنما بدئ بـ (محمد) من بين الحروف لحال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لأن اسمه محمد فإذا فرغ من اسم المُحَمَّدين ابتدىء في الألف ، ثم الباء، ثم التاء، ثم ينتهي بها إلي الياء ، ثم هؤلاء المحمدون على أسماء آبائهم ، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فإنها ليست على (أ ، ب ، ت ، ث ، ...) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ " .[1]

(ج) ترتيب التراجم في الكتاب :

١- رتب البخاري التراجم في الكتاب علي حروف المعجم كما ذكرها في المقدمة ، إ لا أنه قدم الواو على الهاء ، وبدأ بمن اسمه محمد لشرف اسم رسول الله ﷺ إلا أنه لم يراع الترتيب الحرفي الدقيق غالباً .

فهو أحيانا يقدم خليفة علي خلف ، ويقدم خليفة بن غالب علي خليفة بن خياط .[2]

---

(١) بتصرف يسير من مقدمة التاريخ الكبير ١/١١.

(٢) ينظر : رسالة زوائد التاريخ ١/٣٧ .

ولعل سبب ذلك أنه رتب أسماء الرواة على الطبقات حيث بدأ بالصحابة ثم التابعين ثم أتباعهم ، ثم ينزل في التراجم إلي طبقة شيوخه وهكذا ، مما جعل بعض العلماء كابن أبي حاتم يُسمي الكتاب باسم " الطبقات والتاريخ ".(١)

٢- إذا كثرت الأسماء المشتركة في الترجمة فيرتبها بحسب أوائل أسماء الآباء ويجعل مجموعة من الأسماء لها نفس الحرف تحت (باب) ، وإذا لم يقف على اسم الأب أو لم يُذكر في الترجمة فيجعل النسب والشهرة والحرفة بمنزلة اسم الأب نسب الراوي وشهرته وحرفته ، ينظر مثلا " خالد المخزومي " ذكره في حرف الخاء فيمن اسمه (خالد) وأول اسم أبيه (ميم) ، وينظر أيضا " خالد الزيات " ذكره فيمن اسمه (خالد) وأول اسم أبيه (زاى) .

٣- إذا عرف اسم الراوي على وجهين كخالد وخلاد فيذكره علي الوجهين في موضعين ويبين الصواب في اسمه ومن أمثلة ذلك : خالد بن خلاد ، ترجم له في باب خالد وأتت رواية له باسم خلاد بن خلاد فذكره في الموضعين وقال في ترجمته : خلاد (وخالد بن خلاد أصح) .

٤- في آخر كل حرف يجمع الأسماء التي لم تتكرر في باب مستقل ويسميه (باب الواحد) ومثال ذلك في حرف الخاء في نهايته ذكر حرف الواحد وجمع فيه (خمر ، خجدب ، خيران ، خزاعي....)

في ختام بعض أبواب التراجم يذكر عنوانا يطلق عليه : باب (في أفناء الناس) والمقصود به الراوي الذي لا يُعرف إلا باسمه فقط كمن عرف باسم محمد دون ذكر أبيه أو كنيته أو عرف باسم إسماعيل فقط وهكذا في

(١) العلل لابن أبي حاتم ٣٤٤/١، رقم (١٠١٩)، وتصحيفات المحدثين للعسكري ١/ ١١٦، ٢/ ٦٢٩ تحقيق د/ محمود ميرة .

كل باب ، ويعبر عنه بقوله (باب من أفناء الناس) أو (أفناء الناس) أو (باب من أفناء الناس من لا يعرف اسم أبيه) .

وقد وضح ذلك المرحوم الأستاذ/ عبد الفتاح أبو غدة حيث قال: (وباب الأفناء) هذا عند البخاري غير (باب الواحد) فإن باب الواحد هو لمن جاء اسمه علي صيغة مفردة لا مشارك له فيها من الرواة مع معرفة نسبه وشيوخه والرواة عنه ، أما باب الأفناء فهو شيء آخر وهو الذي يعبر عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل بقوله (باب تسمية إبراهيم الذين لا ينسبون) .[1]

(د) حجم التراجم في الكتاب وصفتها :

١- تراجم البخاري في كتابه تتراوح بين الطول والقصر فلا تسير علي نهج واحد ، فقد يترجم أحياناً لأحد الرواة بسطر واحد ، ينظر ترجمة : محمد بن عبد الله بن أسيد ، ومحمد بن عبد الرحمن بن فروة ومحمد بن عمر اليافعي ، فبينما ترجم لكل منهم بما لا يزيد عن سطر ، نجده يترجم لعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري بأكثر من عشر صفحات .

٢- صفة التراجم في الكتاب :

(أ)- أما عن وصف التراجم فيه فالاختصار هو الغالب عليها ، فيذكر اسم الراوي واسم ابيه ، وكنيته (أحياناً) ولقبه وبلده ونسبه وقد يذكر اسمه فقط مهملاً ، ويذكر شيخه ليعرفه فيقول مثلاً : (خطاب سمع ابن سيرين) .

(ب) لم يستوعب في ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه ، بل يغلب عليه الاكتفاء بواحد من كل منهما ، وفي تراجم المشاهير يقتصرعلي اسم الراوي

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٥٦٣ تحقيق المرحوم الشيخ / عبد الفتاح أبو غدة .

ووفاته فقط ، ويركز علي سماع الراوي غالبا حيث يقول: سمع من فلان ، أو لا يعرف له سماع من فلان .. وهكذا .

(ج) يذكر ـ أحياناً ـ صفات الرواة الجسمية والخلقية والعقلية كما يشير إلي عقائدهم وإلي مشاركتهم في الغزوات أو الفتوحات ومواقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة في زمن عثمان ﷺ ووقعة الحرَّة مما يدل دلالة واضحة على اتجاه الراوي وميوله ، كما يذكر الوظائف التي تقلدها بعض المحدثين خاصة منصب القضاء : "ولي قضاء البصرة" ، "كان على قضاء الكوفة" ، مصر وغيرهم .

(د) إذا لم يكن الراوي من المشهورين فقد يعرِّف به عن طريق قرابته لشخص مشهور كقوله : نسيب فلان أو أخو فلان .

ينظر ترجمة : خالد بن مضرِّب فيقول فيها عن خالد بن مضرب : أخي حارثة بن مضرب ، وهكذا عرف الراوي لشهرة أخيه .

وترجمة : خرشة بن حبيب، قال علي ـ يقصد ابن المديني ـ: هو أخو أبي عبد الرحمن السلمي ، الكوفي .[1]

(هـ) يسعى البخاري إلي تحديد مكان وزمان الرواية للتحقق من إمكان اللقاء بينه وبين شيوخه الذين روى عنهم لذلك ذكر في تراجم الصحابة عدادهم في الأمصار ، ومن مكث منهم في المدينة بعد وفاة النبي ﷺ ، وإلي أي مكان رحل أو استقربه المقام فيه .

ينظر ترجمة : خالد بن مضرِّس، قال: حديثه عن أهل الحجاز.

خالد بن المساور : قال : يعد في البصريين .

(١) التاريخ الكبير .

وفي خليد عن ابن عمر قال: سمع ابن عمر حين ظهر الحجاج.

(و) في أثناء ترجمة الراوي يذكر أثراً أو حديثاً أو أكثر وقد يتوسع في طرقه وفي علله تصريحاً أو تلويحاً ، ويذكر الأسانيد في الترجمة ليبين طبقة الراوي، وما رواه ، أو ليوضح وهمه في الرواية، وعدد الأحاديث المرفوعة في الكتاب (١١٢٧) حديث .

(هـ) عدد تراجم الرواة في الكتاب :

وفي عدد الرواة المترجم لهم في الكتاب تعددت أقوال العلماء إلي ما يلي :

١- ذكر أبو عبد الله الحاكم النيسابوري[١] عن أبي علي الماسَرْجسي أنه قال : قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد ابن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة ، ووافقه الحاكم على هذا الرأي .

وقال الذهبي[٢]: تاريخ البخاري يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة وكتابه في الضعفاء دون السبعمائة نفس ، ومن خرج لهم في صحيحه دون الألفين .

وقال نحو ذلك الحافظ الكتاني في الرسالة المستطرفة .

وقد قال الشيخ المعلمي:"في تاريخ البخاري بضعة عشر ألف ترجمه".[٣]

وفي النسخة المطبوعة للتاريخ : عدد الرواة تسع وثمانون وسبعمائة واثني عشر ألف ترجمة (١٢٧٨٩ راو) .

أما الكُنى فعددها تسعمائة وثلاثة وتسعون ترجمة (٩٩٣) ، وثمان (٨) كنى للنساء ، فيكون مجموع التراجم (١٣٧٩٠) راو مع النساء .

---

(١) المدخل إلي الصحيحين ١/١١١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٧٠ .

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ١ ، تحقيق الشيخ المعلمي .

ويمكن الجمع بين هذه الآراء بأن :

ما قاله العلماء من كثرة عدد الرواة ، لعلهم قصدوا الرواة المترجم لهم مع المذكورين في أسانيد الحديث أو الآثار ضمن ترجمة الراوي أو شيوخه وتلاميذه ، فقد يبلغون نحو هذا العدد ؛ لأن جميع هؤلاء لهم رواية داخل الكتاب ، ثم إن الكتاب مرتب علي الحروف فيَقِل فيه السقط إذا يبعد أن يكون السقط يقارب (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف ترجمة .

(و) ألفاظ الجرح والتعديل في الكتاب :

يهتم البخاري في الكتاب بذكر روايات الراوي خصوصاً المعلولة منها مع بيان عللها ، أما الراوي فغالباً يسكت عنه أو ينقل عبارة غيره ، مما جعل بعض الباحثين يقول : إنه في الغالب يحكم علي المروي دون الراوي ، فيقول : " في حديثه نظر " ، أو " لم يصح حديثه " .

وقد ذكر من قبل ذلك الحافظ ابن عدي أن البخاري مراده أن يكثر الأسامي (أي يجمع أكبر قدر من أسامي الرواة، وليس مراده الضعف أو الصدق).

ألفاظه في الجرح والتعديل في التاريخ :

استخدم الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ عبارات لطيفة في الجرح فيقول في الراوي الضعيف أو المتهم بالضعف : " فيه نظر" أو " سكتوا عنه " أو في الراوي المتروك " تركه يحيى " أي ابنَ معين مثلاً .

ويقول الحافظ السخاوي : واصطلاح البخاري هو أنه يقول "فلان فيه نظر " أو " ... سكتوا عنه " يقول ذلك فيمن تركوا حديثه . (١)

ويقول الذهبي:إذا قال "فلان منكر الحديث " فلا تحل الرواية عنه.(٢)

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/ ٣٧٢

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ١، ٢/ ٢٠٢ .

فقد كان متورعاً في عباراته يخشى أن يحاسبه الله علي غيبة؛ لذا كان يقول رحمه الله : " أرجو أن ألقى الله ، ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً ". [(١)]

وعقب الذهبي علي ذلك فقال : صدق – رحمه الله – ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن ضعفه ، فإنه أكثر ما يقول : " منكر الحديث " ، "سكتوا عنه " ، " فيه نظر " ، أو نحو هذا ، وقل أن يقول : " فلان كذاب " ، أو " كان يضع الحديث " ، حتى إنه قال : إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه .... [(٢)]

(ز) طبعة الكتاب :

والكتاب مطبوع في مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م بتحقيق أ/ يحيي المعلمي .

ويخرج الآن في تحقيق علمي في رسائل علمية للدكتوراه والماجستير في كليات البنات بالمملكة العربية السعودية ، وقد كان لنا شرف الإسهام في المناقشة والحكم على تقييم أجزاء منه في هذه البحوث المتعددة ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢ .

[٢] كتاب الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠- ٣٢٧ هـ) .

(أ) مؤلفه : هو الحافظ العلامة : أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي العالم بن العلامة : أبو حاتم الرازي .

(ب) منزلة الكتاب : كتاب الجرح والتعديل سار فيه مؤلفه علي نهج الإمام البخاري في كتاب التاريخ الكبير ولخص أقواله في الرواة ونظمها وزاد عليها.

وقد أجاد ابن أبي حاتم وأفاد ؛ لأنه اعتنى بذكر ما قاله العلماء في كل راو مركزاً علي الجرح والتعديل .

لذا فهو قد وافق مضمونه اسمه الذي سماه به ، وهو كتاب جيد ونفيس في الجرح والتعديل ، كما ذكر الذهبي : ولأن مؤلفه كان متبحرا في العلوم ماهراً بمعرفة الرجال .

(ج) ترتيبه :

١- رتب ابن أبي حاتم كتابه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من اسم الراوي واسم أبيه .

٢- يبدأ بتراجم الصحابة في أول اسم كل راو من الرواة ثم بعدهم يذكر اسم الراوي الذي يتكرر كثيراً .

(د) منهجه فيه وصفة تراجمه :

١- بدأ ابن أبي حاتم كتابه بمقدمة نفيسة في الجرح والتعديل تقع في مجلد كامل ، ذكر فيها منزلة هذا العلم في حفظ السنة خاصة ، وفي العلوم عامة ، ودرجات الرواة ومراتبهم وألفاظ الجرح والتعديل وغير ذلك مما اعتبرها العلماء من الكتب الجامعة الخاصة بمبادئ هذا العلم .

٢ ـ أما عن صفة تراجمه فتتميز بجمع كل ما يتعلق بالراوي حسب تصنيف عصره ، من اسم الراوي واسم أبيه ، وكنيته ، ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، والبلد التي ولد فيها ، ورحلاته ، والبلد الذي نزل فيها واستقر ، وعقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ومصنفات الراوي إذا كانت له مصنفات .

وهذه التراجم مع شمولها وجمعها إلا أنها تميزت بقصرها ـ غالباً ـ فتتراوح الترجمة الواحدة بين السطر الواحد وقد لا تتجاوز الخمسة أسطر.

(هـ) طبعة الكتاب :

طُبع الكتاب في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد "الدكن " الهند سنة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م ، ويقع في تسعة مجلدات بالمقدمة .

[٣] تذكرة الحفاظ

للإمام الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨ هـ).

(أ) مؤلفه : هو الإمام الحافظ : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي صاحب المصنفات الكثيرة المفيدة .

(ب) وصف الكتاب :

١- كتاب تذكرة الحفاظ خصه الإمام الذهبي لتراجم طبقات حفاظ الحديث من زمن الصحابة إلي زمنه ، وترجم فيه أيضاً للعلماء : أهل الجرح والتعديل الذين يُرجع إليهم في توثيق الرواة وتضعيفهم ويدل علي ذلك ما ذكره في مقدمة الكتاب حيث قال رحمه الله :

" هذه تذكرة بأسماء معدلي حَمَلَة العلم النبوي ومن يُرجع إلي اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف . "[1]

٢- ذكر الإمام الذهبي في الكتاب تراجم الحفاظ من حملة السنة والعلماء المجتهدين في الجرح والتعديل مرتباً لهم علي الطبقات مبتدئاً بالصحابة وطبقات من بعدهم إلي طبقة شيوخه .

٣- بلغ عدد الطبقات في الكتاب إحدى وعشرين طبقة .

٤- عدد التراجم في الكتاب : ست وسبعون ومائة وألف ترجمه (١١٧٦) .

٥- بدأه الذهبي بتراجم الرواة تأريخاً من عصر الصحابة إلي منتصف زمن المؤلف أي منتصف القرن الثامن ، فشمل مدة طويلة للحفاظ في كل عصر بلغت نحو ثمانية قرون .

---

(١) ينظر : مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين ، للأخ الحبيب أ/ غريب قاسم ٥٩٥/٢ .

(ج) جهود العلماء علي الكتاب :

ولأهمية كتاب التذكرة ولأنه عمل بشر يعتريه النقص أو السهو ذَيَّل (تعقب) عليه في التراجم ثلاثة من العلماء الكبار تتمة للفائدة وخدمة للعلم ، وهم :

(١) محمد بن علي الحسيني المتوفى ٧٦٥ هـ .

(٢) ابن فهد المكي المتوفى ٨٧١ هـ

(٣) الحافظ : جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ

لذا جُمع في كتاب التذكرة مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلي أوائل القرن العاشر مما جعله يشتمل علي ثروة علمية ضخمة يستفيد بها طلاب العلم .

(د) طبعة الكتاب :

وقد طُبع الكتاب مع ذيوله الثلاثة ، طبعته مطبعة حيدر آباد بالهند طبعة أولى سنة ١٣٧٧هـ ، وصورته دار إحياء التراث العربي ببيروت علي أصله المذكور.

رابعاً : كتب مختصة براوة كتب مُعَيَّنة

وهذه المصنفات قصد مؤلفوها تراجم راوة كتب مخصوصة كالبخاري أو مسلم ، أو لهما ، أو الموطأ وغيرهم ، فترجم مصنفوها لرواة أحد هذه الكتب فقط ، ولم يتعرضوا بالترجمة لغيره .

فوائدها : لهذا النوع من المصنفات ـ خاصة ـ فوائد كثيرة منها :

(١) أنها تشتمل علي تراجم جميع الرواة في الكتاب الذي حدده المصنف " البخاري ومسلم مثلاً " أو للكتب التي حددها ، فلم يترجم الراوي لرجال خارج أحاديث هذا الكتاب .

(٢) أنها حصر وعدٌ دقيق لرواة هذا الكتاب ولتراجمهم .

(٣) عدم تطويل الكتاب بتراجم لرواة آخرين غير رواة الكتاب المحدد .

(٤) سرعة الحصول علي تراجم رواة الكتاب المصنف ، وفي ذلك ما فيه من سهولة البحث عن رواته لمن يريدها .

(٥) هذه الكتب تعتبر نواة للتخصص الدقيق في العلوم إذ جعلت التراجم خاصة بكتاب واحد لا يتعداه لغيره .

إلى آخر تلك الفوائد التي تتضح لمن قرأ وبحث في تلك الكتب.

أشهر هذه الكتب :

وسنقتصر علي بعضٍ من أشهر هذه الكتب خاصة ما طبع منها ليستفيد بها الباحث في هذا العلم وهي :

١- ما صنف في تراجم رواة صحيح البخاري فقط أو مسلم فقط :

فمما صُنِّف في رواة صحيح البخاري كتابي :

أ - " **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثِّقة والسَّداد** " لمؤلِّفه " أبو نصر محمد بن أحمد الكلاباذي (ت ٣١٨ هـ) ، وهو من تراجم رواة صحيح البخاري فقط .(١)

ب - وكتاب " التعديل و التجريح لمن روي عنه البخاري في الجامع الصحيح " لأبي الوليد الباجي (٤٧٤ هـ) (٢) ، وهو في تراجم شيوخ البخاري فقط .

٢- ومما صنف في رواة مسلم "

أ - كتاب " رجال صحيح الإمام مسلم " .(٣)

مؤلفه : أبو بكر : أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويه (ت ٤٢٨هـ)، وهو في تراجم رواة صحيح مسلم فقط.

٣- ما صنف في رواتهما (البخاري ومسلم) :

وهو كتاب " الجمع بين رجال الصحيحين" لمؤلفه : أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني(ت٥٠٧ هـ).

وطريقته : جمع فيه مؤلفه بين كتابي : الكلاباذي ، وابن منجويه واستدرك عليهما ما تركاه ، وحذف من التراجم الاستطرادات التي فيها وما يمكن الاستغناء عنه .

---

(١) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الله الليثي، دار المعرفة بيروت ط١ . ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م .

(٢) حققه أ/ أبو لبابه حسين ، طبع بالرياض دار اللواء ط ١ . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٣) حققه أ / عبد الله الليثي ، دار المعرفة ، بيروت ط ١ . ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

و هو مرتب علي حروف المعجم ، و قدم له مؤلفه بمقدمة بين فيها أنه جمع بين رجال صحيح البخاري ومسلم .

وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما واستدراك ما أغفلاه، واختصار ما يستغني عنه من التطويل، وذكر الأحاديث التي رويت عن بعض الرواة . [(١)]

٤ـ ما صُنِّفَ في رواة الموطأ :

هو كتاب " إسعاف المبطأ برجال الموطأ " للحافظ : جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) وهو مطبوع . [(٢)]

٥ـ ما صُنِّفَ في شيوخ بعض أصحاب الكتب الستة ، ومنها:

- (أ) تسمية شيوخ أبي داود في سننه ، لأبي علي : الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨ هـ) . [(٣)]

- (ب) شيوخ أبي عيسى الترمذي في سننه لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدورقي . [(٤)]

- (ج) تسمية شيوخ النسائي : لأبي علي الحسين بن محمد الجياني . [(٥)]

---

(١) ينظر الجمع بين الصحيحين ١/ ٤ طبعة حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٣ هـ وطبع طبعة ثانية : بيروت دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ

(٢) مطبوع مع كتاب " تنوير الحوالك شرح موطأ مالك " للسيوطي (مصر . دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤٣ هـ) .

(٣) طبع بتحقيق جاسم بن محمد الفجي (بيروت: دار ابن حرم ط ١ ، ١٤٢٠ هـ) .

(٤) ما زال مخطوطاً .

(٥) لم يطبع بعد ، وينظر : " دراسة أسانيد الحديث الشريف " ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

خامساً : التراجم الخاصة برواة الكتب الستة وما يجري مجراها [(١)]

وقد صنف العلماء ـ رحمهم الله – عدداً من الكتب ، جمعوا فيها تراجم رواة الكتب الستة ، مع تراجم لرواة بعض مصنفات ألفها أصحاب هذه الكتب ، ومن أشهر هذه الكتب كتاب :

[١] " الكمال في أسماء الرجال

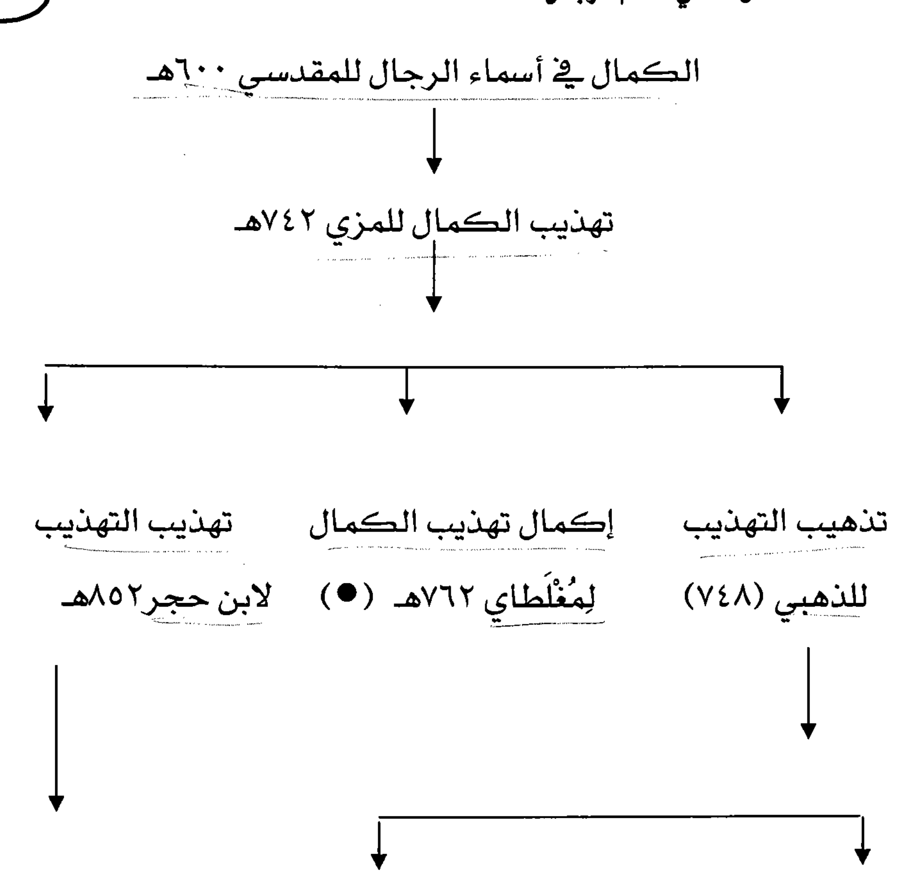
للحافظ المقدسي (ت٦٠٠ هـ).

تمهيد :

وهذا الكتاب هو أشهر الكتب التي جمعت تراجم رواة الكتب الستة ، وقد لقي عناية واهتماماً من العلماء لم يلقها غيره من الكتب ؛ لذا عكفوا عليه بتهذيبه ، واختصاره ، أو التعليق عليه، ويتضح ذلك أولاً بالنظر إلي هذا المخطط .

---

(١) والمقصود بما يجري مجراها أن يكون الكتاب مصنفا من مصنفات أحد الأئمة أصحاب الكتب الستة كالأدب المفرد للبخاري وعمل اليوم والليلة للنسائي وغيرهما .



وتفصيل ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ فيما يلي :

(●) طُبع بتحقيق أ/ عادل عبد الرحمن وأ/ أسامة إبراهيم ـ الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م في اثني عشر مجلداً .

[١] الكمال في أسماء الرجال

مؤلفه : هو الإمام العالم الحافظ الصادق ، القدوة ، العابد : تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الحنبلي ، صاحب الكمال ، والأحكام الكبرى والصغرى ، كان يحفظ أكثر من مائة ألف حديث .

وقال تلميذه الضياء المقدسي : كان - رحمه الله - مجتهداً علي الطلب، يكرم الطلبة ويحسن إليهم .

قال التاج الكندي: لم يكن بعد الدارقطني مثل الحافظ عبد الغني.

ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، وتوفي في الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ستمائة .[١]

منزلة الكتاب :

(١) الكتاب له منزلة كبيرة عند علماء هذا الفن إذ هو من أقدم كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة .

(٢) الكتاب مصدر أصيل لكل من بعده عن رواة الكتب الستة .

(٣) من أَجَلِّ المصنفات في معرفة الرواة .

(٤) تلقاه العلماء بالقبول وحرصوا عليه بتهذيبه أو الزيادة عليه في بعض الأمور .

قال الحافظ ابن حجر : " أما بعد فإن كتاب " الكمال في أسماء الرجال " الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي من أجل المصنفات في معرفة جملة الآثار وضعاً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً ." [٢]

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢١/٤٤٣ ؟

(٢) مقدمة تهذيب التهذيب ص ١/٩طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م .

وقد أخذ عليه :

(١) أن مؤلفه أطال في تراجمه .

(٢) أنه ترك بعض التراجم ؛ لذا فقد استدرك عليه بعض العلماء ، ومنهم الحافظ ابن حجر كما سيأتي .

(٣) أن بعض المسائل في حاجه إلي تحرير ، وكذا بعض الأقوال والأمثلة في حاجه إلي تهذيب ؛ لذا وفق الله كثير من العلماء إلى إكمال ذلك ، وتهذيبه والكمال لله وحده .[1]

هذا الكتاب أصل للكتب التي خرجت في أسماء رواة الكتب الستة

---

(١) ينظر أصول التخريج د/ محمود الطحان ص ٢٣٢

[٢] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمِزِّي

مؤلفه : الحافظ المتقن جمال الدين أبو الحجاج : يوسف بن عبد الرحمن الزكّي المِزِّي .[١]

قال العلماء عن كتابه التهذيب : إنه من أفضل ما ألف في علم الرجال ، وأعظمها في موضوعه .

توفي الإمام المزي سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة .[٢]

منزلة الكتاب :

(١) كتاب لم يصنف في بابه مثله وهو عظيم الفوائد انفرد بكثير منها مما لم تذكر في غيره .

(٢) سار بذكر الكتاب الركبان لأهميته وشأنه .

(٣) أنه اشتهر في حياة مؤلفه فلم يلق إلا القبول والرضى من العلماء.

قال الحافظ : علاء الدين مغلطاي المتوفى (سنة ٧٦٢هـ) : إنه كتاب عظيم الفوائد ، جم الفرائد ، لم يصنف في نوعه مثله ، وقد صار حَكماً بين طائفتي المحدثين والفقهاء إذا اختلفوا قالوا : بيننا وبينكم كتاب المزي".

وقال تاج الدين السبكي : " تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يصنف مثله " .[٣]

وقال ابن حجر : " وفّق المزيُّ بين اسم الكتاب ومسماه وألّف بين لفظه ومعناه ، بيد أنه أطال وأطاب وقال وأصاب " .[٤]

---

(١) بكسر الميم والزاي وفي آخرها ياء النسبة ، نسبة إلى المزة وهي ضيعة مزارع حسنة على باب دمشق . الأنساب ٥/٢٨٢ .

(٢) مقدمة تهذيب التهذيب ١/٩ ، التعليق علي بستان المحدثين ٢٢٧ .

(٣) ينظر تعليق د/ محمد أكرم الندوي – نفع الله به – على . بستان المحدثين . ص ٢٢٧

(٤) مقدمة تهذيب التهذيب ١/٩ ط مؤسسة الرسالة في أكثر من عشرين جزءاً .

ومع قدر الكتاب وما فيه من العمل العلمي إلا أن قصور الهمم دعت إلى تهذيبه واختصاره .

منهجه في الكتاب :

وقد اشتمل منهج الحافظ المزي في كتابه على الأمور التالية :

(١) ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة من مثل الأدب المفرد للبخاري ، والشمائل للترمذي وغيرهما ، إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ؛ لأن الأحاديث التي تورد فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

(٢) رمز في كل ترجمة رموزا تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .

(٣) ذكر في ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له ، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم ؛ لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تماماً .

(٤) رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

(٥) ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .

(٦) ذكر عدداً من التراجم ولم يعرِّف بأحوالهم ، ولم يزد على قوله : " روى عن فلان ، روى عنه فلان ، أخرج له فلان" ، والظاهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم ، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين، ومع ذلك فعدد من لم يعَرِّف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب .

(٧) أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو ، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب .[١]

(٨) رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافاً لصاحب (الكمال) الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف الهمزة ، بمن اسمه " أحمد " وفي حرف الميم بمن ، اسمه " محمد " .

(٩) نسب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند ، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند ، وقال : " وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً ، وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر " .[٢]

(١٠) نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية وما أشبه ذلك فقال : " فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم من لا يُعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف ، ثم النساء كذلك . وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك ، فمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه ،

---

(١) كذا قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة " تهذيب التهذيب " ١/ ٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ٧ .

وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو عن أمه أو عن عمه أو عن خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك ، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم ، والنساء كذلك .

(١١) من مميزاته غير ما ذُكر أنه ذكر مقدمة الكتاب في ثلاثة فصول أحدها : في شروط الأئمة الستة ، والثاني : في الحث على الرواية عن الثقات ، والثالث : في الترجمة النبوية .

(١٢) تعقيبه على شيخه : وقد تعقب المزي على كتاب الكمال فحذف عدة تراجم من " الكمال " ممن ترجم لهم المزي بناء على أن بعض الستة أخرج لهم ، لكنه لم يقف هو على روايتهم في شئ من الكتب الستة .

عدد الكتب التي ترجم لرواتها :

وهي سبعة وعشرون كتاباً ، وقد رمز لها بهذه الرموز :

١ـ (ع) للستة .

٢ـ (٤) للأربعة أصحاب السنن .

٣ـ (خ) للبخاري .

٤ـ (م) لمسلم .

٥ـ (د) لأبي داود .

٦ـ (ت) للترمذي .

٧ـ (س) للنسائي .

٨ـ (ق) لابن ماجه .

٩- (خت) للبخاري في التعليق .

١٠- (بخ) للبخاري في الأدب المفرد .

١١- (ي) في جزء رفع اليدين .

١٢- (عخ) خلق أفعال العباد .

١٣- (ز) جزء القراءة خلف الإمام .

١٤- (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه .

١٥- (مد) لأبي داود في المراسيل .

١٦- (قد) لأبي داود في القدر .

١٧- (خد) له في الناسخ والمنسوخ .

١٨- (ف) له في كتاب التفرد .

١٩- (صد) له في فضائل الأنصار .

٢٠- (ل) له في المسائل .

٢١- (كد) له في مسند مالك .

٢٢- (تم) للترمذي في الشمائل .

٢٣- (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة .

٢٤- (كن) له في مسند مالك .

٢٥- (ص) له في خصائص علي رضي الله عنه .

٢٦ـ (عس) له في مسند علي رضي الله عنه .

٢٧ـ (فق) لابن ماجه في التفسير .

طبعة الكتاب :

وقد طُبع الكتاب بتحقيق أ/ بشَّار معروف في بيروت مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م في خمسة وثلاثين مجلداً .

[٣] إكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطاي

وقد ذَيل على تهذيب الكمال للمزي الإمامُ الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي (بضم الميم وسكون المعجمة وفتح اللام) ابن قُليج بن عبد الله الحنفي ، درَّس الحديث بالمدرسة الظاهرية بدمشق خلفاً لأبي الفتح بن سيد الناس .

قال العراقي : كان عارفاً بالأنساب معرفة جيدة ، وأما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة ،تصانيفه أكثر من مائة مصنف، منها كتابه الإكمال ، وشرح صحيح البخاري ، توفي سنة اثنتين وستين وسبع مائة . (١)

والكتاب من اسمه يُعلم أنه أكمل التراجم التي تركها المزي وهذبه، وقد انتفع به الحافظ ابن حجر في كتابه " تهذيب التهذيب " وذكر أنه كتاب كبير نافع في بابه . (٢)

طبعة الكتاب :

طُبع بتحقيق أ/ عادل عبد الرحمن وأ/ أسامة إبراهيم . ونشرته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م في اثني عشر مجلداً .

---

(١) ينظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٥ / ١٢٢ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٧ ، وطبقات الحفاظ ٥٣٤ ، بستان المحدثين ٢٣٦ .

(٢) مقدمة ابن حجر لتهذيب التهذيب ١١/١

[٤] تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للذهبي

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين هما :

١ـ كتاب كبير سماه " تذهيب التهذيب " .

٢ـ وصغير سماه " الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ".

ويقول الحافظ ابن حجر[١] عن " تذهيب التهذيب " إنه : " أطال فيه العبارة ولم يتعد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحايين وَفَياتٌ بالظن والتخمين ، أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح ".

وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي ، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر[٢] :

" وقد ألحقت في هذا المختصر[٣] ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي ، فإنه زاد قليلاً " .

طبعة الكتاب :

وطبع الكتاب بتحقيق أ/ غنيم عباس غنيم وأ/مجدي السيد أمين وزملائهما ، ونشرته الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤م في أحد عشر مجلداً .

---

(١) في مقدمة " تهذيب التهذيب " ل/ ٩ .

(٢) في المصدر السابق ل/ ١١ .

(٣) يقصد به كتابه " تهذيب التهذيب " وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي .

[٥] الكاشف للذهبي

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب " تهذيب الكمال " للمزي، اقتصر فيه الإمام الذهبي في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، ذكر اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة لَخَّص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته .

وذكر فوق اسم صاحب الترجمة رموزاً إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة .[١]

وقد اقتصر على تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم ، ورتب الأسماء على حروف المعجم ، لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه " أحمد " كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه " محمد " ، وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب :

" هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة ، الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من " تهذيب الكمال " لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي ، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ، ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه."[٢]

---

(١) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه.

(٢) مقدمة الكتاب س : ٤٩ .

وأما رموزه فهي : (خ) للبخاري ، و (م) لمسلم ، و(د) لأبي داود ، و(ت) للترمذي ، و(س) للنسائي ، و(ق) لابن ماجة ، و(ع) لأصحاب الكتب الستة ، و(٤) لأصحاب السنن الأربعة .[1]

وقد صنف على الكتاب ذيلاً: أبو زرعة: أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٣٦ هـ).

طبعة الكتاب :

طبع بمراجعة أ/محمد عوامة ـ طبعته دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن بجدة ١٤١٣هـ /١٩٩٢م في مجلدين .

---

(١) مقدمة تحقيق تقريب التهذيب ، لفضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص " و " .

[٦] تهذيب التهذيب لابن حجر

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فعمل على اختصار وتهذيب كتاب " تهذيب الكمال " للمزي في كتاب سماه "تهذيب التهذيب " .

منهجه في الكتاب :

نهج الحافظ ابن حجر في كتابه "التهذيب " الأمور الآتية :

(١) اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

(٢) حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية ، وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

(٣) حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم،واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثراً .

(٤) لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .

(٥) لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السنِّ والحفظ والإسناد والقرابة وما إلى ذلك .

(٦) حذف كلاما ًكثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح .

(٧) زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب .

(٨) أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة.

(٩) حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة عدم حذف ذلك .

(١٠) لم يحذف من تراجم رجال " تهذيب الكمال " أحداً .

(١١) زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر .

(١٢) زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدره بقوله (قلت) فليتنبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة .

(١٣) التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة ، وهي: (مق - سي - ص) كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه) .

(١٤) حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه ، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة ، والحث على الرواية عن الثقات ، والترجمة النبوية أو السيرة النبوية .

(١٥) زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي ، وكتاب إكمال تهذيب الكمال ، لعلاء الدين مُغلطاي .[1]

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تذهيب واختصار كتاب " تهذيب الكمال " للحافظ المزي ، قال :

---

(١) ينظر : مقدمة تهذيب التهذيب ١/٩ – ١١ ، وأصول التخريج ٢٣٨ – ٢٣٩ .

" إن كتاب الكاشف مختصر جداً فتراجمه إنما هي كالعنوان ، وأما كتاب " تذهيب التهذيب " فقد أطال الذهبي العبارة فيه ولم يزد على ما في التهذيب غالباً" إلى آخر ما قال ـ رحمه الله ـ وهذا نص ما قاله:

" ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الإطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه " تذهيب التهذيب " أطال فيه العبارة ، ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحايين وَفَيَاتٌ بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح"[١]

منزلة الكتاب : وردُّ بعض الأمور التي أُخذت عليه :

وقد تكفل بذلك أ.د/ محمود الطحان ـ نفع الله به ـ حيث قال:

(١) والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب " تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر كتاب قيم محرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل ، وحرر وهذب واستعان ـ مع اطلاعه الواسع ـ بعدد من المصنفات في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ، وأجزل مثوبته .

(٢) وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب " تذهيب التهذيب " للذهبي ، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه " تهذيب التهذيب "

وما قاله الحافظ عن كتاب " الكاشف " فقد ذكرت ما فيه قبل قليل .

---

(١) مقدمة " تهذيب التهذيب " ص : ٣ .

(٣) وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده ، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مسخ ابن حجر كتاب المزي وأفسده .

محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيرا من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين ، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال .

فالجواب : أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا ، وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل ، إذ من المعروف أنه لا تُغني المختصرات عن أصولها في كل شيء .

ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا ، مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر .

وأخيراً : فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لاسيما حذفه كثيراً من الأحاديث الموالي [١] التي أوردها المزي من روايته لأقرَّ بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة ، والله أعلم . [٢]

طبعة الكتاب :

طبع بتحقيق أ/ مصطفى عبد القادر عطا . طبعته دار الفكر . بيروت ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤م في اثني عشر مجلداً .

---

(١) المتوالية : الكثيرة .

(٢) ينظر : أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ٢٤١، ٢٤٢ .

[٧] تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر

(أ) منزلة الكتاب وسبب تصنيفه :

هو كتاب مختصر جداً ، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه "تهذيب التهذيب " في نحو سدس حجمه ، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه " تهذيب التهذيب " خاصة ، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً ، ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه لتقف على وصف الكتاب من تعبير مصنفه .

قال رحمه الله ـ بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه "تهذيب التهذيب " وأنه وقع من طلبة الفن موقعاً حسناً ، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير ـ ما يلي :

" فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة ، وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وُصف به ، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يُشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يُؤْمَن لَبْسُه ". (١)

---

(١) مقدمة تقريب التهذيب ص : ٣ .

(ب) منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب :

وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

١- ذكر جميع التراجم التي في " تهذيب التهذيب " ولم يقتصر على رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في " الكاشف " .

٢- كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في " التهذيب".

٣- رمز بالرموز التي ذكرها في " تهذيب التهذيب " نفسها إلا أنه غَيَّر رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة ، فقد رمز إليها في " التهذيب " بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (عم) ، كما أنه زاد رمزاً لم يكن في " التهذيب " وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب ، وإنما ذكر اسمه ليتميز عن غيره .

٤- ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة ، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة ، فعلى المُراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ؛ لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب .

٥- ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضاً ، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المُراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب .

٦- زاد على " التهذيب " فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً .

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم المبتدئين في الفن لاسيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فإنه يعطي المراجع

خلاصة الأقوال فيه ، لكنه مضغوط جداً ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب؛ ولذلك يتميز كتاب "الكاشف" للذهبي ، وكتاب " الخلاصة " للخزرجى على كتاب التقريب في هذا . والله أعلم .

طبعة الكتاب :

١- طبع قديماً بتحقيق المرحوم الشيخ / عبد الوهاب عبد اللطيف في مجلدين .

٢- وحديثاً طبع بتحقيق أ/ مصطفى عبد القادر عطا . طبعته دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٥ هـ/١٩٩٥م في مجلدين .

[٨] خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد ابن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ هـ، والمتوفى سنة ٩٢٣ هـ فاختصر كتاب " تذهيب التهذيب " للذهبي في كتاب " خلاصة تذهيب تهذيب الكمال " في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالمطبعة الأميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة :

" وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من "تذهيب تهذيب الكمال " وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفَياتٍ عديدة ، من الكتب المعتمدة والنقول المسندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنِّه وكرمه آمين " .[١]

منهج الكتاب :

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

(١) ترجم للرواة المُخَرَّج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها ، ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في " تهذيبه " نفسها .

(٢) ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تذهيبه ، لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة "تمييز " وتذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب .

---

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٣) قَسَّم الكتاب إلى كتابين ، الكتاب الأول : وخصصه لتراجم الرجال ، والكتاب الثاني : وخصصه لتراجم النساء ، وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول : جعله في ترتيبهم على الأسماء ، والقسم الثاني : جعله في ترتيبهم على الكنى ، وجعله نوعين ، وأما الخاتمة جعلها من ثمانية فصول :

١- الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه ، أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة .

٢- الفصل الثاني : فيمن تقدم اسمه .

٣- الفصل الثالث : فيمن عرف بنسبه و لم يتقدم اسمه .

٤- الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء.

٥- الفصل الخامس : في الألقاب .

٦- الفصل السادس : فيمن لقب بكنيته .

٧- الفصل السابع : فيمن لقب بنسبه .

٨- الفصل الثامن : في المبهمات .

(٤) قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

١- الفصل الأول : فيمن عُرفت بابنة فلان وفيه نوعان :

أ- النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها .

ب - النوع الثاني : فيمن تقدم اسمها .

٢- الفصل الثاني : في الألقاب .

٣- الفصل الثالث : في المجهولات .]

(٥) رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد ، وحرف الميم بمن اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، " من اسمه عمر " وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل "فصل التفا ريق " ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا !

(٦) زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة " تمييز " كما تقدم .

كيفية التراجم في الكتاب :

وأما صياغته للترجمة في الكتاب فكانت على النحو التالي :

١- لم يلتزم فيها خطأ معيناً كما فعل الحافظ ابن حجر في "التقريب" ، فأحيانا يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك ، وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها ، وكثيراً ما يذكر عدد الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

٢- الذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

٣- لا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة ، إنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله " وثقه فلان " أو " ضعفه فلان" والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على ذلك ولا على غيره من الأمور المهمة في مقدمة الكتاب ، ولو ذكره لكان أولى .

كلمة أخيرة في الكتاب :

لا شك أن الخزرجى ـ رحمه الله تعالى ـ قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب " تذهيب التهذيب " للذهبي ، لكن يلاحظ عليه أمران جديران بالاهتمام :

١- **الأول منهما** : عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح ، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية ؛ لأن من الغايات الرئيسية للمُراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق .

٢- **وأما الأمر الثاني** : فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً ، وهذا النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم ؛ لذا فإن كتاب " الكاشف " للذهبي و"تقريب التهذيب " لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق ، وذكر سنة الوفاة .

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه ، فهما كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص ، على حين أن الخزرجى ناقل فقط .

[٩] التذكرة بمعرفة رجال العشرة للدمشقي

لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٧٦٥ هـ) .

(أ) وصف الكتاب :

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب " تهذيب الكمال " للمزي ، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي : "الموطأ" و" مسند الشافعي " و" مسند أحمد " و" مسند أبي حنيفة " وهو المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبي حنيفة.

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك " ك " ، وللشافعي " فع " ، ولأبي حنيفة " فه " ، ولأحمد " أ " ، ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه " عب " ، وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزي .

(ب) غايته من هذا التصنيف : أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة ، وهو كتاب جيد نافع .

(ج) طبعة الكتاب : وقد طُبع في الهند ، وله مخطوطات عديدة ذكرها د/ نجم خلف في كتابه " استدراكات على تاريخ التراث العربي " ٤٣٠ رقم ٨٢٦ .

[١٠] تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

منزلة الكتاب ومصدره : هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المِزِّي في تهذيبه .

وقد اطلع مؤلفه على كتاب " التذكرة " للحسيني واستفاد منه ، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه ، لكنه تعقبه في بعض أوهام ، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب " الغرائب عن مالك" الذي جمعه الدار قطني ، وكتاب " معرفة السنن والآثار" للبيهقي، وكتاب " الزهد " لأحمد ، وكتاب " الآثار " لمحمد بن الحسن، والتي ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني .

رموزه : وترك مؤلفه الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه " التذكرة " ، وزاد رمزاً واحداً هو " هب " وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه " الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال " .

وقد قال مؤلفه في مقدمته : " ... وبانضمام هذه المذكورات يصير (تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة . "[1]

وهو كما قال رحمه الله وأثابه ، والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين .

---

(١) تعجيل المنفعة : ص ١٢، وانظر المقدمة كلها من ص :٨ ـ ١٢ فإنها مفيدة في التعريف بالكتاب. هذا وقد طبع الكتاب بمصر ، وعني بنشره وتصحيحه وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يماني سنة ١٣٨٦ هـ . وطبع حديثاً في بيروت دار البشائر الإسلامية ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ، بتحقيق إكرام الله إمداد الحق

سادساً : كتب التراجم الخاصة بالرواة الثقات .

تمهيد :

هذا النوع من الكتب خصه مؤلفوه لتراجم الرواة الثقات من أهل الحديث ، ولم يذكروا فيها غيرهم من الضعفاء والمجاهيل ، ولا ريب أن هذا العمل ييسر على الباحث معرفة الراوي الثقة من أقرب طريق ، وهذه الكتب متعددة ، ومن أشهرها :

[١] كتاب الثقات للعِجْلي

مؤلفه : هو : أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١ هـ .

صاحب " التاريخ " و" الجرح والتعديل " ، كان إماماً حافظاً قدوة من المتقنين ، وكان بعد أحمد بن حنبل ويحيي بن معين ، وكتابه في الجرح والتعديل يدل على سعة حفظه .[١]

وهذا الكتاب لم يُعرف أصله المخطوط عند العلماء ، وإنما عرف بينهم : ترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي له ، أي لكتاب العجلي على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه أحمد : تيمنا باسم النبي ﷺ .[٢]

---

(١) نسبة إلى " بني عجل " بن لجيم " الأسدي " الأنساب ١٦٠/٤، وينظر : شذرات الذهب ١٤٥/٢.

(٢) طبع هذا الكتاب. ترتيب الهيثمي. وتضمنات الحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق وتعليق د/عبد المعطي قلعجي. بيروت دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م .

[٢] كتاب الثقات لابن حبان

(أ) مؤلفه : محمد ابن أحمد ابن حبان البستي (ت٣٥٤ هـ) .

(ب) ترتيبه وأقسامه :

(١) رتب الحافظ ابن حبان الكتاب على طبقات الرواة بأن جعل الصحابة طبقة وحدهم ، والتابعين طبقة ، وغيرهم .

(٢) رتب أسماء الرواة في كل طبقة على حروف المعجم .

(ج) أقسامه :

قسم ابن حبان الرواة في كتابه إلى ثلاثة أقسام :

(١) طبقة الصحابة .

(٢) طبقة التابعين .

(٣) طبقة أتباع التابعين .

(د) منهج ابن حبان في التعديل :

إن ابن حبان له منهج خاص في التعديل فهو مصنف ضمن العلماء المتساهلين في التعديل ؛ وذلك لأن ضابط التوثيق عنده : أن كل مَن لم يُذكر بجرح من الرواة فهو ثقة عنده وثقه العلماء أم لم يوثقوه؛ لأن حال الراوي محمول على العدالة حتى يتبين ضدها؛ لذا وضع العلماء توثيقه في أدنى درجات التوثيق .

قال الحافظ الكتاني : إن ابن حبان له كتاب في الثقات من الرجال إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء

غيره أحوالهم ، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرف بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله فينبغي أن يتنبه لهذا .

ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، وقد قال هو في أثناء كلامه : " والعدل من لم يعرف منه الجرح ؛ إذ الجرح ضد العدل ، فمن لم يُعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده ."

(هـ) طبعة الكتاب :

وكتاب الثقات لابن حبان طُبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م .

علينا الاستفادة من هذا الكتاب :

١- إذا صرح بألفاظ التوثيق بأنه قال للراوي

٢- إذا كان الراوي من شيوخه وذلك لأنه أعرف وأعلم بشيوخه من غيره

٣- إذا جاء في ترجمته ما يدل على أنه سبر حديثه وتتبع روايته

[٣] كتاب تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم

لابن شاهين (٣٨٥ هـ)

(أ) **مؤلفه** : هو الشيخ : الصدوق العالم : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي الواعظ ، وُلد في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين، قال الخطيب : كان ثقة أميناً ، مات في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .[١]

(ب) وصف الكتاب :

اقتصر المؤلف في ترجمة الراوي على اسمه واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ الراوي صاحب الترجمة ، وقد رتب الرواة على حروف المعجم .[٢]

---

(١) ينظر : تاريخ بغداد ٢٦٥/١١ : ٢٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣١/١٦ : ٤٣٥ .

(٢) طبع الكتاب بتحقيق أ / عبد المعطي قلعجي في بيروت – دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦م .

سابعاً : كتب التراجم الخاصة بالرواة الضعفاء والمتكلّم فيهم

تمهيد :

وهذا النوع من الكتب أفرده مؤلفوه للرواة الضعفاء خاصة وقد كثرت عدد المصنفات في تراجمهم وذلك لأن كثيراً من الكتب المصنفة في الضعفاء اشتملت على كل من تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام طاعناً في عدالته، وما أكثر من تكلم فيه بغير حجة وأشهر هذه الكتب هي :

(١) الضعفاء الكبير للبخاري .[1]

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري :

وقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الراوي فقط.[2]

(٣) كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي :

مؤلفه : أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٣هـ) وهو كتاب كبير من اسمه ، ترجم فيه مؤلفه لكثير من الرواة الضعفاء والمنسوبين إلي الكذب والوضع .[3]

(٤) "معرفة المجروحين من المحدثين : لابن حبان (٣٥٤ هـ) .

---

(١) ذكره برو كلمان في تاريخ الأدب العربي ١٨٨/٢ ، وقال : منه جزء صغير مخطوط في ياتنه في الهند . ١/ ٥٥٧ رقم ٢٩٣٢ ، ٢٩٣٧ .

(٢) طبع بتحقيق أ/محمود إبراهيم زايد طبعة دار الوعي بسوريا قديماً ، وحديثاً طبعة مصر. طنطا . مطبعة الاعتماد.

(٣) والكتاب مطبوع تحقيق أ / عبد المعطي قلعجي. بيروت – دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

والكتاب قدم له مؤلفه بمقدمة جيدة ذكر فيها الحث على حفظ السنن، والتغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ ، وأهمية معرفة الضعفاء وجواز الجرح وأنه من مبادئ هذا العلم ، وطريقته في الكتاب ، وقد رتب الرواة على حروف المعجم ، وقد صنف بعض العلماء ابنَ حبان من المتشددين في التجريح .[1]

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي (٣٦٥ هـ) .

مؤلفه : هو أبو أحمد : عبد الله بن عدي الجُرجاني (٣٦٥هـ) . والكتاب قدم له مؤلفه بمقدمة طويلة جيدة ، وهو كتاب كبير ذكر فيه من الرواة كل من تكلم فيه وإن كان الكلام فيه مردوداً ، ورُتبت تراجمه على حروف المعجم .[2]

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) .

(أ) منزلة الكتاب : هو من أجمع الكتب في تراجم المجروحين ، كذا ذكر الحافظ ابن حجر .[3]

بلغت عدد تراجمه إحدى عشر ألفاً وثلاثة وخمسون راوياً (١١٠٥٣) .

ذكر فيه الذهبي : كل من تُكلم فيه وإن كان ثقة .

الغرض من ذكر الرواة المتكلم فيهم ليس جرحهم وإنما الدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم .

---

(١) انظر : أصول التخريج ، د/ محمد الطحان ٢٥٨ ، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان . بتحقيق أ. محمود إبراهيم زايد ط٢ دار الوعي بحلب سنة ١٤٠٢ هـ وتقع في ثلاث مجلدات .

(٢) طبع بتحقيق سهيل زكار. دار الفكر بيروت ط٣ ، ١٤٠٩ هـ. ١٩٨٨م .

(٣) مقدمة لسان الميزان لابن حجر ١ / ٤ .

الكتاب مصدر هام في معرفة الرواة المتكلم فيهم ، وبيان رد الطعن الموجه إليهم ، وأن الكلام ليس قادحاً .

(ب) **منهج الكتاب** : وقد بين الحافظ الذهبي منهجه في كتابه في المقدمة التي قدم بها الكتاب وذكر فيها : أنه صنفه بعد كتابه " المغنى في الضعفاء " وأنه طول فيه عبارة الجرح والتعديل ، وأنه زاد فيه عدة أسماء على الرواة الذين في " المغنى " .

وذكر أنواع الرواة المتكلم فيهم ممن احتواهم كتابه الميزان.

(ج) **ترتيبه** : رتب الذهبي كتابه على أسماء الرواة مرتبين على حروف المعجم بأسمائهم وأسماء آبائهم .

عقِب ذكر أسماء الرجال ، ذكر كنى الرجال .

ثم من عُرف بأبيه أو بالنسبة ، أو اللقب ثم المجهولين من هذا الاسم .

رتب النساء بأسمائهم، ثم المجهولات ، ثم كنى النسوة ، ثم من لم تسم.

(د) **رموزه** : وقد استخدم رموزاً فوق اسم الراوي المترجم له وهي : "ع" رمز للجماعة أصحاب الكتب الستة ، " عو" لأصحاب السنن الأربعة، وغيرهم بالرموز المشهورة (خ) للبخاري، (م) لمسلم ، (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي ، (ن) للنسائي ، (جه) لابن ماجه وهكذا ....

(هـ) **طبعة الكتاب** : وطبع الكتاب عدة طبعات كان آخرها طبعة مصر : دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة بتحقيق أ/ علي محمد البجاوي سنة ١٣٨٢هـ، سنة ١٩٦٣م ، وتقع في أربعة مجلدات ، وهي أجود طبعاته لتحقيقها وترقيمها .

تنبيه ··· وقد تعقب الحافظ العراقي الذهبي في كتابه الميزان بذكر رواة تُكلم فيهم ولم يذكرهم في كتابه " ذيل على ميزان الاعتدال " .[1]

(٧) لسان الميزان : للحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) .

(أ) وصف الكتاب وأصله : هذا الكتاب أصل رواته في ميزان الاعتدال، وهم الرواة الذين لم يُذكروا في كتاب تهذيب الكمال للمزي (٧٤٢ هـ).

زاد عليها الحافظ ابن حجر جملة كثيرة من الرواة المتكلم فيهم .

ميز الحافظ ابن حجر بين زياداته (فرمز لها بحرف "ز" وما زاده من ذيل الحافظ العراقي على الميزان رمز "ذ") .

نقل كلام الذهبي كما هو على الرواة ويختمه بعبارة (انتهى) وما زاده من عنده يقول : قلت ، أو ربما لم يصدره بذلك إنما يجعله بعد عبارة (انتهى) مباشرة .

(ب) منهجه فيه وترتيبه : وقد نهج الحافظ ابن حجر في كتابه نهج من سبقه في الميزان وذيله ، أو تهذيب الكمال فذكر اسم الراوي ونسبه وأشهر شيوخه وتلاميذه ومن تكلم فيه ثم رد ذلك .

ورتب التراجم على حروف المعجم ، بادئاً بأسماء الرواة ثم بعدهم ذكر الكنى على ترتيب الحروف أيضاً .

بعد الكنى ذكر قسم للمبهمات وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول: المنسوب منهم، الفصل الثاني: من اشتهر بقبيلة أو صنعة، الفصل الثالث: من عُرف بالإضافة كأن يقال عن أخي فلان أوعن جار فلان وغيرهما ....

---

(١) ذيل على ميزان الاعتدال : للحافظ العراقي ، تحقيق صبحي السامرائي بيروت : عالم الكتب ط ١ سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

وفي آخر الكتاب جرد ابن حجر الأسماء التي حذفها من الميزان وذكر في فصل ألحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً لجميع الرواة الذين في الميزان وقد وضع عنواناً له بقوله : فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من "الميزان" اكتفاء بذكرها في تهذيب الكمال ، وقد جعلت لها علامتها في التهذيب ومن كتبت قبالته (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه ، وما أمامه (بين ذلك) فضعيف على مراتب الضعف ، ومن كان منهم زائداً على مَنْ اقتصر عليه الذهبي في الكاشف ، ذكرت له ترجمه مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال . "

فائدة هذا الفصل : ذكرها الحافظ في آخره فقال : آخر التجريد وفائدته أمران :

الأمر الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل يقصد الميزان.

الأمر الثاني : الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوي ، فإن رآه في أصلنا فذاك ، وإن رآه في هذا الفصل فهو إما ثقة وإما مختلف فيه وإما ضعيف، فإن أراد زيادة بسط نظر في مختصر التهذيب [1] الذي جمعته ، ففيه كل ما في تهذيب الكمال للمزي ، فإن لم يصل له نسخة منه فتذهيب التهذيب للذهبي ، فإنه حسن في بابه فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور.[2]

(ج) طبعة الكتاب :

ولقد طُبع الكتاب في ستة أجزاء طبعته الأولى في دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ هـ ، وطبع طبعة حديثة في بيروت دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م .

---

(١) يقصد كتابه تهذيب تهذيب الكمال المعروف بتهذيب التهذيب .

(٢) لسان الميزان ٨٦٦/٦ .

ثامناً : الكتب المصنفة في رواة بلاد مخصوصة

تمهيد :

هذه الكتب قصد مؤلفوها ترجمة رجال الفكر والعلم ومشاهير العلماء من الشعراء والأدباء والنبلاء والأذكياء في كل علم وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها ، ومن أنبل هؤلاء المحدثين ؛ لذا توجهت عناية المصنفين بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث ، فكانت لتراجمهم الحظ الأوفر لهذه الكتب ؛ لذلك تعتبر هذه الكتب مرجعاً من المراجع في تاريخ رواة الحديث ومعرفة المقبول منهم والضعيف ، وهذه الكتب كثيرة ، وسنقتصر منها على أشهرها وهي :

(١) تاريخ بَغْدَاد أو مدينةِ السَّلام : للخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ

(أ) مؤلفه : هو الإمام أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبوبكر محدث ابن محدث ، سمع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة ، له أكثر من ستين كتاباً ، منها كتابه تاريخ بغداد . الكفاية في علم الرواية . وشرف أصحاب الحديث . وتمييز متصل الأسانيد وغيرهم، توفى في سابع ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة .[1]

(ب) وصف مختصر للكتاب :

والكتاب بدأه مؤلفه بفضائل بغداد وأخلاق ساكنيها ، ثم ذكر نهريها : دجلة والفرات ، وقد استغرق ذلك نحو جزأين، وعدَّدَ فضائل هذه المدينة.[2]

---

(١) ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٨٦/١٨ ، تذكرة الحفاظ ٣٣٩/٣ ، وبستان المحدثين ٢٢٣- ٢٢٥ .

(٢) مدينة بغداد التي تعرف بمدينة السلام ، نسأل الله أن يطهرها وأهلها من المحتل الغاصب وأن يعيد إليها وبلاد المسلمين الأمن والأمان .

وأكد ذلك بما رواه بسنده عن يونس بن عبد الأعلي قال : قال لي الشافعي يا أبا موسى : دخلت بغداد ؟ قال : قلت: لا ، قال : ما رأيتَ الدنيا .[١]

وقد ترجم الخطيب لكل : عالم ، أو محدث ، أو مفكر، أو أديب، أو صانع أقام ببغداد أو نزل بها ، مرتباً لهم على حروف المعجم ، بادئاً في التراجم بمن اسمه محمد ، تيمناً باسم النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وعدد تراجمه سبعة آلاف وثماني مائة وإحدى وثلاثون ترجمة ، منها : خمسة آلاف ترجمة خاصة بالمحدثين .[٢]

(ج) **طبعة الكتاب** : طُبع الكتاب في القاهرة مطبعة السعادة ، ويقع في أربعة عشر مجلداً .[٣]

(٢) تاريخ دمشق الكبير : لابن عساكر .

مؤلفه : أبو القاسم : ابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ).

وهو كتاب كبير عظيم النفع ، ترجم فيه مؤلفه لسائر العلماء وخاصة المحدثين من أهل دمشق أو الذين رحلوا إليها ، أو استوطنوها غير أهلها ، ويقع في ثمانين مجلداً .[٤]

(٣) تاريخ مصر : لابن يونس (٣٤٧ هـ) .

مؤلفه : هو أبو سعيد : عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي ، المحدث المؤرخ المصري المتوفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

---

(١) تاريخ بغداد ١ / ٤٠٣ .

(٢) أصول التخريج ص ٢٥٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(٤) طبع حديثاً بتحقيق محب الدين عمر بن غرامة بيروت، دار الفكر ١٤١٥ هـ/١٩٩٥م.

وقد جمع لمصر تاريخين : أحدهما وهو الأكبر يختص بتراجم المصريين من أهلها ، والآخر وهو صغير يشتمل على ذكر الغرباء الواردين عليها .[١]

(٤) **تاريخ إربل** : المسمى نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل : لأبي البركات المبارك ابن أحمد اللخمي الإربلي .[٢]

(٥) **تاريخ جرجان** : لمؤلفه ابن أبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي المتوفى ٤٢٧ هـ .[٣]

(٦) **تاريخ واسط** : مؤلفه أبو الحسن : أسلم بن سهل المشهور بـ(نهشل) الواسطي المتوفى (٢٨٨هـ) .

(٧) **تاريخ نيسابور** :

مؤلفه : الإمام أبو عبد الله : الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث وغيرهما ، وقال عن التاريخ الإمام المحدث عبد العزيز الدهلوي : هو التاريخ الذي تخضع له جهابذة الحفاظ ، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها .[٤]

(٨) **تاريخ الرقة** :[٥] مؤلفه محمد بن سعيد القشيري (٣٣٤هـ) .

(٩) **التدوين في أخبار قزوين** :

مؤلفه : عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني .[٦]

(١٠) **تاريخ قزوين** : لابن ماجه القزويني(صاحب السنن) (٢٧٣هـ).

---

(١)نظر بستان المحدثين ٢٢٨ .

(٢)طبع بتحقيق سامي الصقار العراق دار الرشيد سنة ١٩٨٠م .

(٣) طبع في الهند حيدر آباد : الدكن مجلس دائرة المعارف العثمانية ط ١ ، ١٣٦٩ هـ. ١٩٥٠م .

(٤)ينظر بستان المحدثين ص٢٢٨ .

(٥)طبع بمطابع الإصلاح : سوريا : حماة تحقيق طاهر النعساني .

(٦) طبع في بيروت دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م بتحقيق عزيز الله العطاردي.

(١١) الدرر الثمينة في أخبار المدينة :

مؤلفه : الحافظ البارع المؤرخ : أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن النجار البغدادي (المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة) .

(١٢) نزهة القرى في ذكر أم القرى :

مؤلفه : ابن النجار أيضاً .[١]

(١٣) مختصر طبقات علماء أفريقية وتونس :

مؤلفه : أبو العرب : محمد بن أحمد القيرواني (٣٣٣هـ) اختصره: أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (٤٢٦ هـ) .[٢]

(١٤) ذِكْرُ أخبار أصبهان :

مؤلفه : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠ هـ) .[٣]

(١٥) القند في ذكر علماء سمرقند :

مؤلفه : نجم الدين عمر بن محمد النسفي .[٤]

---

(١) بستان المحدثين ٢٢٨ .

(٢) طبع بتحقيق علي الشابي، ونعيم الياڤي – تونس – الدار التونسية للنشر سنة ١٩٦٨م .

(٣) طبع في ليدن. بريل ١٩٣١ م .

(٤) طبع باعتناء : نظر بن محمد الفاريابي ، الرياض مكتبة الكوثر ١٤١٢ هـ .



الفصل الثالث

مرحلة دراسة الأسانيد

الفصل الثالث

مرحلة دراسة الأسانيد

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أولاً : الأحاديث التي لا تَحتاجُ دِراسَةً لأسانيدها

تمهيد :

توجد بعض الأحاديث لا يحتاج الباحث إلى البحث في أسانيدها؛ وذلك لأنها وُجدت في كتب أجمع العلماء على أن الأحاديث المتصلة التي فيها صحيحة، أو : وجدت في كتب التزم أصحابها بإخراج الصحيح، أو: الأحاديث التي نص عليها أئمة معتمدون أنها صحيحة، إذن فالأحاديث التي لا نحتاج إلى دراسة أسانيدها هي :

(١) الأحاديث المتصلة في الصحيحين أو أحدهما :

أي في صحيحي البخاري ومسلم - رحمهما الله - أو التي انفرد بها أحدهما؛ وذلك لأنهما التزما إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد ليس من بين رواتها ضعفاء أو متروكين ، كما أن متونها تميزت بخلوها من الشذوذ والعلل القادحة .

وعلى ذلك فوجود الحديث في أحد الصحيحين أو أحدهما كافٍ للحكم على الحديث بالصحة ، ولا حاجة إلى البحث في إسناده ، وقد قال بذلك علماؤنا الأثبات منهم : الإمام النووي - رحمه الله - حيث قال : وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً وما كان في غيرهما لا يُعمل به حتى يُنظر ، وتوجد فيه شروط الصحيح .[١]

---

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم للإمام النووي ٢٠/١ .

(٢) الأحاديث التي في كتب التزم أصحابها إخراج الصحيح فيها ، ومن أشهر هذه الكتب هي :

أ . المستخرجات على الصحيحين ،مثل : مستخرج الإسماعيلي والبرقاني ، وغيرهما؛ وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون أحاديثها بأسانيد صحيحة .

ب . صحيح الإمام ابن خزيمة (٣١١هـ) . [١]

وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الشيخين ، فوجود الحديث فيه كافٍ للحكم عليه بالصحة ؛ لأن مصنفه التزم أن يجمع فيه الأحاديث الصحيحة فقط ، قال الحافظ السيوطي : صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ؛ لشدة تحريه ، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول : إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك.[٢]

ج . صحيح ابن حبان (٣٥٤هـ) . [٣]

وهو المعروف بالتقاسيم والأنواع ، وهو يأتي بعد ابن خزيمة في درجة أحاديثه ، قال العلماء : إن أصح من صنَّف في الصحيح بعد الشيخين : ابن خزيمة ، فابن حبان ، غير أن ابن حبَّان متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فإن غايته أن يسمي الحسن صحيحاً ، كما قال الحازمي .[٤]

---

(١) طبعت الأجزاء التي عثر عليها مخطوطة بتحقيق د / مصطفى الأعظمي بالرياض .

(٢) تدريب الراوي ١ / ١٠٩ ، وينظر : أصول التخريج ٢٤٦ .

(٣) لم يطبع أصله وإنما طبع ترتيبه " الإحسان في ترتيب ابن حبان " ، رتبه أبو الحسن علي بن بلبان المتوفى سنة ٧٣٩ هـ على الأبواب الفقيهة هو ترتيب حسن .

(٤) تدريب الراوي ١ / ١٠٨ .

د . صحيح ابن السكن (٣٣٥هـ) .[١]

واسمه : " الصحيح المنتقى " ، أو " السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " ، وهو كتاب محذوف الأسانيد ، ذكر فيه صاحبه ما صح على شرطه من السنن المأثورة ، وقد صُنف على الأبواب مشتملاً على ما يحتاج إليه المرء من أحاديث الأحكام .[٢]

هـ . المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري(٤٠٥هـ) ،

ويسمى صحيح الحاكم ، قال ابن الصلاح : " واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين ، ... إلى أن قال : وهو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به .[٣]

وقد تتبعه الحافظ الذهبي في كتابه " تلخيص المستدرك " في الحكم على أحاديثه ، ولكن بقيت الأحاديث التي لم يتتبعه فيها ، فهي في حاجة إلى الحكم عليها .[٤]

(٣) الأحاديث التي نص الأئمة على تصحيحها :

والمقصود بالأئمة هم المعتمدون في التصحيح والحكم على الأحاديث كالأئمة : أصحاب السنن ، بأن يكونوا رووها في سننهم مثل: سنن أبي داود، والترمذي وغيرهما ، وحكموا عليها بالصحة ، ولا يكفي مجرد رواية هؤلاء الأئمة لها ؛ لأنهم أخرجوا في هذه الكتب الصحيح وغيره ، أو: ينص

---

(١) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ١٨ .

(٢) يُنظر : الرسالة المستطرفة ٢٥ .

(٣) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ١٨ .

(٤) ينظر : التقييد والإيضاح للعراقي ٢٨ .

على صحة حديث إمام معروف، ويروى عنه ذلك بإسناد صحيح، كالإمام : أحمد بن حنبل في سؤالاته ، ويحيى ابن معين وغيرهما .

(٤) الأحاديث التي حكم عليها الأئمة :

وهي كثيرة درسها الأئمة السابقون ، وحكموا عليها بما يليق بحالها، فهي لا تحتاج إلى دراسة أسانيدها ، والبحث فيها ، وذلك مثل: الأحاديث التي حكم عليها : الإمام الترمذي ، أو الدارقطني، أو أبو داود وغيرهم ، سواء كان هذا الحكم : بالحسن أو : الضعف ، أو : الوضع .

فهذه هي الكتب والأحاديث التي لا تحتاج إلى دراسة أسانيدها ، أو الحكم عليها ؛ لذا فالحاجة ماسة إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يُحكم عليها ، وتطبيق عملي على هذه الأحاديث، ويتضح ذلك - إن شاء الله - فيما يلي :

ثانياً : الأحاديث التي تحتاج إلى دراسة أسانيدها

تمهيد :

تبين لنا فيما سبق أن هناك كتب وأحاديث لا تحتاج إلى الحكم عليها ، فما كان غيرها فهو في حاجة إلى البحث فيه ودراسة أسانيده؛ وذلك يعتمد على الجهد الشخصي للباحث المتمكن وعدته في ذلك ـ بعد عون الله له :

(أ) علوم الحديث .

(ب) كتب الرجال .

إذنْ لابد لك ـ أيها القارئ العزيز ـ من خطوة سابقة وهي : معرفة علوم الحديث ، ولاحقة وهي : معرفة كتب الرجال ، حتى تحكم على الحديث بما يليق بحاله من الصحة والحسن والضعف . وقبل أن نعرف ذلك آن لي أن أذكر أمرين :

(١) الأول : شروط الحديث الصحيح .

(٢) الثاني : أقسام الحديث من حيث درجته .

(أ) شروط الحديث الصحيح وهي :

(١) اتصال السند من أوله إلى آخره .

(٢) اتصاف كل رواة السند بالعدالة .

(٣) اتصاف كل واحد منهم بالضبط التام .

(٤) عدم الشذوذ .

(٥) عدم العلة .

(ب) أقسام الحديث من حيث درجته :

إن دراسة إسناد الحديث تتطلب تحقق هذه الشروط فيه :

١- فإن وجدت هذه الشروط كلها في الحديث فهو: " **الصحيح لذاته** " .

٢- وإن وجدت مع خفة أحدها : فهو " **الحسن** " .

٣- وإن فقدت بعض هذه الشروط كفقدان ضبط أحد الرواة ، أو : فقدان الاتصال مع وجود سند أو أسانيد أخرى تجبر ما فقد من هذا الشرط أو غيره سمى الحديث " **صحيحاً لغيره** " .

٤- وإذا لم تتوافر شروط الصحة ولا الحسن ، وفُقد الطريق الآخر الذي يقوى الطريق المُعَلّ ، حكم على الحديث بـ " **الضعف** " .

٥- فإذا ظهر شئ من علامات الحديث الموضوع حكم عليه بـ "**الوضع** " .

دراسة تطبيقية لأسانيد بعض الأحاديث

تمهيد: ويمكن تطبيق ما سبق دراسته من قواعد بالحاديث التالية:

[أ] المثال الأول من أحاديث الكتب الستة وهو :

ما أخرجه الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ في سننه حيث قال : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ـ رضي الله عنهما ـ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ خَطِيباً ، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ : " **لا يَجُوزُ لامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلا بِإِذْنِ زَوْجِهَا** ". [١]

مراعاة منهج علماء الجرح والتعديل في الحكم على رجال الإسناد:

تمهيد : مراعاة منهجهم يمر بخطوات متعددة وهى :

(١) البحث عن عدالة الرواة وضبطهم .

(٢) التحقق من اتصال السند .

(٣) التحقق من عدم الشذوذ .

(٤) التحقق من عدم العلة .

(٥) البحث عن طريق آخر يجبر هذا الطريق إن كان في حاجة إليه .

---

(١) أخرجه النسا ئي : كتاب الزكاة ، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها رقم ٢٤٩٣ ، ٥ / ٤٩ .
وأخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها حديث رقم ٣٥٤٧ ، والإمام أحمد في المسند ٢ / ٢٠٧ .

ويتم البحث عن شروط الصحة بالخطوات الآتية :

(١) تمييز الراوي من غيره باسمه واسم أبيه ونسبه أو عن طريق الطبقات إذا تشابهت الأسماء .

(٢) التحقق من عدالة الرواة وضبطهم .

(٣) التحقق من اتصال السند من أوله إلى آخره .

(٤) التحقق من عدم وجود الشذوذ والعلة القادحة في الحديث .

(٥) البحث عن طريق آخر لحديث من متابع أو شاهد إذا لم تتوفر شروط الصحة كلها .[١]

وتفصيل ذلك فيما يلي :

[١] تمييز الراوي عن غيره :

وهذه الخطوة من البحث تحتاج إلى :

أ ـ معرفة بعض علوم الحديث وهى : علم أسماء الرواة ، والكنى والألقاب ، ومن ذكر بأسماء وأوصاف متعددة ، وأنساب الرواة ، وأوطانهم وطبقاتهم ، وتواريخ وفياتهم .

ب ـ معرفة كتب الرجال الخاصة بالكتب الستة :

وعليه فالحديث الذي معنا خُرِّج في سنن النسائي : وهو من الكتب الستة، وكتب الرجال الخاصة بهذه الكتب هي الكمال في أسماء الرجال للمقدسى وما تفرع منه كما سبق ذكره .

إذن فالبحث عن تراجم رواة الإسناد سيقتصر علي الكتب الآتية :

(١) تهذيب التهذيب للحافظ بن حجر .

---

(١) ينظر دراسة إسناد الحديث الشريف د / علي بقاعي ٣٥ .

(٢) تقريب التهذيب للحافظ بن حجر .

(٣) الكاشف للذهبي .

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي .

(٥) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجى .

ولنبدأ بأخصر هذه الكتب وهى التقريب حتى يتبين لنا من أول الأمر: درجة الراوي .

فإذا كان غير ثقة ، نبحث عنه في كتب الرواة الضعفاء ، أو الذين تكلم فيهم كـ " الميزان " وغيره .

وإذا كان " ثقةً " فيكتفي بـ " التهذيب " أو " الخلاصة " أو غيرها .

نموذج لبيان كيفية إخراج الترجمة لرواة الإسناد :

ولنبدأ ذلك بعون الله عز وجل .

[١] رواة السند وهم ستة :

(١) إسماعيل بن مسعود :

فلننظر أولاً في كتاب : " تقريب التهذيب " وهو مرتب على أسماء الرواة ، فنجد أول راوٍ اسمه : إسماعيل في (١ / ٦٥) رقمه (٤٧١) ، لكن اسمه إسماعيل بن أبان الغنوي . إذن نقلب عدة أوراق حتى نصل إلى إسماعيل بن مسعود فنجده في (١ / ٧٤) وهما اثنان :

(أ) إسماعيل بن مسعود الزُرَّقي .

(ب) إسماعيل بن مسعود الجحدرى .

لكن بالنظر فيهما تستطيع أن تميز أن شيخ النسائي هنا : هو إسماعيل بن مسعود الجحدرى لأمرين :

(١) الأمر الأول : أن ابن حجر رمز بحرف (س) للجحدرى ، هذا الرمز للنسائي في سننه ، والحديث الذي معنا في سنن النسائي ورمز لإسماعيل الزُّرقي برمز (عس) وهو للنسائي في مسند على - رضي الله عنه - .

(٢) الأمر الثاني : الترجيح بالطبقة فقد قال : عن " الزرقي " إنه من الطبقة الخامسة ، وهى طبقة صغار التابعين ولا يمكن للنسائي الرواية عنه مباشرة بلفظ " حدثنا " ؛ لأنه من الطبقة التاسعة [1] ، والجحدرى من الطبقة العاشرة ، وهو الذى يمكن أن يروى عنه النسائي .

وإن لم يتضح الراوي الذي نريد ترجمته عن طريق الرموز بأن كانت متفقة (س) في الراوي الذي معنا و (س) في الآخر مثلاً أو كانا من طبقة واحدة فيمكن التمييز بينهما عن طريق الشيوخ والتلاميذ وذلك بمراجعة كتب الرجال المفصَّلة لترجمة الراوي مثل : تهذيب الكمال ، أو تهذيب التهذيب ، أو سير أعلام النبلاء وغيرهم .

إذن فالراوي هو : إسماعيل بن مسعود الجحدرى ، بصري ، يكنى أبا مسعود ، ثقة من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين / س . [2]

(٢) خالد بن الحارث :

نبحث عمن اسمه " خالد " في حرف الخاء ، فنجده في(١/٢١١) إلا أنه خالد بن إلياس أو إياس رقم (١١) ، وراوينا هو رقم (١٥) ، وهو : خالد بن الحارث بن عبيد بن سُليم الهجيمي ، أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين / ع . [3]

ولا يوجد من اسمه خالد بن الحارث غيره .

---

(١) ينظر : تقريب التهذيب ١ / ٦ ، ١٦ .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٧٤ .

(٣) السابق ١ / ٢١١ / ٢١٢ .

(٣) حسين المُعَلِّم :

نبحث في حرف الحاء عنه ، فنجد في (١ /١٧٣) عنواناً هو :

" ذكر من اسمه الحسين " والراوي الذي معنا لم يذكر اسم أبيه ، وإنما نسب إلى صنعة أبيه (المعلم) ؛ لذا فعلى الباحث أن يقرأ من اسمهم "حسين" كلهم حتى نعثر على من يذكر في نسبه (المعلم) .

وبالبحث وجدنا في (١ / ١٧٥) من اسمه حسين بنْ ذكوان "المُعلِّم" والمعلم صفة تطلق على من يعلم الصبيان في المكتب " أي مكتب تعليم الصبيان القراءة والكتابة وحفظ القرآن " .

وذكر ابن حجر في ترجمته فقال : " الحسين بن ذكوان ، المعلم المُكتِّب، العوذى، (بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة) البصري، ثقة، ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين / ع . "[١]

(٤) عمرو بن شعيب :

نبحث عن اسم " عمرو " في حرف العين ، فنجد في (٢/٦٥) عنوانا ذكر من اسمه : عَمرو بفتح أوله، فنبحث فيهم فنجد راوينا في (٢/٧٢)، وهو : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٥) عن أبيه : وهو شعيب :

نبحث في حرف الشين ، فنجد راوينا في (١/٣٥٢) برقم (٨٤)، وقال : شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثامنة / بخ ، زعم . "[٢]

---

(١) تقريب التهذيب ١ /١٧٧ .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٣٥٢ .

(٦) عبد الله بن عمرو بن العاص :

يبحث عنه في كتاب ممن ترجمت للصحابة كـ " الإصابة في تمييز الصحابة " وغيره ، فنجده قد عَرَّف به .

[٢] الخطوة الثانية وهى : البحث عن عدالة الرواة وضبطهم :

ما تحتاج إليه من علوم الحديث : وهذه الخطوة تحتاج إلى معرفة علوم هي: صفة من تُقبل روايته ، والجرح والتعديل ، والصحابة ، والثقات ، والضعفاء ، ومن اختلط من الثقات ورواية الأفراد ، والمدلسون ، كما تحتاج إلى معرفة كتب التراجم الخاصة بهذه العلوم .[١]

(١) إسماعيل بن مسعود :

أ ـ قال ابن حجر : ثقة .[٢]

ب ـ وقال الذهبي : ثقة .[٣]

ج ـ وقال الخزرجي : قال أبو حاتم : صدوق .[٤]

(٢) خالد بن الحارث :

قال ابن حجر : ثقة ثبت .[٥]

وقال الذهبي : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .

---

(١) تراجع هذه الموضوعات في كتب علوم الحديث .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٣٥٢ .

(٣) الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي ١ / ١٣٨ .

(٤) خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي ١/ ٢٦ .

(٥) تقريب التهذيب ١/ ٢١١ـ٢١٢ .

وقال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان . [1]

وقال الخزرجى : ثقة ثبت . [2]

(١) الكاشف ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) الخلاصة ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) حسين المُعلِّم :

قال ابن حجر : ثقة ربما وهم .[١]

وقال الذهبي : الحسين بن ذكوان ، البصري الثقة .[٢]

وقال الخزرجى : وثقه ابن معين وأبو حاتم .[٣]

(٤) عمرو بن شعيب :

قال ابن حجر : صدوق .[٤]

وقال الذهبي : قال يحيى القطان : إذا روى عنه ثقة فهو حجة .

وقال أحمد : ربما احتججنا به .

وقال البخاري : رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به .

وقال أبو داود : ليس بحجة .[٥]

وقال الخزرجى : قال يحيى القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به .

وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة .

وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة ، ووثقه النسائي .

---

(١) تقريب التهذيب ١ / ١٧٥ـ١٧٢ .
(٢) الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي
(٣) الخلاصة
(٤) تقريب التهذيب ٢ / ٧٢ .
(٥) الكاشف ٢ / ٣٣٣ .

وقال الحافظ : أبو بكر بن زياد : صح سماع عمرو من أبيه ، وصح سماع شعيب من جده : عبد الله بن عمرو .

وقال البخاري : سمع شعيب من جده : عبد الله بن عمرو . [١]

(٥) شعيب بن محمد :

قال ابن حجر : صدوق . [٢]

وقال الذهبي : صدوق . [٣]

وقال صاحب الخلاصة : وثقه ابن حبان . [٤]

(٦) عبد الله بن عمرو :

صحابي مشهور ، والصحابة عدول ضابطون ، فلا يبحث عنهم في ذلك ، وإنما يبحث عنهم لمعرفة مناقبهم وفضائلهم ، وثبوت شرف صحبتهم... وغير ذلك .

النتيجة : في الخطوة الأولى : البحث عن عدالة الرواة وضبطهم ، بعد استقراء أقوال علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد يتبين لنا ما يلي :

(أ) الرواة من رقم ١ - ٣ ، وهم " إسماعيل بن مسعود "، " خالد بن الحارث"، " حسين المعلم" ، كلهم عدول ضابطون؛ لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم ، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم ، والثقة هو العدل الضابط كما ذُكر عن العلماء .

---

(١) خلاصة تهذيب الكمال ١ / ٢٩٠ .

(٢) تقريب التهذيب ١ / ٣٥٣ .

(٣) الكاشف ٢ / ١٣ / ١٤ .

(٤) الكاشف ١ / ١٦٧ .

(ب) رقم (٦) وهو : عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - صحابي مشهور .

(ج) رقم (٤) وهو : عمرو بن شعيب ، مختلف في توثيقه، لكن من لم يوثقه لم يذكر سبب ذلك الجرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما عزا ذلك إلي أمر خارج عن العدالة والضبط ، وهو في روايته عن أبيه هل سمع من أبيه ؟ أي هل روى عن أبيه بالسماع أم لا ؟ وإذا كان روى عن أبيه فهل كل من روى عن أبيه سمعه منه ؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة ، وعليه فإن عمراً ثقة في نفسه ، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء . والله أعلم .

(د) رقم (٥) وهو : شعيب بن محمد ، أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده : عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح من أقوال العلماء ، لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى ألا يكون سمع منه كل ما روى عنه ، وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو ، رواها شعيب إجازة ولم يسمعها ، وإن كان المقصود بجده " محمد بن عبد الله بن عمرو " ، فليس لمحمد صحبة فيكون الحديث مرسلاً .

[٣] اتصال السند من أوله إلى آخره .

ما تحتاجه من علوم الحديث :

وهذه الخطوة : " التحقق من اتصال السند تحتاج من علوم الحديث الإحاطة بالحديث : المتصل ، والمسند ، والمعنعن ، والمؤنن، والمنقطع سواء كان معلقاً أم مرسلاً أم معضلاً ، والمدلّس وطرق التحمل والأداء.[١]

(١) ينظر : دراسة إسناد الحديث الشريف ٣٦ .

وبالنظر في سند الحديث من أوله : الإمام النسائي إلى آخره وهو : الصحابي الذي سمعه من النبي ﷺ يتبين لنا ما يلي :

(١) أما النسائي فقال : " أخبرنا " إسماعيل بن مسعود ، وأخبرنا صيغة سماع عند عامة العلماء ، وعند الإمام مسلم تفيد صيغة من صيغ القراءة على الشيخ وهما يفيدان الاتصال .[١]

(٢) إسماعيل بن مسعود ، قال : حدثنا خالد بن الحارث .

(٣) خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم ، فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ ،. إذن فالسند من رقم ١ / ٣ متصل .

(٤) وأما حسين المعلم فقال : عن عمرو بن شعيب : "والعنعنة هذه محمولة على الاتصال وذلك لأمور :

(أ) أن حسيناً ليس بمدلس .

(ب) أنه يمكن لقاؤه بعمرو بن شعيب .

(ج) أنه مذكور في تلاميذ عمرو بن شعيب ، ومعروف في كتب الرجال بالرواية عنه .[٢]

(٥) وأما عمرو بن شعيب فذكر أن أباه حدثه فالإسناد لا زال متصلاً.

---

(١) ينظر : كتاب قطوف مختارة من أحاديث الإيمان والطهارة للمؤلف " المقدمة " ص ١٠ ، الطبعة الثانية ، مطبعة الفجر الجديد بمصر ، والمنهل الحديث في علوم الحديث ٢/١٠٧ – ١٠٨ الطبعة الولى بنفس المطبعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٢) ينظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

(٦) وأما شعيب بن محمد بن عبد الله ، فقال عن عبد الله بن عمرو وهنا إشكال لأن شعيباً ، وُصف بالتدليس ، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، وقال فيهم : من احتمل الأئمة تدليسهم ، وأخرجوا له في الصحيح وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة .[١]

لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا ، والعنعنة محمولة على السماع ، لقلة تدليس شعيب كما ذكر ابن حجر ، ولأنه ثبت سماعه من جده : عبد الله .

وجزم على بن المديني والبخاري والدارقطني بأنه سمع من جده .[٢]

إذن فالإسناد متصل من أوله إلي آخره بحمد الله .

[٤] التحقق من عدم وجود الشذوذ والعلة في الحديث :

ما تحتاجه من علوم الحديث :

وتحتاج هذه الخطوة من علوم الحديث الأنواع الآتية :

معرفة الشاذ ، وزيادات الثقات ، وأنواع العلل القادحة التي تؤثر في صحة الحديث كرفع الموقوف ، وعكسه ، وإرسال في المتصل ، والإرسال الخفي، والحديث المدرج، والمصحف ، والمقلوب ، والمضطرب، وغير ذلك .

وهذه الخُطوة : تتعلق بمتن الحديث وبسنده ، والبحث عنها أمر صعب ؛ لأنها تحتاج إلي الاطلاع الواسع علي متون الأحاديث وأسانيدها في مواطنها المتعددة من كتب السنة .

---

(١) طبقات المدلسين ١٥٦ ، ١٩٤ .

(٢) المرجع السابق ١٩٥ .

والطريق إلى كشف علة الحديث أو شذوذه ، هو جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته .

قال الخطيب البغدادي : " السبيل إلي معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط " .

وبتتبع الحديث فيما تيسر لنا من مواطن تخريجه تبين خلوه من : الشذوذ والعلة .

وهذا ليس بالأمر السهل كما ترى .

[٥] البحث عن طريق آخر للحديث من متابع أو شاهد :

ما تحتاجه من علوم الحديث :

تحتاج هذه المرحلة من دراسة الإسناد معرفة علوم الحديث الآتية: وهى: الشاهد، والمتابع، والغريب، والعزيز، والفرد، والمشهور، والمتواتر .

وهذه الخطوة في الحديث لسنا في حاجة إليها نظراً لأن الرواة في سندنا عدول ثقات وهم ضابطون وتوفرت شروط الصحة في الإسناد .

الحكم على الحديث تبعاً لدراسة إسناده :

وبقى علينا أن نعرف الحكم النهائي على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده ومتنه ، ويتضح فيما يلي :

(١) إن رجال الإسناد من (١/ ٦) كلهم ثقات ، أي عدول ضابطون، أي أن رجال الإسناد : رجال الصحيح وإن كان بعضهم وهم "عمرو بن شعيب وأبوه " ليسا من أعلى رجال الصحيح بل وصفوا بدرجة : صدوق ، وإن كان راويها حديثه داخل في المقبول المحتج به إلا أنه أقل من درجة الصحيح إذن فهو حسن .

(٢) إن سند الحديث من أوله إلي آخره متصل ، وعنعنة شعيب عن جده عبد الله محمولة على الاتصال كما سبق .

(٣) لم يوجد شذوذ أو علة في سند الحديث أو متنه كما ذكر العلماء .

إذن فالحكم على الحديث : أنه " صحيح " لكن ليس في أعلى أنواعه ، وإنما هو من أقل مراتبه أو أعلى مراتب " الحسن"، والحسن من الحديث المحتج به .

وقد قال الذهبي : الحسن على مراتب ، فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل : إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح.[1]

(١) تدريب الراوي ١/١٦٠ ، بتصرف يسير من طرق التخريج ودراسة الأسانيد أ٠د/ محمود الطحان ٢٥٩ – ٢٧٩ .

[ب] مثال ثان لإسناد حديث من غير الكتب الستة :

وهو من سنن الإمام الدارقطني قال رحمه الله :

حدثنا أبو بكر النيسابوري قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه : حدثني سليمان بن أرقم ، عن الحسن بن أبي الحسن أن النبي ﷺ، **أَمَرَ مَنْ ضَحِكَ في الصَّلاةِ أن يُعيدَ الوضوءَ والصلاةَ .** [1]

والمتأمل في هذا الحديث يرى أنه في سنن الإمام الدارقطني والإمام الدارقطني رحمه الله من علماء القرن الرابع الهجري فقد توفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٣٨٥ هـ) إذن فرواة إسناده سيكون بعضهم من خارج رواة الكتب الستة ، ومن أشهر هذه الكتب التي يعتمد عليها في تراجم هؤلاء الرواة هي :

(١) تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبى بكر أحمد بن على بن ثابت ، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) .

(٢) تذكرة الحفاظ للحافظ أبى عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

(٣) البداية والنهاية للحافظ أبى الفداء : إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ) .

تراجم رواة الإسناد :

(١) **أبو بكر النيسابوري :** هو عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون النيسابوري ، قال الخطيب البغدادي : رحل في العلم إلي العراق والشام

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه كتاب الطهارة ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ، حديث رقم ١٦ من الباب المذكور ، وينظر رسالة العالمية " الدكتوراه " للمؤلف ص ٣٧ : ٤٤ .

ومصر وسكن بعد ذلك بغداد ، وكان حافظاً متقناً عالماً بالفقه والحديث معاً موثّقا في روايته ، وعن البرقانى قال : سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول : ما رأيت أحفظ من أبى بكر النيسابوري .[١]

(٢) **أبو الأزهر** : أحمد بن الأزهر بن منيع ، أبو الأزهر العبدى النيسابورى ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي والدارقطني : لا بأس به، وقال ابن حجر : صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، وذكره ابن حبان في الثقات توفى سنة ثلاث وستين ومائتين (٢٦٣ هـ) .[٢]

(٣) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو يوسف المدني .

قال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ذا فضل وورع ، وقال ابن حجر: ثقة فاضل احتج به الجماعة .[٣]

(٤) **ابن أخى ابن شهاب هو** : محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى .

قال أحمد : لا بأس به وفي أخرى قال : صالح الحديث ، وقال ابن معين : ليس بذلك القوى لا يحتج بحديثه ، وقال ابن عَدىّ : لم أر بحديثه بأساً ولا رأيت له حديثاً منكراً ، وقال الذهبي : صدوق صالح الحديث.[٤]

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٤٥/١، وتذكرة الحفاظ ٨١٩/٣-٨٢١ ، والبداية والنهاية١٨٦/١١ .

(٢) تهذيب التهذيب ١ / ١١ - ١٢ ، وتقريب التهذيب ١ / ١٠ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد " كاتب الواقدي " ٧ / ٢ / ٨٣ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٩٥ ، تقريب التهذيب ٩ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٥) " عن عمه " هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى .

قال الليث بن سعد : ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب ، ولا أكثر علماً منه ، وقال ابن حجر : ثقة فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه ، أخرج أحاديثه الجماعة ، توفى سنة أربع وعشرين ومائة (١٢٤هـ) .[١]

(٦) سليمان بن أرقم : أبو معاذ البصري .

قال البخاري : تركوه ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال الجوزجانى : ساقط ، وقال أبو داود والدارقطني : متروك ، وقال أبو زرعة : ذاهب الحديث، وقال ابن حجر : ضعيف .[٢]

(٧)الحسن بن أبى الحسن : واسم أبى الحسن : يسار البصري.

قال الذهبي : إمام شيخ الإسلام ، وقال ابن المدينى : مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها ، وقال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل ، كان يرسل كثيراً ويدلس احتج به الجماعة لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى .[٣]

الحكم على الحديث :

(١) الراوي الأول وهو شيخ الدارقطني : أبو بكر النيسابورى : حافظ متقن موثق .

(٢) الراوي الثاني: أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع: صدوق لا بأس به.

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٣ ـ ٤٤ ، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٠٧ .

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري ص٥٢، وميزان الاعتدال ١٩٦/٢، و تقريب التهذيب ٣٢١/١ .

(٣) تذكرة الحفاظ٧٢،٧١/١، وطبقات المدلسين٢٠،١٩/٧، و تقريب التهذيب١٦٥/١.

(٣) الراوي الثالث : يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة مأمون .

(٤) ابن أخى ابن شهاب الزهرى : محمد بن عبد الله : صدوق .

(٥) عمه : محمد بن مسلم بن عبيد الله : الزهرى إمام ثقة فقيه .

(٦) سليمان بن أرقم : متروك ذاهب الحديث .

(٧) الحسن بن أبى الحسن البصري : تابعي إمام مرسل .

إسناد الحديث: ضعيف، فيه سليمان بن أرقم متروك، والحديث من مراسيل الحسن البصري . والله أعلم .

[ج] مثال ثالث لحديث من مستدرك الإمام الحاكم النيسابوري :

حيث قال رحمه الله :

(أ) أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخُزاعيُّ (بمكة) ثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مَسرَّة ، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، حدثني ابنُ عَجْلان عن القَعْقَاع بن حكيم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " **أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً** " .(١)

(ب) وللحديث طريق ثان حيث قال الحاكم رحمه الله :

حدثناه على بن حَمْشَاذٍ العَدْل، حدثنا أبو المثنى،حدثنا مُسدَّدٌ، حدثنا عبد الوهاب ، حدثنا محمدُ بن عمرو ، عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة ﷺ أن نبي الله ﷺ قال : " **أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً** " .(٢)

وهذا الحديث بطريقيه . كما نرى . هو في مستدرك الإمام الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ، وهو من علماء القرن الخامس الهجري ، إذن فبض

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الإيمان / باب أكمل المؤمنين إيماناً ٢/١ وقال صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، والبيهقي في شعب الإيمان ٢٣٠/٦ ، من طريق الحاكم .

(٢) أخرجه أبو داود : كتاب السنة / باب الدليل على زيادة الإيمان حديث رقم ٤٦٨٢ .
الترمذي كتاب الرضاع / باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ١١٦٢ .
وأحمد مسنده ٢٥٠/٢ ، ٤٧٢، والطبراني في معجمه الأوسط ٢١٢/٥ حديث رقم ٤٤١٧ . وينظر: القسم الأول من المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم النيسابوري رسالة العالمية (الدكتوراه) للدكتور المهندس / جمال عبد الحميد فتيحة ٧٩/١ ، ٨٠ ، مخطوطة بمكتبة كلية أصول الدين القاهرة جامعة الأزهر ، وقد شاركت بحمد الله في تقييمها والحكم عليها سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م . ونالت مرتبة الشرف الأولى .

رواة إسناده تكون تراجمهم خارج رواة الكتب الستة كما سبق في المثال رقم (ب) ، ويزاد الكتب المذكورة :

١. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي .

٢. وميزان الاعتدال له : أيضاً .

تراجم رواة الإسناد : (الطريق الأول) :

(١) أبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي ، المالكي قال الذهبي : إمام روى عنه الحاكم ، له تصانيف في أخبار مكة ، وهو أخر من حدَّث عن ابن أبي مسرة ، توفى سنة ٣٥٣ هـ .[١]

(٢) عبد الله بن أحمد بن أبي مَسَرَّة المكي ، قال ابن أبي حاتم : محله الصدق ، وقال الذهبي : إمام محدِّث مسنِد ، تُوفي بمكة سنة ٢٧٩هـ .[٢]

(٣) عبد الله بن يزيد المكي المقرئ ، أبو عبد الرحمن ، قال المِزِّي : ثقة فاضل من كبار شيوخ البخاري ، أخرج حديثه الجماعة توفي سنة ٢٢٣ هـ .[٣]

(٤) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم ، أبو يحيى المصري ، ثقة ثبت ، أخرج حديثه الجماعة ، توفى سنة ١٦١ هـ .[٤]

(٥) محمد بن عجلان المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، مات سنة ١٤٨ هـ . أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم في المتابعات والشواهد وأصحاب السنن الأربعة ، وقال الحافظ المزي : استشهد به

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤ ، ٤٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣/١٣ .

(٢) الجرح والتعديل ٥/٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٦٣٢ .

(٣) تهذيب الكمال ١٦/٣٢٠ : ٣٢٦ ، وتقريب التهذيب .

(٤) تهذيب الكمال ١٠/٣٤٢ .

البخاري في الصحيح (أي تعليقاً) وروى له متصلاً في كتاب القراءة خلف الإمام .[١]

(٦) القعقاع بن حكيم الكناني ، المدني ، ثقة ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن .[٢]

(٧) أبو صالح السمان : الزيات ذكوان المدني ، ثقة ثبت ، قال السيوطي : من أجل الناس وأوثقهم ، وعن ابن إسحاق قال أبو صالح : ما أحد يحدِّث عن أبي هريرة إلا وأنا أعلم صادقاً هو أم كاذباً ، أخرج حديثه الجماعة ، توفى سنة ١٠١ هـ .[٣]

(٨) أبو هريرة الدَّوْسي، صحابي جليل راوي الصحابة وأكثرهم حديثاً.[٤]

الطريق الثاني :

حدثناه ـ الضمير يعود على الحديث الأول المذكور بطريقه ، أي حدثنا شيوخنا الحديث السابق بإسناد آخر وهو :

(١) علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر ، العدل ، أبو الحسن ، قال الذهبي : ثقة حافظ إمام شيخ نيسابور .[٥]

(٢) أبو المثنى : معاذ بن نصر بن حسان التميمي العنبري ، ثقة متقن ، أخرج له الجماعة ، توفى سنة ٢٩٩ هـ .[٦]

---

(١) ينظر : تهذيب الكمال ٢٦ /١٠٨ .

(٢) المرجع السابق ٦٢٣/٢٣ .

(٣) تهذيب الكمال ٥١٣/٨ ، وطبقات الحفاظ ٣٣، ٣٤ .

(٤) الاستيعاب في أسماء الأصحاب بهامش الإصابة في تميز الصحابة ٢٠٠/٤ .

(٥) تذكرة الحفاظ ٨٥٥/٣ ، وسير النبلاء ٣٩٨/١٥ .

(٦) تهذيب الكمال ١٣٢/٢٨ .

(٣) مُسَدَّد بن مسرهد بن مُسَرْبل ، أبو الحسن ، ثقة حافظ ، توفي سنة ٢٢٨ هـ ، روى له البحاري ،وأبو داود والترمذي والنسائي .[١]

(٤) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ، الثقفي ، أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، وسماعه من محمد بن عمرو قبل تغيره ، توفي سنة ١٩٤ هـ .

(٥) محمد بن علقمة بن وقاص الليثي ، قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وقال ابن معين : ثقة أخرج له الجماعة [٢] ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ ، وقال النسائي : ليس به بأس وفي أخرى: ثقة أخرج حديثه الجماعة ، وقال الذهبي : صدوق الحديث.[٣]

(٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة مُكْثر ، أخرج حديثه الجماعة توفي سنة ٩٤ ، وقيل سنة ١٠٤ هـ .[٤]

والحديث بطريقيه له شواهد : عن عائشة [٥] وجابر بن عبد الله [٦] ، وعمرو بن عبسة [٧] ، وأبي سعيد الحذري [٨] ، وأنس بن مالك [٩] ، وعبادة بن الصامت [١٠] رضي الله عنهم .

---

(١) المرجع السابق ٤٤٨/٢٧ ، والجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي ٥٢٢/٢ ، ٥٢٣ .

(٢) تهذيب الكمال ٥٠٣/١٨ .

(٣) ينظر : الكامل لابن عدي ٢٢٤/٦ ، والجرح والتعديل ٣١/٨ ، وميزان الاعتدال ٦٧٣/٣ .

(٤) تهذيب الكمال ٣٧٠/٣٣ .

(٥) أخرجه الترمذي حديث رقم ٢٦١٢ ، وأحمد في المسند ٤٧/٦ ، والحاكم ٣/١ .

(٦) ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم ٨ .

(٧) أحمد ٣٨٥/٤ .

(٨) الطبراني في الصغير ١١٨/١ ، وفي الأوسط ٤٤١٩ .

(٩) البزار (كشف الأستار) ٢٧/١ ، أبو يعلى في مسنده ٤١٥١ .

(١٠) أحمد في المسند ٣١٨/٥ ، ٣١٩ .

الحكم على الحديث :

(أ) الطريق الأول : حسن لأن فيه : محمد بن عجلان صدوق ، روى له مسلم في المتابعات .

(ب) الطريق الثاني : حسن أيضاً لأن فيه : محمد بن عمرو بن علقمة : صدوق له أوهام .

ولكن الحديث يقوى بطريقيه وشواهده ويكون الحكم النهائي أنه: **صحيح لغيره** . والله أعلم .

استحسان الاكتفاء بالحكم على الإسناد :

من خلال ما سبق تبين لنا أن الحكم على الحديث إسناداً ومتناً يشق على كثير من الباحثين ، نظراً لتعامله مع الحديث بكل طرقه ومواطن تخريجه في الكتب مطبوعها ومخطوطها إذا تيسر ؛ لذا رجح بعض العلماء أن يكتفى بالحكم على الإسناد الذي ورد به الحديث ـ فقط ، فيقال : صحيح الإسناد ، أو حسن بهذا الإسناد أو من هذا الطريق ، حتى يكون الحكم دقيقاً ، إذ ربما خفي على الباحث علة في أحد متون الحديث الذي لم يقف عليها فيحكم بالصحة أو الحسن وهو ضعيف به علة .

قال الحافظ السيوطي : والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة الحديث خفيت عليه وقد رأيت من يُعبر خشية من ذلك بقوله : **صحيح إن شاء الله** .[1]

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ، والمنهج الحديث في علوم الحديث (المصطلح) لشيخ شيوخنا المرحوم أ.د/ محمد محمد السماحي ص٩١ طبعة دار الأنوار ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣م .



فهرس المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

وهي متعددة ، وكثيرٌ منها ذكر في هامش الصفحات ؛ لذا لم أجد فائدة من إعادتها هنا ، وآثرت ما ذكره بعض علمائنا [1] . أكرمه الله . في مصادر أحد كتبه .

إذ أراد أن يجعل المصادر التي ذكرها نواة لمكتبات الأفراد "الخاصة"، والمؤسسات " الكليات العلمية التي تعنى بدراسة مادة الحديث وعلومه عامة، أو التخريج ودراسة الأسانيد خاصة .

وفي ذلك يقول حفظه الله :

" إن كان لابد من إلحاق فهرس للمصادر والمراجع في نهاية كل كتاب، فإني سألحق في نهاية كتابي هذا ما هو أعم من ذلك تتميماً للفائدة ، سألحق فهرساً لمكتبة في الجرح والتعديل ، وتراجم الرجال يستحسن توفر جميع مصادرها ومراجعها بين يدي كل مشتغل بدراسة الأسانيد ، وقد رتبت هذه المصادر والمراجع حسب أنواعها غير ملتزم الترتيب الألفبائي في ذلك :

النوع الأول : مصادر تمييز الراوي من غيره باسمه واسم أبيه ونسبته :

أولاً : كتاب الكنى والأسماء والألقاب :

(١) الأسامي والكنى للإمام أحمد بن حنبل،رواية ابنه صالح عنه، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع " الكويت : مكتبة الأقصى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

---

(١) هو الدكتور/ علي نايف بقاعي أستاذ بقسم القرآن والسنة بكلية الشريعة بدمشق في كتابه: " دراسة أسانيد الحديث الشريف ، ص ١٥٣ : ١٦٦ الطبعة الأولى دار البشائر الإسلامية . بيروت . لبنان ص ١٥٣ : ١٦٦ ، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٢) الكنى والأسماء : للإمام مسلم ، دراسة وتحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري " المملكة العربية السعودية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

(٣) أسماء المحدثين وكناهم : لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقدمي " الكويت / مكتبة دار العروبة " .

(٤) الأسماء والكنى : لأبي بشر الدولابي " حيدر آباد الدكن / مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٢هـ " وتصوير دار الكتب العلمية " بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م " .

(٥) كشف النقاب عن الأسماء والألقاب : لابن الجزري ، تحقيق محمد رياض المالح" بيروت دار ابن كثير ط١. ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٦) تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب : لابن الفوطي ، تحقيق مصطفى جواد " دمشق / وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٦٢م".

(٧) المقدمة ذات النقاب في الألقاب : للذهبي ، تحقيق عوّاد الخلف" بيروت مؤسسة الريان ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٨) كشف القناع المُرْني عن مهمات الأسامي والكنى ، للعيني ، تحقيق أحمد محمد نمر الخطيب " المملكة العربية السعودية ، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز " .

(٩) فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب : للشيخ حماد بن محمد الأنصاري " بيروت مؤسسة الرسالة ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م " .

ثانياً : كتب المؤتلف والمختلف :

(١) المؤتلف والمختلف : للدارقطني ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر " بيروت دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م " .

(٢) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : لابن ماكولا ، بتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني " بيروت نشره محمد أمين دمج " .

(٣) تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام: لابن ماكولا ، تحقيق / سيد كسروي حسن " بيروت دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م " .

(٤) تكملة الإكمال : لأبي بكر محمد بن عبد الغني ، المعروف بابن نقطة ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، محمد صالح عبد العزيز المراد "مكة المكرمة : جامعة أم القرى١٤٠٨هـ ".

ثالثاً : كتب المتفق والمفترق :

(١) المتفق والمفترق : للخطيب البغدادي " دمشق : دار القادري" .

(٢) الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط : لابن القيسراني " بيروت : دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م " .

(٣) المتفق والمفترق : لأبي عبد الله محمد بن النجار البغدادي " غير مطبوع " .

(٤) المتفق والمفترق : لأبي بكر الجوزقي " غير مطبوع ".

رابعاً : كتب المتشابه والمتشابه المقلوب :

(١) المعجم في مشتبه أسامي المحدثين : لأبي الفضل عبد الله بن عبد الله الهروي " الرياض: مكتبة الرشد ١٤١١هـ".

(٢) المشتبه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم : للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي" مصر: دار إحياء الكتب العربية ط١ ، ١٩٦٢م".

(٣) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم : لابن ناصر الدين ، تحقيق / محمد نعيم العرقسوسي "بيروت / مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م".

(٤) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار " مصر : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٧م " .

خامساً : كتب الأنساب :

(١) الأنساب : للسمعاني، تعليق عبد الله عمر البارودي ، بيروت، دار الجنان ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٨هـ " .

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب : لابن الأثير الجزري " بيروت: دار صادر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م " .

(٣) لب اللباب في تحرير الأنساب : للسيوطي ، تحقيق محمد وأشرف عبد العزيز " بيروت : دار الكتب العلمية " .

سادساً : كتب المبهمات :

(١) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد : لولي الدين العراقي ، تحقيق عبد الرحمن عبد الحميد البر" المنصورة: دار الوفاء ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م " .

(٢) المبهمات المذكورة في تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، مج ١٢ ، ص ٣٦٢ ـ ٣٩٦ .

سابعاً : كتب من ذكر بأسماء وأوصاف مختلفة :

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق : للخطيب البغدادي ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي اليماني " نشر دار الفكر الإسلامي ط٢ / ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م " .

(٢) إيضاح الإشكال : لعبد الغني الأزدي ، مخطوط ، آصفية ٣ : ٣٢٤ ، رقم ١٩٠ [بروكلمان ٢ / ٢٤٥] .

النوع الثاني : مصادر تمييز الراوي من غيره زمانياً إذا اتفقت الأسماء والنسب :

أولاً : كتب الطبقات :

[أ] كتب الطبقات غير المختصة بمكان معين :

(١) الطبقات الكبرى : لابن سعد " بيروت : دارصادر ، د.ت.[١]

(٢) الطبقات : لخليفة بن خياط ، تحقيق / سهيل زكار " دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ١٩٦٦ م"، وأيضاً بتحقيق / أكرم ضياء العمري " الرياض / دار طيبة ط٢ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م "

(٣) المعرفة والتاريخ : لأبي يوسف بن سفيان الفسوي تحقيق / أكرم ضياء العمري " بيروت / مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م " .

(٤) الطبقات : للإمام النسائي ، مطبوع مع مجموعة رسائل في علوم الحديث " الرياض / دار الخاني ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م".

---

(١) أي : بدون تاريخ للطبعة .

[ب] كتب الطبقات المختصة بمكان معين :

(١) تاريخ واسط : لبحشل ، تحقيق / كوركيس عواد "بيروت / عالم الكتب ، ط١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م " .

(٢) طبقات علماء إفريقية وتونس : لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني ، تحقيق / علي الشابي " تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٦٨م " .

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان : لأبي الشيخ ، تحقيق / عبد الغفور البلوشي " " بيروت / مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م " .

(٤) المنتخب في السياق لتاريخ نيسابور : انتخبه / إبراهيم ابن محمد الصريفيني من تصنيف أبي الحسن الفارسي ، تحقيق / محمد أحمد عبد العزيز " " بيروت / دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م " .

[ج] كتب الطبقات المختصة برجال معينين كالحفاظ :

(١) مشاهير علماء الأمصار : لابن حبان" بيروت / دار الكتب العلمية " .

(٢) طبقات علماء الحديث : لابن عبد الهادي تحقيق / أكرم البوشي " بيروت / مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٣٣م " .

(٣) تذكرة الحفاظ : للذهبي " حيدر آباد الدكن ، مجلس دائرة المعارف النظامية ط٢ ١٣٣٣هـ " .

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : للذهبي ، باعتناء / عبد الفتاح أبو غدة ، " بيروت / دار البشائر الإسلامية ط٤ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م " .

ثانياً : كتب تواريخ الوفيات :

(١) تاريخ موالد العلماء ووفياتهم : لابن سليمان محمد بن عبد الله الربعي ، تحقيق / عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد " الرياض دار العاصمة ط١ ، ١٤١٠هـ .

(٢) الذيل على تاريخ موالد العلماء ووفياتهم : لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني " غير مطبوع " .

(٣) السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد : للخطيب البغدادي ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني " الرياض / دار الطيبة ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ".

(٤) التكملة لوفيات النقلة : للمنذري ، تحقيق / بشار عواد معروف، النجف / مطبعة الآداب ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .

(٥) وفيات الأعيان : لابن خلكان ، تحقيق / إحسان عباس " بيروت / دار الثقافة د . ت " .

(٦) فوات الوفيات : لابن شاكر الكتبي ، تحقيق / إحسان عباس " بيروت / دار صادر د . ت " .

(٧) الوافي بالوفيات : لصالح الدين الصفدي ، فسيبادن فرانز شتاينر ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م .

(٨) الوفيات : لأبي رافع السلامي " بيروت / مؤسسة الرسالة".

ثالثاً : كتب رواية الأبناء عن الآباء :

(١) الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده : للحافظ العلائي ، غير مطبوع .

(٢) علم الوشي المعلم : لابن حجر العسقلاني ، (غير مطبوع).

(٣) من روى عن أبيه عن جده : لابن قطلوبغا ، تحقيق باسم فيصل الجوابرة ، الكويت / مكتبة المعلا ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

النوع الثالث: مصادر التحقق من عدالة الراوي وضبطه:

أولاً : كتب الصحابة :

(١) معجم الصحابة : لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع ، بتعليق صلاح بن سلام المصراتي ، المدينة المنورة ، مكتبة الغرباء الأثرية ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٢) معرفة الصحابة : لأبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان ، المدينة المنورة / مكتبة الدار ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر النمري ، " بيروت / دار الكتاب العربي د . ت " .

(٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة : لابن الأثير الجزري " بيروت / دار الفكر د . ت " .

(٥) تجريد أسماء الصحابة : للذهبي ، بتصحيح / صالحة عبد الحكيم شرف الدين ، الهند ، بومباي ، نشره شرف الدين الكتبي وأولاده ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

(٦) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة : للحافظ العلائي ، تحقيق / عبد الرحيم القشقري " الرياض / دار العاصمة ١٤١٠هـ .

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني ، بيروت / دار الكتاب العربي د . ت " .

ثانياً : كتب الثقات :

(١) تاريخ الثقات : للعجلي ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي ، وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني ، بتعليق عبد المعطي قلعجي " بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م " .

(٢) كتاب الثقات : لابن حبان ، حيدر آباد الدكن ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٣٣هـ - ١٩٧٣م .

(٣) تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لابن شاهين ، تحقيق / عبد المعطي قلعجي بيروت / دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : للذهبي ، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، بيروت / دار البشائر الإسلامية ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٢م .

ثالثاً : كتب الضعفاء :

(١) الضعفاء الكبير : للبخاري، منه جزء صغير مخطوط في باتنة في الهند ١ / ٥٥٧ رقم ٢٩٣٢- ٢٩٣٧ " بروكلمان ٢ / ١٨٨ " .

(٢) الضعفاء الصغير : للبخاري، تحقيق / محمود إبراهيم زايد ، طنطا / مطبعة الاعتماد ١٣٥٠هـ .

(٣) الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، مطبوع مع التاريخ الصغير للبخاري ، لاهور إدارة ترجمان السنة ١٣٩٧هـ .

(٤) الضعفاء الكبير : للعقيلي ، تحقيق / عبد المعطي أمين قلعجي " بيروت دار الكتب العلمية ط١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م " .

(٥) معرفة المجروحين من المحدثين : لابن حبان ، تحقيق / محمود إبراهيم زايد " حلب / دار الوعي ط١ ، ١٣٩٦هـ.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي، تحقيق سهيل زكار" بيروت: دار الفكر ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م" .

(٧) المغني في الضعفاء : للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، طبع في حلب، وصورته دار الكتب العلمية في بيروت .

(٨) ميزان الاعتدال : للذهبي ، تحقيق / محمد علي البجاوي" بيروت : دار المعرفة ط١ ، ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م.

(٩) لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، " بيروت / دار إحياء التراث العربي ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .

(١٠) أحوال الرجال : للجوزجاني ، تحقيق / صبحي البدري السامرائي " بيروت : مؤسسة الرسالة ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م" .

(١١) الضعفاء والمتروكون : للدارقطني ، تحقيق / صبحي البدري السامرائي " بيروت : مؤسسة الرسالة ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٢) ذيل على ميزان الاعتدال : للعراقي ، تحقيق صبحي البدري السامرائي " بيروت / عالم الكتب ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

(١٣) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث : لبرهان الدين الحلبي، تحقيق / صبحي البدري السامرائي " بيروت / عالم الكتب ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

(١٤) الضعفاء والمتروكون : لابن الجوزي ، تحقيق / عبد الله القاضي " بيروت / دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م".

رابعاً : كتب الجرح والتعديل التي جمعت بين الثقات والضعاف :

[أ] كتب الجرح والتعديل غير المختصة بمكان ولا كتاب معين :

(١) التاريخ الكبير : للبخاري" بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م " .

(٢) الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم " حيدرآباد الدكن " مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث : للخليلي ، تحقيق / محمد سعيد بن عمر إدريس " الرياض/ مكتبة الرشد ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .

(٤) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم : ليوسف بن حسن بن عبد الهادي ، تحقيق / وصي الله بن محمد بن عباس " الرياض / دار الراية ط١ /١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٥) الجامع في الجرح والتعديل : لأقوال البخاري ومسلم والعجلي وأبي زرعة الرازي وأبي داود والفسوي وأبي حاتم الرازي والترمذي وأبي زرعة الدمشقي والنسائي والبزار والدارقطني : جمعه ورتبه / السيد أبو المعاطي النوري وآخرون " بيروت / عالم الكتب ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م " .

(٦) المنهل الحديث في علوم الحديث - للمؤلف - ٢ ج - مطبعة الفجر الجديد بالقاهرة ١٩٩١ ، ١٩٩٦م .

(٧) تحفة الطالبين في مناهج المحدثين - " للمؤلف " - ج ١ - مطبعة الفجر الجديد بالقاهرة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م - ج٢ طبعة مطبعة الفتح بالإسكندرية .

(٨) دراسات في مناهج المحدثين . " للمؤلف " . طبعة مكتبة المتنبي بالدمام .

[ب] كتب الجرح والتعديل المختصة برجال كتب معينة:

(١) رجال البخاري : المسمى : الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد " : للكلاباذي ، تحقيق / عبد الله الليثي " بيروت / دار المعرفة ط١ ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

(٢) التعديل والتجريح لمن روي عنه البخاري في الجامع الصحيح : للباجي ، تحقيق أبو لبابة حسين " الرياض / دار اللواء ط١ ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦ م .

(٣) رجال صحيح الإمام مسلم : لابن منجويه ، تحقيق / عبد الله الليثي " بيروت / دار المعرفة ط١ ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م " .

(٤) إسعاف المبطأ برجال الموطأ : للسيوطي ، مطبوع مع تنوير الحوالك " مصر / دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٣هـ .

(٥) التعريف برجال الموطأ : لمحمد ابن الحذاء التميمي "غير مطبوع".

(٦) تسمية شيوخ أبي داود في سننه : لأبي علي الحسين ابن محمد بن أحمد الغساني الجياني ، تحقيق / جاسم بن محمد بن حمود الفجي " بيروت / دار ابن حزم ط١ ، ١٤٢٠هـ.

(٧) شيوخ أبي عيسى الترمذي في سننه : لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدورقي ، غير مطبوع .

(٨) تسمية شيوخ النسائي : لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني " غير مطبوع " .

(٩) الإيثار بمعرفة رواة الآثار : لمحمد بن الحسن الشيباني لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / محمد سعيد البدري " بيروت / مؤسسة الكتب الثقافية ١٤١١هـ .

(١٠) كشف الأستار عن رجال معاني الآثار " تلخيص معاني الأخبار" لأبي التراب رشد الله السندهي " المدينة المنورة / مكتبة الدار".

(١١) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم : للحاكم، بتحقيق كمال الحوت " بيروت دار الجنان ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م".

(١٢) الجمع بين رجال الصحيحين : لابن القيسراني " حيدر آباد الدكن" مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية١٣٢٣هـ .

(١٣) الكمال في معرفة أسماء الرجال : لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي ، له مخطوطات عديدة ذكرها "بروكلمان ٣/ ٥٥٩ ، والدكتور / نجم عبد الرحمن خلف في كتابه " استدراكات على تاريخ التراث العربي " لفؤاد سزكين رقم ٨١٥ ، ص ٤٢٠ .

(١٤) تهذيب الكمال : للمزي ، تحقيق بشار عواد معروف "بيروت / مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

(١٥) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي " حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية ط٣، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

(١٦) تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني " حيدر آباد الدكن " مجلس دائرة المعارف النظامية ط ١ ، ١٣٢٥هـ .

(١٧) تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / محمد عوامة " حلب / دار الرشيد وبيروت دار البشائر الإسلامية ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

(١٨) الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة : للذهبي ، تحقيق محمد عوامة " جدة/ دار القبلة للثقافة الإسلامية ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١٩) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق / إكرام الله إمداد الحق " بيروت / دار البشائر الإسلامية ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٢٠) التذكرة لمعرفة رجال العشرة : لمحمد بن علي الحسيني ، مطبوع في الهند ، وله مخطوطات ذكرها الدكتور نجم عبد الرحمن خلف في كتابه : " استدراكات على تاريخ التراث العربي " رقم ٨٤٠ ، ص ٤٣٨.

(٢١) إكمال تهذيب الكمال بأسماء الرجال : للحافظ مُغَلْطاي ابن قليج له مخطوطات عديدة ذكرها بروكلمان ٣ / ٥٥٩ ، والدكتور / نجم عبد الرحمن خلف في كتابه : " استدراكات على تاريخ التراث العربي " رقم ٨٢٦ ، ص ٤٣٠ .

(٢٢) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل : لابن كثير، مخطوط ذكره الدكتور / نجم عبد الرحمن خلف رقم ٨٣١ ص ٤٣٣ .

(٢٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لابن الملقّن، مخطوط ، ذكره الدكتور / نجم عبد الرحمن خلف رقم ٨٣١، ص ٤٣١ .

[ج] كتب الجرح والتعديل المختصة بمكان معين " كتب التواريخ المحلية " :

(١) تاريخ علماء أهل مصر: لابن الطحان، تحقيق محمود ابن محمد الحداد " الرياض / دار العاصمة ١٤٠٨هـ .

(٢) ذكر أخبار أصبهان : لأبي نعيم " ليدن " مطبعة بريل ١٩٣٤م .

(٣) تاريخ جرجان : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي " حيدر آباد الدكن ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ط١ ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

(٤) تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي " بيروت / دار الكتاب العربي د . ت " .

(٥) تاريخ دمشق : لابن عساكر ، تحقيق / محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي " بيروت / دار الفكر ١٤١٥هـ - ١٩٥٥م.

(٦) القند في ذكر علماء سمرقند : لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي باعتناء نظر محمد الفاريابي الرياض، مكتبة الكوثر ١٤١٢هـ .

(٧) التدوين في أخبار قزوين : لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ، تحقيق / عزيز الله العطاردي ، بيروت / دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

(٨) ذيل تاريخ بغداد : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن السمعاني ، منه مختصر في " ليدن " ١٠٢٣هـ " بروكلمان ٤٢٩/٣ " .

(٩) ذيل تاريخ مدينة السلام : لابن الدُّبَيْثي ، تحقيق / بشار عواد معروف " : بغداد / مطبعة دار السلام ١٩٧٤م .

(١٠) ذيل تاريخ بغداد : لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود النجار " غير مطبوع " .

(١١) تاريخ أربل المسمى " نباهة البلد الخامل لمن ورده من الأماثل " : لأبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي ، تحقيق / سامي بن السيد خماس الصقار ، العراق / دار الرشيد ١٩٨٠م.

خامساً : كتب من اختلط من الثقات :

(١) الاغتباط لمن رمي بالاختلاط : لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط بن العجمي الحلبي مطبوع مع " تذكرة الطالب المعلم " حلب / المطبعة العلمية ١٣٥٠هـ .

(٢) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات : لابن الكيال ، تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي ، بيروت : عالم الكتب ط٢. ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

سادساً : كتب المدلسين :

(١) التبيين لأسماء المدلّسين : للخطيب البغدادي " غير مطبوع " .

(٢) التبيين لأسماء المدلّسين : لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي ، تحقيق / يحيى شفيق "بيروت : دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

(٣) منظومة الذهبي في أهل التدليس : للذهبي ، مطبوعة بشرح/ عبد العزيز الغماري " بيروت / مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ " .

(٤) طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : لابن حجر العسقلاني " طبع محمد أمين الخانجي "١ ، ١٣٢٢هـ .

(٥) التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس : لعبد العزيز الغماري " بيروت / مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ .

سابعاً : كتب الوحدان :

(١) المنفردات والوُحدان : للإمام مسلم ، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري " بيروت / دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٨ـ ١٩٨٨م ".



فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

تم بحمد الله